جامعة المنوفية
كلية التربية
قسم أصول التربية

# التعليم الجامعى الخاص

إعداد
أ.د/ جمال على الدهشان
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنوفية

## مقدمه المؤلف

يعد التعليم الجامعي الخاص من اكثر قطاعات التعليم الحالي حيويه واكثرها نموا في العالم المعاصر بسبب الطلب المتزايد غير المسبوق علي الالتحاق بالتعليم العالي مع عجز الحكومات او عدم رغبتها في تقديم الدعم اللازم له اضافه الي ارتباط التعليم الجامعي الخاص بظاهرة خصخصه المؤسسات في بعض الدول كما يمكن من خلاله تقديم تعليم جامعي يختلف في نوعيته ومضمونه عن التعليم الجامعي الحكومي من خلال تقديم تخصيصات اكاديميه تلائم أليات وقوي السوق مع الاهتمام بالجانب التطبيقي والتدريب والاستعانه بوسائل التكنولوجيا الحديثه ولقد اصبح التعليم الجامعي الخاص في مصر واقعا ملموسا وجزءا لا يتجزا من منظومه التعليم الجامعي في مصر رغم ما اثاره من جدل واسع في المجتمع المصري سواء من جانب المسئولين او المتخصصين او الرأي العام بعد صدور القانون رقم ١٠١سنه ١٩٩٢ بشان انشاء الجامعات الخاصه والقرار رقم ٣٥٥سنه ١٩٩٦ بشأن اللائحه التنفيذيه له والذي الغي بالقرار الجديد رقم ٢١٩سنه٢٠٠٢ في الشأن نفسه وما تلاه من قرارات جمهموريه بشان انشاء اربع جامعات خاصه كبدايه في عام١٩٩٦ وقد بدأت الدراسه بهذه الجامعات اعتبارا من العام الجامعي ثم توالي انشاء هذه الجامعات

حتي بلغت في العام الجـامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ عشـرة جامعـات والكتاب الذي نقدمه للقارئ الكريم محاوله لالقـاء الضـوء علـي موضوع تخصيص التعليم العالي مبرراته واشـكاله والاتجاهـات المختلفه نحوه وما اثاره موضع انشاء جامعه خاصه في مصر من جدل ونقاش ايديولوجي واقتصادي واجتماعي ثم استعرض الواقـع الحالي لتجربه كل من مصر والمغرب في مجال التعليم الجـامعي الخاص واذا كنا نقدم هذا الكتاب للمشتغلين فـي ميـدان التربيـه والدارسين لها والمعنيين بقضيه التعليم الجامعي الخاص من طلاب واولياء امور ومسئولين فاننا نرجوا ان يفيدوا منه وان يكون جهـدا متواضعا في هذا الميدان ويفتح افقا جديدا للبحث التربوي في مجال الدراسات الميدانيه والمقارنه والمتعلقه بالتعليم الجـامعي الخـاص وطرائق تطويره ودفعه نحو مواجهة التحديات الانيه والمستقله

**دكتور/جمال الدهشان**

صفر ١٤٢٨هـ مارس٢٠٠٧ م

# المحتويات

# التعليم الجامعى الخاص

## الفصل الاول

## خصخصة التعليم العالى

- تخصيص التعليم العالى... لماذا
- أشكال التخصيص فى التعليم العالى.
- الاتجاهات نحو التخصيص فى التعليم العالى.
- تمويل التعليم العالى الخاص.
- المراجع.

# خصخصة التعليم العالى

يعتبر التعليم الجامعى الخاص من أكثر قطاعات التعليم العالى حيوية وأكثرها نمواً على مشارف القرن الحادى والعشرين، بسبب الطلب المتزايد غير المسبوق على الالتحاق بالتعليم العالى، مع عجز الحكومات أو عدم رغبتها فى تقديم الدعم اللازم له، إضافة إلى ارتباط التعليم الجامعى الخاص بظاهرة خصخصة المؤسسات فى بعض الدول.

وتعد الجامعات الخاصة شكلاً من أشكال نظم التعليم العالى فى العالم المعاصر، والذى يقوم ، فى أساسه – على التمويل الاهلى غير الحكومى والإدارة الجامعية المستقلة، حيث تعتمد مصادر تمويل هذه الجامعات الخاصة على الرسوم الدراسية التى يسددها الطلاب الملتحقين والتبرعات التلقائية، والهبات التعليمية التى يقدمها الافراد القادرون وكذا المؤسسات المجتمعية المساهمة فى هذا الشأن، إضافة إلى قيام هذه الجامعات بتنمية مواردها وأموالها الذاتية – عبر آليات استثمارية معينة – للانفاق على أنشطتها التعليمية والبحثية والمجتمعية فى الحاضر والمستقبل.

كما ان الجامعات الخاصة وإن كانت لا تعتمد فى تمويلها على الميزانيات الحكومية إلا أن هذا الوضع التمويلى المستقل لها، لا يمنع من

إشراف الدولة على الجامعات الخاصة الموجودة بها، على الأقل من الناحية التشريعية خاصة فيما يتعلق باعتماد الشهادات التى تمنحها هذه الجامعات، على اعتبار أن هذه الجامعات الخاصة رغم استقلالها المالى والإدارى، تمثل جزءاً لا يتجزأ من منظومة التعليم العالى وتهدف إلى المساهمة فى دفع مسيرة التنمية البشرية والمجتمعية فى مختلف قطاعات الأعمال والإنتاج والخدمات فى المجتمعات المعاصرة، وبالتالى فالجامعات الخاصة لا تهدف فى الأساس إلى تحقيق الربح من خلال الاستثمار المالى فى التعليم العالى، ولكنها تهدف، وفقاً للمفهوم العلمى المتعارف عليه – إلى تقديم خدمات علمية وتعليمية وخدمية متميزة للطلاب الملتحقين بها ومؤسسات المجتمع المحيط فى تخصصات نوعية حديثة، قد لا تستطيع الجامعات الحكومية تقديمها فى ضوء ضغوط انفاقاتها التمويلية المحدودة فى مجالات التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع. ومن أمثلة الجامعات الخاصة ذات الشهرة العلمية والتعليمية الراقية، جامعة اكسفورد فى انجلترا، وجامعة هارفارد فى الولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع إن تخصيص التعليم العالى (أى جعله خاصاً) ليس بظاهرة جديدة فى الاقتصاد العالمى، فإشراف أو هيمنة القطاع الخاص على نوع معين من التعليم واقع راهن فى العديد من البلدان، ويوجد فى بعضها منذ عدة قرون، غير أنه اكتسب فى الآونة الأخيرة أهمية بارزة كاستراتيجية

للتنمية التربوية ترمى أساساً – ولكن ليس بصورة مطلقة – إلى التعويض عن ركود الميزانيات العامة للتربية – أو انخفاضها فى بعض البلدان – من وجهة، والى مقابلة الطلب الاجتماعى كما يتجسد على الأخص فى شعار التعليم العالى للجميع من جهة ثانية.

## أولاً: تخصيص التعليم العالى لماذا؟

فى ضوء ما سبق يمكن أن نرجع التوسع فى التعليم العالى الخاص إلى أسباب عديدة منها:

١. زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم العالى، فالطلب على التعليم العالى، الرسمى يفوق المعروض منه، ولذلك فإن السوق الأهلية الخاصة تتقدم لتلبية الطلب غير الموفى به.

٢. التخفيف من العبء المالى الثقيل الذى كانت ترزح تحته السلطات العامة، فلولا تمويل التعليم الخاص من جانب الأفراد والهيئات الأهلية لكان على السلطات العامة ان تختار بين أن تتجاهل الطلب المتعاظم على التعليم العالى، أو أن تغرق فى أزمة مالية خانقة، ففى بعض البلدان سمح التوسع فى التعليم الخاص بخفض إجمالى النفقات العامة المرصودة للتعليم العالى.

٣. تغير النظرة إلى التعليم العالى ومدلوله، حيث اصبحت فكرة الحصول على درجة أكاديمية من أجل الصالح الخاص، أى لفائدة الفرد أكثر من الصالح العام للمجتمع، فكرة أكثر قبولاً إلى حد بعيد، فمنطق اقتصاديات السوق اليوم وأيديولوجيا الخصخصة يسهمان فى ولادة التعليم الخاص، وإقامة مؤسسات خاصة فى أماكن لم تكن موجودة فيها من قبل.

٤. التعليم العالى الخاص يمكن أن يسهم فى تقديم تعليم عال، أما لدوافع إنسانية احسانية واعتبارات سامية أخرى، وإما لأغراض المنفعة والكسب، ويمكن ان تتمثل المنافع بمكاسب اجتماعية أو سياسية، أو بأرباح اقتصادية سريعة.

٥. تقديم تعليم عالى يختلف فى نوعيته ومضمونه عن التعليم العالى الحكومى، ويتفق مع الطلب الذى يختلف فى نوعيته (نوعية جيدة) ويختلف فى مضمونه (تعليم دينى) يسهم فى تعزيز ظاهرة التخصيص فى التعليم العالى.

## ثانياً: أشكال التخصيص فى التعليم العالى:

تتميز أشكال التعليم العالى الموجودة فى العالم بتنوع فائق، ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيين:

**الفئة الأولى**: هى النظم الخاضعة لسلطة القطاع العام، حيث تتولى الدولة تأمين التعليم وتمويله وهى النظم التعليمية فى الدول الاشتراكية.

**الفئة الثانية**: وهى النظم المختلطة حيث يلعب كل من القطاعين العام والخاص دوراً متفاوتاً، وفى داخل هذه الفئة توجد فروق وتباينات حسب البلدان، ففى بعض الحالات يحتل القطاع الخاص مكاناً مسيطراً، فنكون أمام نظم "ذات قطاع خاص واسع وقطاع عام محدود" مثلما نجد منها فى عدة بلدان قائمة على اقتصاد السوق (اليابان، كوريا الجنوبية، الفليبين، كولومبيا) وهناك أيضاً نظم مختلطة تعتمد بصورة رئيسية على القطاع العام، كما هو الحال فى عدة بلدان نامية فى جنوب أسيا وأفريقيا، وكذلك فى أوروبا الغربية، ونكون حينئذ أمام قطاعين عام وخاص متوازيين، وهناك أيضاً نظم يغلب فيها القطاع الخاص دوراً محدوداً للغاية، ونكون حينئذ أما قطاع خاص هامشى كما فى السويد وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا وتايلندا.... الخ.

والواقع أن التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، لا يتسم بالوضوح الكافى، ولذلك بسبب اللبس والغموض فى مفهوم التخصيص ودلالته، ومعايير التصنيف أو التمييز، فلو اعتمدنا فى معيار التصنيف على معيار التمويل فقد يحصل أن تتلقى جامعة خاصة موارد مالية خاصة هامة من قبل الدولة، أو أن تعتمد جامعة عامة فى جزء كبير من تمويلها

على مصادر تمويل خاصة، كذلك إذا اعتمدنا أسلوب الإدارة كمعيار للتصنيف، فإننا نلاحظ أن مؤسسة خاصة يمكن أن تدار فى الواقع من قبل الدولة وأن تطبق تنظيماتها، كما يمكن اتخاذ معيار السعى وراء الكسب "أم لا"، كل هذا يظهر مدي الصعوبة واللبس فى تحديد مفهوم التخصيص ودلالته.

وقد قسم "جاندهيالا ب..ج تيلاك" مختلف أنماط تخصيص التعليم العالى إلى أربع فئات، وهى:

١. مؤسسات ذات طابع خاص مطلق: وهى صيغة قصوى للتخصيص تفترض التخصيص الشامل للتعليم العام، حيث يتولى القطاع الخاص تمويل المعاهد والجامعات وإدارتها دون أى تدخل من الدولة وهذا النمط من المؤسسات الخاصة كلياً وغير المعانة، يسهم فى الواقع فى التخفيف من العبء المالى الذى تتحمله الدولة حيال التعليم العالى، ولكن كلفته الاقتصادية وغير الاقتصادية على المجتمع باهظة فى الاجل الطويل.

٢. مؤسسات ذات طابع شديد التخصيص (التخصيص المتشدد): وهى صيغة تفترض استرداد كامل تكلفة التعليم العالى الرسمى من المنتفعين به – سواء كانوا – طلاباً أو أرباب عمل أو الإثنين، وهذا النوع من التخصيص غير مرغوب فيه، نظراً لما يتركه من

أثار خارجية على التعليم العالى فضلاً عن كونه غير قابل للتطبيق.

٣. التخصيص المعتدل: وفيه تتولى الدولة مسئولية التعليم العالى، وتلجأ فى الوقت نفسه، ضمن حدود معقولة، إلى مصادر التمويل الخاصة، وبما أن التعليم العالى هو خدمة شبه رسمية، فقد يبدو من غير المبرر اقتصادياً أن تتحمل الدولة وحدها كامل تمويله، وبما أن المستفيدين منه كذلك هم من الأفراد، فمن الطبيعى ان يتحملوا قسطاً من نفقاته، وهكذا تتوزع نفقات هذا التعليم بين الدولة والطلاب والأسر وسائر المجتمع.

وهذا النمط من التخصيص يبدوا أكثر فاعلية من غيره، فهو يسمح بتوفير موارد خاصة إضافية للتعليم العالى، وأكثر عدالة، ولأنه لا ينشىء تعليماً عاماً ذا سرعتين خلافا لسائر أشكال التخصيص الاخرى تعليماً محظوظاً للصفوة وآخر معد للطبقات الشعبية، فهو يجمع مختلف الحسنات والإيجابيات التى يمكن أن يقدمها التخصيص.

٤. مؤسسات شبه مخصخصة (قطاع خاص معان من قبل الدولة): وهى المؤسسات التى تخضع لإشراف وتمويل القطاع الخاص، وتحظى فى نفس الوقت بمساعدة الدولة، فرغم كونها تأسست على يد هيئات أهلية، إلا أن السلطات العامة هى تؤمن تمويلها بشكل

شبه كامل تقريباً، فالقطاع الخاص هو الذى يتولى إدارتها فى الوقت الذى تستمد تمويلها من القطاع العام، فهذه المؤسسات لا تلعب على الصعيد المالى سوى دور محدود جداً.

ونظراً لأن التعليم العالى يشكل خدمة شبه عامة، فإن استرداد كامل نفقات هذا التعليم قد لا تكون أمراً مطلوباً، ولذلك فالنمط الثانى من التخصيص ليس مرجواً، وقد لا يكون أمراً قابلاً للتحقيق فى الممارسة العملية، وفى الوقت نفسه بما أن التعليم العالى يفيد منه أفراد، فمن الطبيعى أن يطلب إليهم تحمل قسطاً من نفقات دروسهم، وهذا ما يفرضه تقلص القدرات الاقتصادية للدولة، هكذا ينحصر الاختيار فى النمط الثالث، وبحسب هذا النمط من التخصيص تأخذ الدولة على عاتقها التعليم العالى، محملة المنتفعين به قسطاً معقولاً من نفقاته، وهذا يعنى تقديم تعليم عالى لقاء إسهام من الافراد يكون دون سعر التكلفة، وذلك من خلال عدة إجراءات مثل رفع رسوم التسجيل، منح قروض للطلاب، فرص ضرائب على الخريجين... الخ، ويجرى اختبار بعض هذه التدابير فى عدد من البلدان، ويبدو أن لكل واحد حسناته وسيئاته، ففرض ضرائب على الخريجين يمكن أن يشكل تدبيراً فعالاً، شرط أن تقوم علاقة وثيقة بين الدروس والعمالة الإنتاجية وأن يكون هناك درجة استبدال ضعيفة بين مختلف مستويات وأنماط الدراسات العالية، بحيث لا ينضم خريجو التعليم العالى إلى صفوف العاطلين من العمل، أما القروض الممنوحة للطلاب،

فإنها ترتهن المستقبل، ولا يطبق هذا النظام على نحو ناجح وينبغى أن تقسط القروض الممنوحة بطريقة مناسبة وأن توزع المخاطر لئلا يطرح استردادها مشكلات خطيرة، أما بالنسبة لزيادة رسوم التسجيل فمن الضرورى إلا يتم بصورة موحدة، فمن الانجح والأكثر عدالة أن تحدد قيمة الرسوم بطريقة انتقائية، حيث يدفع الطلاب بحسب الفئة الاجتماعية والاقتصادية التى ينتمون إليها، مبالغ مختلفة تتناسب مع قدرتهم الاسهامية وتكلفة الدروس.

## ثالثاً: التخصيص فى التعليم العالى بين التأييد والرفض:

يستند المؤيدون للتعليم الخاص ومعارضوه إلى حجج وأسانيد عديدة، وهذه الحجج والأسانيد ينبغى اخضاعها لإمتحان الواقع.

### ١. حجج مؤيدى التعليم العالى الخاص:

أ ) **التعليم العالى الخاص هو موضع طلب شديد** لأنه يفضل نوعياً على التعليم العام، والواقع أن الحجج التى تشيد بكفاءة التعليم العالى الخاص وبنوعيته لا تصمد أمام فحص نقدى حدى، فشروط التعليم المادية التى لها علاقة أكيدة بالنوعية هى أفضل فى الجامعات العامة منها فى المؤسسات الخاصة، فبالنسبة للهيئة التدريسية تشير الاحصاءات إلى أن عدد الطلاب للمدرس الواحد فى القطاع العام لا يتجاوز ٨ طلاب

مقابل ٢٦ فى القطاع الخاص، وإن أكثر من ثلاثة أرباع مجموع الطلاب ملتحقون بمؤسسات التعليم الخاص على حين أن هذه الاخيرة تستخدم أقل من نصف مجموع الهيئة التعليمية، كما أن المؤسسات الخاصة فى معظم دول العالم تلجأ بدرجة كبيرة إلى مدرسين متعاقدين، تستخدمهم بدوام جزئى ويكونوا ناقصى التأهيل، ثم أن مدرسى القطاع الخاص يتقاضون أجوراً أدنى ولم يتيسر رفع مرتباتهم فى اليابان مثلاً إلا بفضل مساعدات حكومية، وبصفة عامة أن مدرسى القطاع الخاص يتمتعون بمكانة أقل من المكانة التى ينعم بها زملائهم فى القطاع العام.

وبالنسبة إلى مساحة الاماكن العائدة للطالب الواحد وغيرها من الشروط المادية، فإن المقارنة تأتى بوضوح لصالح الجامعات العامة.

وبالنسبة إلى تكلفة الطالب الواحد، فإنها لا تصل فى الجامعات الخاصة إلى نصف نظيراتها فى الجامعات العامة فى معظم دول العالم، ولا يأتى الفارق لصالح الجامعات الخاصة إلا فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة للكافية الداخلية للتعليم مقاسة بالنتائج وبمعدلات النجاح والتسرب أو الفشل.. الخ، فإن التعليم الخاص لا يصمد فى وجه المقارنة مع التعليم الحكومى، فمعدلات التسرب من الدراسة هى اعلى فى التعليم

الخاص منها فى التعليم العام، فقد لوحظ أن إنتاجية الجامعات الخاصة فى إندونيسيا هى أضعفمن إنتاجية الجامعات العامة، وفى الفلبين أسهم القطاع الخاص بتوسيعه فرص الانتفاع بالتربية، فى تردى نوعية مستوى التعليم العالى، إلى حد أن الكثير أخذوا يطالبون الآن بوضع حد لسياسة اللامبالاة الرسمية فيما يتعلق بتوسع التعليم العالى الخاص، وبتطوير المؤسسات التى تمولها الدولة. ولعل زيادة الإقبال على تلك المؤسسات من قبل الطبقات المحفوظة والطلاب الذين لا تتوافر فيهم شروط القبول فى المؤسسات الرسمية، لا يعنى أن هذه المؤسسات رفيعة النوعية، فمن أسباب تزايدها وتزايد الإقبال عليها أيضاً ميل الناس إلى الاعتقاد بأن رسوم التسجيل المرتفعة هى ضمان النوعية العالية للتعليم المعطى، خاصة وأن عدداً كبيراً من المؤسسات الخاصة التى لا تدخل فى عداد الجامعات المحفوظة للصفوة قد أنشئت من أجل إعطاء تعليم متمحور حول الحياة المهنية لا تعليم عالى بالمعنى الصحيح للكلمة.

والواقع أن التنافس الخاص مع القطاع العام من شأنه أن يعزز ويقوى فاعلية القطاع الخاص وفاعلية التعليم العالى برمته حكومياً أم خاصاً، غير أن هذا التنافس لا يمكن أن يحصل فى البلدان التى يسيطر فيها القطاع الخاص أو تلك البلدان التى لا يلعب فيها هذا القطاع سوى دور هامشى، فتنتفى بالتالى فاعليته، لا بل يغدو غير ملائم اقتصادياً،

ولذلك الحجج التى تشيد بكفاءة التعليم العالى الخاص وبنوعيته **لا تصمد** أمام فحص نقدى جدى.

**ب) اعتقاد الناس أن لخريجى الجامعات الخاصة خطوطاً أفضل فى سوق العمل:** وهذا يؤدى إلى معدلات بطالة أدنى، ومزاولة مهن أرفع مكانة وأعلى أجراً، أى أن الكفاءة الخارجية للتعليم الخاص تفوق كفاءة التعليم العالى الرسمى، ولعل ذلك هو ما يفسر نمو ظاهرة التخصيص، والواقع أن هذه المزاعم لا تصمد لامتحان الواقع، فمعدل البطالة فى صفوف خريجى الجامعات الخاصة يفوق ٢,٨ مرة معدلها عند خريجى الجامعات الرسمية فى الفلبين، كما أن الجامعات الخاصة تغذى التضخم الحاصل فى الشهادات مسهمة فى تحويل بطالة الخريجين إلى مشكلة خطيرة، كما أشارت الدراسات إلى أن معدل العائد الفردى والاجتماعى (الذى يعطى مؤشراً احصائياً على كفاءة التعليم الخارجى بالنسبة لسوق العمل) للتعليم العالى الرسمى أعلى من التعليم العالى الخاص ولا سيما من وجهة نظر الأفراد.

**جـ) تخفيف العبء المالى الملقى على عاتق الدولة:** والواقع أن الحكومات فى معظم دول العالم تقوم بدعم المؤسسات الخاصة، حيث يلاحظ ان موارد المؤسسات الخاصة تحقن بتقديمات من الأموال العامة، حيث تغطى المساعدات العامة فى بعض الدول اكثر

من ٩٠% من النفقات العادية لمعاهد التعليم الخاصة، ويعود دعم الدولة للمؤسسات الخاصة فى الأصل إلى إفلاس التعليم الخاص. وفى الولايات المتحدة الامريكية يلاحظ فى ولاية كاليفورنيا أن ٨٥-٩٠% من المبالغ المخصصة للمنح الدراسية تعطى لطلاب من القطاع الخاص، رغم أن إعداد طلاب هذا القطاع لا تمثل سوى ١٠-١٢% من مجموع طلاب الولاية، فالحكومة تتكفل بدعم تمويل الجامعات الخاصة أسوة بالجامعات العامة، ويستخلص من جميع هذه الاعتبارات أن معظم المؤسسات التعليمية المنعوته ليست خاصة فى الواقع -على الأقل- على الصعيد المالى.

**د) الجامعات الخاصة تستجيب على نحو أسرع لمتطلبات سوق العمل:**

والواقع أن المؤسسات الخاصة للتعليم العالى بمعظم البلدان تؤمن بصورة رئيسية دروساً فى الفروع ذات الكثافة الرأسمالية الضعيفة، ومن النادر أن تقوم الجامعات الخاصة بأنشطة بحثية، لا بل أنها تقدم فى الغالب إعداد ردئ النوعية من النمط التجارى يتمحور حول الحياة المهنية، كما ان نسبة ضئيلة من المؤسسات الخاصة تقدم دروساً فى الطب والهندسة، والعلوم الصحية، إلا أنه قد يحصل أحياناً، بدافع تحقيق أرباح اقتصادية عالية، أن ينفتح القطاع الخاص على فروع الأعداد المتخصصة وينشئ كليات للطب والهندسة، ويبقى مع ذلك أن القطاع الخاص بوجه العموم لا يهتم قط بالبحث، كما لا يسهم فى تلبية

الاحتياجات الكلية للقطاع الاقتصادى فى المجال التربوى فالمؤسسات الخاصة تمنح الطلاب منافع فردية أكثر، ولكن عائدها الاجتماعى أقل، علماً بأن القطاع الخاص لا يلبى طلب السوق إلا فى الاجل القصير، والمعروف أن تحسين التعليم يقتضى تخطيطاً طويل الاجل، لا إصلاحات جزئية سريعة تجرى على هوى تطور الموجة المدرجة.

**هـ) أن الجامعات الخاصة تؤمن تعليماً علياً يشكل بحكم تعريفه نشاطاً لا يبتغى الكسب، وإنما تفعل ذلك مدفوعة باعتبارات إنسانية احسانية:**
والواقع ان تمويل المؤسسات الخاصة يتم بمقدار كبير، أما بواسطة رسوم التسجيل وغيرها من المدفوعات، وإما بمساعدات من الدولة، ونادرة هى المؤسسات التى تستثمر أو توظف مواردها الخاصة، والحال ان نمط تشغيل تلك المؤسسات يسمح لها باسترداد نفقاته وبتحقيق الأرباح، فرسوم التسجيل تغطي من ٧٠-٨٠% من النفقات، أما مصادر التمويل الاخرى الهبات والتخصصات... الخ، فلا تلعب سوى دور محدود جداً وإن كانت رسوم التسجيل فى الولايات المتحدة الامريكية لا تغطى أكثر من ثلث النفقات الاجمالية. والواقع أنه رغم كون الجامعات الخاصة بحكم تعريفها مؤسسات لا تبتغى الكسب، فإن هذه المؤسسات لا تكتفى باسترداد نفقاتها كاملة، بل تحقق فوق ذلك أرباح سريعة ضخمة لا يعاد استثمارها بالضرورة فى قطاع التعليم، ولا مكان للاعتبارات التربوية فى مثل هذا السياق، فيغدو التعليم

العالى سلعة تجارية، فرغم حصولها على مساعدات حكومية ضخمة فى شكل هبات ورسوم فردية، فإنها تتقاضى رسوم تسجيل مرتفعة جداً تفوق من ١٠ إلى ٢٠ مرة تلك التى تفرضها المؤسسات العامة.

و) **التعليم الخاص له طابعاً نخبوياً:** التعليم الخاص يعنى أساساً بتلبية احتياجات الطبقات المحفوظة، فمنافع التعليم الخاص – الباهظ الكلفة والمفترض أنه من نوعية جيدة – تعود بصورة رئيسية إلى نخبة وضع هذا التعليم أساساً من أجلها، بينما منافع التعليم الرسمى الذى يميل غالباً إلى تغليب الكم على الكيف وبالتالى القليل الكلفة، تعود إلى الطبقات الشعبية.

والواقع أن الجامعات الخاصة تتوجه عموماً إلى طبقة محظوظة، فطلاب الجامعات الخاصة فى معظم الدول ينتمون بصورة رئيسية إلى الفئات الميسورة من الشعب، فى تايلند واليابان نجد أن متوسط دخل آباء الطلاب الملتحقين بجامعات خاصة يفوق مرة ونصف دخل آباء الطلاب المسجلين فى الجامعات الرسمية.

ز) **غالبية المؤسسات الرسمية للتعليم العالى مسيسة، بينما المؤسسات الخاصة وحدها غير مسيسة:** والواقع أنه من الخطأ الاعتقاد أن المؤسسات الخاصة تعيش بمنأى عن القوى السياسية، فالتعليم الخاص يسهم فى تدعيم أيدولوجيا سياسية معينة، وفى إعادة تكوين البنية

الطبقية القائمة، ففى بلدان عديدة نجد أن المساعدة التى تقدمها الدولة للجامعات الخاصة إنما تستجيب لمعايير سياسية وأيدولوجية، وترتبط بالاقتصاد السياسى، وكثيراً من تلك المؤسسات الخاصة يملكها سياسيون وهم قد يستخدمونها لأغراض سياسية.

ح) **أن تخصيص التعليم العالى يساعد على إعادة توزيع الدخل:** والواقع أن الأبحاث أثبتت أن للجامعات العامة أثراً بارزاً فى مجال إعادة توزيع الدخل عن أثر الجامعات الخاصة، وذلك عن طريق تحويل موارد من الطبقة الأعلى دخلا باتجاه سائر طبقات المجتمع، والسمة التى يتميز بها القطاع العام فى المجال هذا أشد وضوحاً على مستوى التعليم المدرسى، فلقد لوحظ (فى الهند) أن التعليم الخاص يسهم فى تعميق الفوارق والتفاوتات وأن التعليم الرسمى لا يقوى على مواجهة هذا الاتجاه، وبالتالى فالنظام التعليمى فى بلد ما هو الذى يسهم فى جملته فى تعزيز التفاوتات فى الدخل.

### ٢. حجج معارضو التعليم العالى الخاص:

أ) حول التعليم الخاص مؤسسات لا تبتغى الكسب إلى منشآت ذات مردود عال لا على الصعيد الاجتماعى والسياسى فحسب، بل أيضاً على الصعيد المالى، وبما أن الأرباح فى قطاع التربية يحظرها القانون فى بعض البلدان، فقد انصرفت بعض مؤسسات التعليم الخاصة إلى

عمليات تجارية غير مشروعة، وقد حاولت الدول إصلاح هذا الوضع وتنظيمه عن طريق منح مساعدات وخفض رسوم التسجيل.

ب) أن الجامعات الخاصة الموجهة نحو السوق تقدم -تحت تسمية دراسات عليا- (عالية) إعداداً ذا طابع مهنى، وتتجاهل التعليم العالى بالمعنى الواسع، كما تتجاهل بصورة كلية مجال البحث الذى هو عنصر أساسى من التطوير الدائم للتعليم العالى. فالتعليم الخاص يتركز أساساً حول فروع تجارية نفعية. متمحورة حول الكسب والنجاح المهنى.

جـ) أن المؤسسات الخاصة أوجدت من خلال رسوم التسجيل المرتفعة، تفاوتات اجتماعية اقتصادية لا تعوض بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية من الشعب، ويستدل من دراسة للبنك الدولى أن التعليم الخاص أصبح عامل تقسيم اجتماعى واقتصادى، فالتوسع السريع لقطاع التعليم الخاص قد حد من فرص التحاق الفئات المحدودة الدخل بالتعليم العالى، ويرى أشخاص كثيرون أنه حتى إذا اعتبرنا أن القطاع الخاص يتفوق بوجه عام على القطاع العام، فهذا لا يعنى أن التوسع النسبى للقطاع الخاص يفضى إلى تحسين النظام.

**أن التعليم الخاص:** ليس أكثر عائداً من الناحية الاقتصادية ولا أفضل نوعية، ولا أكثر عدالة على الصعيد الاجتماعى، ولذا ترتفع أصوات عديدة محذرة من تخصيص متزايد للتعليم العالى، يخشى أن

يطرح من المشكلات أكثر مما يحل منها، ولعل ذلك هو ما دعى البعض إلى التأكيد على ذلك بقولهم.

"وينبغى الاهتمام بجميع الأولاد وليس فقط بالذين تعلم أباؤهم كيف يجنون الإفادة الفضلى من قوانين السوق".

## رابعاً: تمويل التعليم العالى الخاص:

على الرغم من وجود عدة نماذج وصيغ متعددة من التعليم العالى الخاص وهو ما استتبع وجود عدة نماذج فى تمويل التعليم العالى الخاص، فإن أساس التمويل فى معظم مؤسسات التعليم العالى الخاص يعتمد على الرسوم التعليمية التى يدفعها الطلاب، وبدون هذه الرسوم قد يكون بقاء هذه المؤسسات مستحيلاً، ويتطلب هذا تخطيطاً دقيقاً يضع فى اعتباره عدد الطلاب، وتكلفة الطالب الواحد، ومستويات الإنفاق، وأية أخطاء فى هذه الحسابات أو الفشل فى تحقيق اهداف استيعاب الطلاب، أو الإنفاق غير المتوقع، ويمكن أن يؤدى إلى انهيار ميزانية المؤسسة، بل قد يهدد فى بعض الحالات بقاء المؤسسة ذاتها. ومعظم مؤسسات التعليم العالى الخاص لا تمتلك غطاء تمويلها، وهذا الاعتماد على الرسوم يعنى أيضاً أن يكون الطلاب قادرين على دفع الرسوم المقررة، وهذا بدوره له تأثيراً على الطبقة الاجتماعية للطلاب الذين يدرسون، ونوعية البرامج التى يتم تقديمها لهم، وهكذا قد تؤدى المؤسسات الخاصة إلى تفاوت طبيعى فى المجتمع.

وهناك نسبة صغيرة نسبية من المؤسسات الخاصة لديهم موارد تمويل أخرى، فالجامعات المنتمية لمنظمات دينية تحصل احيانا على تمويل من هذه المنظمات أو على الأقل يمكنها الاعتماد على مساعدة أعضائها، وفى عدد قليل من الدول، يمكن أن يعتمد عدد قليل من الجامعات على الأوقاف أو على تمويل يسهم به الخريجون أو غيرهم، وفى قليل من الدول تقوم الحكومات بدعم مؤسسات التعليم العالى الخاص، ويمكن أن يتم ذلك بصورة غير مباشرة. حيث يستطيع الطلاب فى المؤسسات الخاصة الحصول على قروض ومنح من الحكومة، كما تستطيع المؤسسات الخاصة منافسة الحكومة فى مجال تمويل الأبحاث.

وعلى الرغم من مساهمة الحكومة فى تمويل المؤسسات الخاصة – ففى الهند يتلقى معظم طلاب الكليات الخاصة دعماً من الحكومة، كما تقدم الحكومة الفليبينية تمويل للجامعات الخاصة التى لها بعض الموارد، وتقدم اليابان وبعض الدول الأخرى دعماً تمويلياً للمدارس الخاصة، وإن كان محدوداً، فإن الكم الأكبر من تمويل مؤسسات التعليم العالى الخاصة يأتى من هذه المؤسسات نفسها، ويتزايد نمو القطاع الخاص، بتزايد الجدل حول التمويل، خاصة فيما يتعلق بقضية ما إذا كان يجب أن يتاح للمؤسسات الخاصة فرصة الدخول فى برنامج البحوث الحكومية، ومعاونة الطلاب، وبناء المدارس.

## المراجع

١. **جابر محمود طلبة:** التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل – مكتبة الإيمان – المنصورة – ١٩٩٩.

٢. ................: خصخصة التعليم العالى فى مصر. وإنشاء الجامعات الخاصة "دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد" – المؤتمر السنوى التاسع بقسم أصول التربية والتعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية – الجزء الأول – ٢٣/٢٢ ديسمبر ١٩٩٢.

٣. **جاندهيالا ب.ج تيلاك:** تخصيص التعليم العالى – مستقبليات – المجلد ٢١ – العدد (٢) – مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة – ١٩٩١.

٤. **فيليب ج التباتس:** التعليم العالى الخاص. قضايا ومتغيرات من منظور مقارن – مستقبليات المجلد (٢٩) – العدد (٣) – مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة – سبتمبر ١٩٩٩.

٥. **محمد سيف الدين فهمى:** اتجاهات التغيير والتطور فى التعليم الجامعى وموقف دول الخليج منها – التربية المعاصرة – العدد (١٢) رابطة التربية الحديثة بالقاهرة – مارس ١٩٩٠.

# الفصل الثاني

## الجدل حول إنشاء جامعة خاصة فى مصر

- مقدمة
- التطور التاريخى لفكرة الجامعة الأهلية.
- الجامعة المقترحة هل هى جامعة أهلية أم جامعة خاصة؟
- مبررات الدعوى إلى إنشاء جامعة خاصة فى مصر.
- مبررات الإعتراض على إنشاء جامعة خاصة فى مصر.
- إمكانية الاستفادة من الآراء المؤيدة والمعارضة فى تطوير مشروع الجامعة المقترحة.
- المراجع.

# إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض

## مقدمة:

دار فى مصر حوار واسع حول الاصلاحات الشاملة التى ينبغى أن توضع فى الاعتبار عند تطوير التعليم، وتقع بين تلك الموضوعات - التى دار حولها هذا الحوار - قضية إصلاح التعليم الجامعى باعتبارها من أهم القضايا التى يثور كثير من الجدل حولها، ونظراً لأهمية التعليم الجامعى وضرورته لتطوير المجتمعات بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة هذا من ناحية، ولما يواجه التعليم الجامعى من مشكلات عديدة من ناحية أخرى تتمثل فى الآتى:

أ) عدم قدرة مؤسسات التعليم العالى على استيعاب أعداد الطلاب المتزايدة الذين ينهون المرحلة الثانوية ويرغبون فى الحصول على الشهادة الجامعية، فالإمكانات الجامعية عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب التى ترغب فى الاستزادة من التعليم والحصول على شهادة جامعية تفتح أمامهم فرص العمل.

ب) تدهور المستوى التعليمى لخريجى الجامعات، وعدم الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعى واحتياجات خطط التنمية، والحاجة إلى

تخصصات فنية وعلمية حديثة، حيث يعانى المجتمع من زيادة فى خريجى الكليات النظرية عن الكليات العملية التكنولوجية، ونقص الكوادر المدربة التى يحتاج إليها المجتمع فى الحاضر والمستقبل، وهو ما يمكن أن يرجع إلى أن سياسات القبول بالجامعات تخضع أحياناً لضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ج) عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى الواقع العملى حيث انتشرت الدروس الخصوصية وارتفعت أسعار الكتب والمراجع فى مختلف التخصصات الجامعية كما أتيحت للبعض دون الآخر - تبعاً للامكانات المادية - فرصة الالتحاق بجامعات ومعاهد ذات مصروفات باهظة داخل مصر وخارجها.(١)

د) ارتفاع تكلفة تقديم تعليم جامعى جيد يتفق مع روح العصر ومتطلبات التنمية، وهذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل ومتغيرات من خارج التعليم وداخله أهمها: (٢)

- التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية مثل ارتفاع الأسعار والتضخم العالمى وانخفاض قيمة بعض العملات.

- تزايد المصاريف الجارية من إدارة ومرتبات ومواد تعليم وكتب وصيانة وكهرباء دعاية ونقل، نشاط ترويج منح ومكافآت.

تزايد المصاريف الرأسمالية من أرض ومبان، وإنشاءات وسلع معمرة.

هـ) نقص الموارد المالية اللازمة لتقديم التعليم الجامعى الجيد، فالجامعات فى مصر تشكو عجزاً مالياً قد يعوقها عن أداء عملها، فالجامعات المصرية - على سبيل المثال كما صرح وزير التخطيط - طلبت من خلال الخطة الخمسية الأخيرة ٨ مليارات جنيه، ونظراً للظروف الاقتصادية لم تتمكن الدولة من أن تقدم لها سوى ٣ مليارات جنيه أى ما يقرب من الثلث. (٣)

و) التصلب والجمود والشكلية سواء فى هياكل المؤسسات الجامعية وتنظيمها أو فى محتوى برامجها ومناهجها أو فى الطرق والوسائل والإجراءات التى تعتمدها بالإضافة إلى عدم التوازن فى الوظائف التى تقوم بها مؤسسات التعليم العالى حيث تركز على التدريس بينما البحث العلمى وخدمة المجتمع يحظى بدرجة أقل من الاهتمام. (٤)

وانطلاقاً مما سبق ظهرت آراء كثيرة تحاول أن تضع حلولاً مختلفة لإصلاح التعليم الجامعى ومواجهة مشكلاته المتعددة، من هذه الآراء وتلك الحلول الدعوة التى تم طرحها وتتعلق بإنشاء جامعة أهلية (خاصة) فى مصر، والتى تعد الآن واحدة من أهم القضايا التى يدور حولها الجدل فى المجتمع المصرى سواء من جانب المسئولين أو الرأى العام، فعلى مدى العشرين عاماً الماضية ظلت قضية إنشاء الجامعة

الأهلية فى مصر مثار جدل عنيف متواصل يطفو على السطح مرة ويختفى فى الأعماق مرة أخرى، بل ما زال الجدل مستمر حتى الآن وبعد إقرار قانون إنشاء الجامعة، نظرا لما تثيره من قضايا أيديولوجية واقتصادية واجتماعية خلافية كثيرة، فهى من ناحية تثير قيما أيديولوجية أساسية متعلقة بمبادئ تكافؤ الفرص، وحق التعليم المجان للجميع وحق الحراك الاجتماعى عن طريق التعليم، فى المقابل شيوع الممارسات الواقعية التى تحد فعليا من فاعلية هذه المبادئ كما أنها تثير تفضيلات النخبة الحاكمة فى التعليم وتركيزها على الكيف أو الكم بالإضافة إلى أنها تشير إلى مشكلة عبء التعليم على ميزانية الدولة، وضرورة ترشيد الإنفاق الحكومى على التعليم العالى الجامعى والاستفادة من مشاركة رأس المال الخاص فى تمويل التعليم الجامعى، فى مقابل الرأى الآخر الذى يرى وجوب التريث فى اختيار السياسات المتبناة لتطوير التعليم الجامعى مع ضرورة إلزام الدولة بالإنفاق على التعليم مهما كان حجم الإنفاق، وذلك من خلال دعم الجامعات الحكومية وتطويرها. (٥)

والواقع أن هناك مؤيدون لإنشاء جامعة أهلية بمصروفات بقدر ما هناك من معارضين، والمتتبع لما تنشره الصحافة المصرية يلاحظ أنها قد انشغلت فى السنوات الأخيرة بطرح وجهات النظر المتعددة حول قضية إنشاء هذه الجامعة والدراسة الحالية تحاول أن تتبع وجهات النظر المختلفة حول هذه الفكرة وتنفيذها، بهدف الوصول إلى منطق المعارضين

ومنطق المؤيدين لهذه القضية الخلافية، ومحاولة الاستفادة منها خلال تناول النقاط التالية:

١. التطور التاريخى لفكرة الجامعة الأهلية.

٢. الجامعة المقترحة هل هى جامعة أهلية أم جامعة خاصة.

٣. مبررات الدعوة إلى إنشاء جامعة خاصة فى مصر.

٤. مبررات الاعتراض على إنشاء جامعة خاصة فى مصر.

٥. إمكانية الاستفادة من الآراء المؤيدة والمعارضة فى تطوير مشروع الجامعة المقترح.

## أولاً: التطور التاريخى لفكرة الجامعة الأهلية:

التتبع التاريخى لنشأة الجامعة فى مصر يشير إلى أن فكرة إنشاء أول جامعة أهلية فى مصر تمت فى أحضان الحركة الوطنية وكفاح الشعب المصرى ضد القوى الأجنبية المسيطرة عسكرياً وثقافياً وتعليمياً، وذلك لتخريج كوادر من المصريين يتبنون الدفاع عن وطنهم وقضاياهم المصيرية فى مواجهة أعتى استعمار غربى شهدته مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. (٦)

فقد ظهرت حاجة مصر إلى جامعة على الطراز الحديث وخاصة فى أواخر القرن التاسع عشر، عندما كثر سفر أبنائها للخارج رغبة فى التزويد بالعلم فى جامعات أوروبا، ورغبة فى اللحاق بركب الحضارة الغربية، ومسايرة للتطور العلمى الذى يشهده هذا العالم. ولم يكن السفر للخارج متاحاً إلا لأبناء الأغنياء، أما المتفقون من بقية أبناء الشعب فقد كان عليهم أن ينتظروا ليأخذوا عن هؤلاء المحظوظين الذين أتيحت لهم فرصة التعليم فى جامعات أوروبا، وقد بدأت الدعوى لإنشاء جامعة مصرية منذ التسعينات من القرن التاسع عشر، وتطورت لتصبح أمراً واقعاً فى أوائل القرن العشرين ولتخرج الفكرة من حيز القول إلى حيز العمل، فعلى الرغم من محاولات المعتمد البريطانى اللورد كرومر عرقلة المشروع، فقد نفذت إرادة المثقفين والوطنيين المصريين، وتم الإعداد للجامعة المزمع إنشاؤها فى خلال عامين. وإعداد كل ما يلزم لها، وعقد مجلس الإدارة أول جلساته يوم ١٩٠٨/٥/٢٤ برئاسة الأمير أحمد فؤاد.(٧)

فالجامعة المصرية كانت مطلباً شعبياً ووطنياً، ونشأت أهلية - ولم تنشأ من فراغ أو بقرار حكومى - بمبادرة الأهالى وجهودهم، وبفضل تبرعات المصريين خاصة الأثرياء الذين لم يبخلوا بأموالهم على هذا المشروع العظيم، وكان بإمكانهم إرسال أبناؤهم للخارج لتلقى علومهم فى جامعات أوروبا، وبذا يكونون قد أدوا خدمة إلى مختلف طوائف الشعب.(٨)

وعندما فكرت وزارة المعارف فى إنشاء جامعة أميرية، الفت لجنة خاصة هذا المشروع فى ٢٠ مارس ١٩١٧[٩]، وبحث كيفية إدماج المدارس العالية التابعة لوزارة المعارف مع الجامعة الأهلية، وقد تحولت الجامعة الأهلية إلى حكومية عام ١٩٢٥ وسميت جامعة فؤاد الاول، وأشرفت الحكومة المصرية عليها ودعمتها ولكنها ظلت بمصروفات بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بسنوات إلى أن طبقت الدولة مجانية التعليم فى بداية الستينيات فأصبح التعليم الجامعى مجانى.

أما فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات فلم يطرحها أحد، إلا فى عقد الخمسينات من هذا القرن، وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، على أن هذه الفكرة أثيرت بشكل ملحوظ فى نهاية ذلك العقد عندما كان يشغل السيد كمال الدين حسين منصب وزير التعليم المركزى فى دولة الوحدة بين مصر وسوريا ومنذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات، الأمر الذى كان مرتبطاً بالنقد من أساتذة الجامعات والكتاب والباحثين والخبراء والمتخصصين فى مجال التعليم، وقد أفضى هذا النقد لوجود اتجاهات متباينة أبسط ما يقال عنها أن بعضها مؤيد، والبعض الآخر معارض لفكرة إنشاء جامعة خاصة، وقد برزت هذه الاتجاهات بصورة واضحة أبان دراسة تطور مشروع الجامعة الأهلية الذى يمكن إرجاع الخطوات العملية فيه لعام ١٩٥٩، أى عندما كانت تسيطر الطبقة المتوسطة على السلطة، وقد كانت هناك عدة أهداف لإنشاء الجامعة التى

كان يطلق عليها وقتئذ الجامعة الحرة - وهى تخريج الفنيين من ذوى التخصصات النادرة، واستيعاب عدد كبير ممن لا يقبلون بالجامعات ويضطرون للسفر للخارج لإتمام دراستهم الجامعية وذلك بحمايتهم من تعرضهم لنمط قيمى مختلف، توفير عائد مادى يقدر بحوالى ٢,٥ مليون جنيه مصرى ينفقها الطلبة بالخارج وكان مقدار أن ينشأ فى هذا الإطار أربعة عشر كلية، يغلب على معظمها الطابع العلمى، وعلى أية حال فقد توقف المشروع حيث واجه عقبات كثيرة أهمها التمويل، ولكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ من أهم العوامل التى ساعدت على اختفائه وانزوائه إذ أن هذه القوانين رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التى انعكست بشكل حقيقى على طلبة الجامعة حيث تقرر إلغاء المصروفات نظير الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى أو حتى استمرار القيد بها، وأصبح التعليم العالى بشكل عام بالمجان سواء فيما يتعلق بمؤسساته التعليمية التى نشأت فيما بعد، أو فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية القائمة فعلاً[١٠].

والواقع أن عام ١٩٦٠/١٩٦١ قد شهد تطوراً بالغ الأهمية بنشأة جامعة بيروت العربية وهى جامعة أهلية بمصروفات ترتبط بروابط أكاديمية مع جامعة الإسكندرية إلا أنه يلاحظ أن الدولة نفسها ساهمت فى إنشاء هذه الجامعة بل والإشراف عليها إشرافاً شبه كامل من جامعة الإسكندرية الأمر الذى ينتفى معه وجود جامعة أهلية بصورة كاملة.

وقد أعيد طرح موضوع الجامعة الأهلية مرة أخرى خلال فترة السبعينات، ففى فبراير ١٩٧٤، كلف مجلس الوزراء اللجنة الوزارية للتعليم ببحث ودراسة الموضوع وعرض ما تم التوصل إليه على المجلس، عند هذا الحد لم يطرأ أى جديد على هذا الموضوع خلال هذه الفترة ويبدو أنه كانت هناك عدة مصاعب تتعلق بقضية التمويل، إلى جانب بعض المسائل الأخرى الخاصة بمكان إقامة الجامعة، ونوع الكليات بها (عملية - نظرية) إضافة إلى هيئة التدريس، وقد طرحت الفكرة أيضاً مرة أخرى من قبل المجلس الأعلى للجامعات الذى قرر وضع أسلوب عمل البدء فى تنفيذ توصيات مجلس الوزراء الخاصة بالتعليم والجامعة الأهلية أى استمرار دراسة الفكرة. (١١)

وقد حاولت المجالس القومية المتخصصة أن تدخل طرفاً فى دراسة موضوع الجامعة الأهلية عام ١٩٧٤، وقد حدث ذلك عندما أعدت شعبة التعليم العالى التابعة للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا تقريراً عن فكرة إنشاء جامعة أهلية تفتح أبوابها للراغبين فى استكمال الدراسة الجامعية وقد تضمن التقرير عرض وجهتى نظر الأولى مؤيدة وترى أنه يمكن لبعض المؤسسات والهيئات أن تتبنى قيام الجامعة الأهلية لتحقيق رغبات المواطنين، أما الرأى الثانى فقد كان يعارض فكرة إنشاء الجامعة لأنها تتعارض مع المبادئ الاشتراكية وتكافؤ الفرص. (١٢)

وفى عام ١٩٧٥ ومن بداية عصر الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص، عادت الدعوة إلى إنشاء الجامعة إلى الظهور، فقد اهتم مجلس الشعب بالدعوة وناقشها باستفاضة لدرجة أن لجنة التعليم حددت المبالغ التى سيدفعها الطلبة نظير القيد بالجامعة الأهلية والتى بلغت ١٠٠٠ جنيه استرلينى للطالب الوافد، ٥٠٠ جنيه مصرى للطلبة المصريين، إضافة لمصروفات سنوية قدرها ٢٠٠ جنيه للطالب الوافد، ١٠٠ جنيه للطالب المصرى، وذلك بالنسبة للكليات العملية، ونصف هذه المبالغ تدفع بالنسبة للكليات النظرية مع الاقتراح بأن يكون قبول الطلبة مؤقتاً بالجامعات العامة لحين إنشاء الجامعة الأهلية[١٣]. ولكن المجلس القومى للتعليم أعد تقرير قال فيه أن الجامعة الأهلية تخالف مبادئ الدستور - (خاصة المادتين ١٨، ٢٠) - الذى ينص على مجانية التعليم وتكافؤ الفرص، كما أنها ستميز بين الطلاب على أساس الغنى والفقر، وأنه من الأفضل التركيز على اصلاح العملية التعليمية بالجامعات بدلاً من إنشاء الجامعة الأهلية وقد اقترح أن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع الأهلى العربى فتنشأ فى كنف الجامعة العربية، كما اقترح أن يصدر لهذه الجامعة قانون خاص يحدد أهداف وطريقة إدارتها، وذلك كمخرج للعائق الدستورى ولكن بسبب عدم دستورية الدعوة للجامعة الأهلية تم إرجاء تنفيذها.[١٤]

وفى عام ١٩٧٩ أعلن وزير التعليم (د. حسن إسماعيل) فى مجلس الشعب أن إنشاء الجامعة الأهلية مطلب جماهيرى يجب أن يتم ويجب أن

توجه لخدمة جميع أفراد المجتمع والمساهمة فى عملية التنمية وقد اتفق معه فى ذلك العديد من أساتذة الجامعات وبعض أعضاء مجلس الشعب وقد خلصت مناقشات مجلس الشعب حول إنشاء الجامعة الأهلية إلى أن إنشاءها ضرورة لأنها لا تمس تكافؤ الفرص أو مجانية التعليم، وأن الجامعة الأهلية قائمة فعلاً، فالمعاهد العليا بها ٣٣ ألف طالب وطالبة ومنها معاهد خاصة بمصروفات وأن إنشاء الجامعة ليس بدعة أو ضد الاشتراكية بل أنها أنسب الطرق لحل المشكلة التعليمية، كما أكدت المناقشات على ضرورة حسم الموضوع بالموافقة والبدء فى الجانب الإجرائى، إلا أن المناقشات أخذت شكلاً جديداً، اختفت الفكرة أمام المعارضين لها. (١٥)

ولقد شهدت فترة الثمانينات صعوداً جديداً لفكرة الجامعة الأهلية، ففى عام ١٩٨٦ تجددت الفكرة تحت مسمى الجامعة التكنولوجية يكون تمويلها عن طريق شركة مساهمة تطرح أسهمها للمواطنين بجانب التبرعات والقروض وغيرها من الوسائل، ولم يتحقق من الفكرة الجديدة إلا إنشاء كلية للتكنولوجيا فى مدينة ٦ أكتوبر بمصروفات. وفى عام ١٩٨٨ ظهرت الدعوة لإنشاء الجامعة مرة أخرى، وربطت آنذاك باقتراح جمعية إقرأ، التى يرأسها مجموعة من السعوديين، بإنشاء جامعة أهلية فى مصر، وتحديدها مبلغ ١٤ مليون جنيه كميزانية سنوية لها، وحدد وزير

التعليم مبلغ ١٠ ألاف جنيه مصروفات سنوية للطالب الواحد، ومرة أخرى منيت الدعوة بالفتور.[١٦]

وفى جميع المرات السابقة كان الحماس يتجدد كلما تجدد الحديث عن مشكلة التعليم فى مصر، وعاماً بعد الآخر كانت مشاكل التعليم تلقى بثقلها الكبير على كاهل الدولة والأفراد معاً، إلى أن أصبحت فى مقدمة الهموم الكبرى التى تشغل الرأى العام المصرى فى أوائل التسعينات، فقد أصبح هناك إجماع على أن التعليم فى مصر قد وصل إلى مرحلة من التدهور تنذر بكارثة، وأن الحاجة أصبحت ماسة لإعادة النظر كلية فى أهداف التعليم وطريقته، وفى هذا الإطار تجددت الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية ولكنها هذه المرة بمبادرات فردية ساندتها الدولة فى وقت لاحق، فصاحب الدعوة هذه المرة هو الكاتب الصحفى مصطفى أمين الذى طرحها من خلال عموده اليومى فكرة فى جريدة الأخبار وذلك فى أكتوبر ١٩٩١، ومن جانبه خصص مليون جنيه من مشروع ليلة القدر الذى يتبناه، وذلك كبداية للاكتتاب فى انشائها وسرعان ما استجاب عدد من رجال الأعمال والهيئات لدعوته ووصل الرقم إلى ٥ ملايين جنيه، وفى نفس الوقت ساند المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير دعوة مصطفى أمين وتحمس لها بشدة، وخصص مكاناً للجامعة المقترحة فى مدينة السادات.[١٧]

وبينما اشتد الحوار مجدداً بين المؤيدين والمعارضين للفكرة مثلما كان الحال فى المرات السابقة آزرت الدولة الدعوة هذه المرة بشكل أكثر من ذى قبل ويبدو أن عقبة التمويل التى كانت أحد الأسباب الرئيسية لإفشال الدعوى فى المرات السابقة من الممكن حلها فى الوقت الراهن مع ازدياد عدد القادرين والأغنياء ورجال الأعمال الذين سيكتتبون فى تأسيس الجامعة، ولذلك أبدت القيادة السياسية ممثلة فى رئيس الجمهورية اهتماماً ملحوظاً بمتابعة ودراسة الفكرة وأسلوب تنفيذها وعقد عدة اجتماعات لهذا الغرض حضرها وزيرى الإسكان والتعمير والتعليم، ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى.

ودار حوار واسع فى الرأى العام حول إنشاء هذه الجامعة شارك فيه عدد من المسئولين وأساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين ورجال الأعمال وأعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشة مشروع القانون بمجلس الشعب. (١٨)

وفى الجلسة الأخيرة لدور الانعقاد الثانى فى الفصل التشريعى السادس، والتى عقدت فى ١٩٩٢/٧/١٩ تمت الموافقة على مشروع قانون الجامعات الخاصة ( الجامعة الأهلية)، وذلك بعد مناقشة سريعة طرح خلالها بعض النواب عدة تحفظات ومخاطر قد ترتب على إنشاء هذه الجامعة كما وافق المجلس خلال هذه الجلسة على إلغاء النص على شرط

الحصول على ٦٥% للمقبولين بالجامعة وعلى أن يكون إنشاء الجامعة برأس مال مصرى ١٠٠% وضرورة إبعاد رأس المال الأجنبى عن إنشاء هذه الجامعة.(١٩)

## ثانياً: الجامعة المقترحة هل هى جامعة أهلية أم جامعة خاصة:

بداية لابد من التأكيد على أن تباين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثير خلالها موضوع الجامعة الأهلية أثر ولا شك على الهدف من الجامعة، ومن ثم التعريف بها وبمكوناتها ولذلك يؤكد البعض على ضرورة أن نستخدم وصف (الخاصة) لا (الأهلية) على الجامعة المقترحة لأن هناك فرقاً كبيراً له دلالته فى المنشأ وفى الفلسفة والاتجاه فالجامعة المصرية (الأهلية) التى أنشئت عام ١٩٠٨ كانت أهلية، بمعنى وطنية، حيث كانت مشروعاً عاماً للحركة الوطنية، قام على التبرع والتطوع وباركته مختلف الشرائح الاجتماعية، الشريحة العليا بالتبرع والحركة والتنفيذ، والشريحتان الوسطى والفقيرة بالمطالبة والتمنى والمساندة والمؤازرة، وكل ذلك لمواجهة سياسة استعمارية حاكمة تريد أن تقف بتعليم المصريين عند حدود وسطى وصور فنية لتعليم عالى مختلف يرتبط بالوظيفة الحكومية، أما الجامعة المقترحة فالتحرك نحوها صادر فى معظمه من شريحة اجتماعية قادرة مالياً تنشد الاستثمار والتجارة -

فهو مشروع خاص - وهى تفكر فى هذا المشروع لمواجهة ما يعانيه العمل الرسمى من ثقل أعباء التعليم فى المرحلة الراهنة جعلته يقف بالقبول عند حدود لا تمكن عدداً من أبناء هذه الشريحة من الوصول إليها[٢٠]، فالجامعة المقترحة هى جامعة خاصة تخص أبناء القادرين والأغنياء، ولكن إمعاناً فى التضليل يستعين مؤديها باسم له دلالته البراقة والمحترمة عند المصريين وهو الجامعة الاهلية القديمة التى تبرع الأغنياء بإنشائها لتعليم الفقراء، وكافة المصريين ولم تكن حكراً على أبناء الأغنياء وأصحاب اليسر فقط.[٢١]

ومن جهة أخرى يؤيد البعض الآخر أن الجامعة المقترحة جامعة أهلية لاعتمادها فى ميزانيتها وتمويلها ومصروفاتها على التمويل الأهلى، من خلال عدة وسائل منها مشاركة القطاع الأهلى فى عملية تأسيس الجامعة بطرح أسهم، أو جملة تبرعات ومشاركة طلبة الجامعة فى ميزانيتها بدفع مصروفات مقابل ما يقدم من خدمات تعليمية لهم، كما أنها جامعة خاصة بمصروفات نظراً لوجود نظام محدد فالالتحاق بها يتم على أساس تحديد مصروفات معينة يدفعها الطالب للالتحاق بها، فالجامعة المقترحة هى مؤسسة تعليمية يتولى بناءها وتمويلها والإشراف عليها مؤسسات وهيئات خاصة، تخضع فى سياستها للإشراف العام والمحدد للدولة، ولكنها تتمتع بالاستقلال فى تصريف شئونها المالية والإدارية، وتقوم الجامعة بتعليم الطلبة والطالبات الحاصلين على مؤهل محدد، ووفق

نظام قبول محدد، نظير دفع مصروفات ويدرس بالجامعة مواد نظرية أو عملية فى تخصصات محددة، حسب حاجة الدولة وتمنح الجامعة طلابها درجات علمية معينة، وتقوم إلى جانب ذلك ودعماً لميزانيتها بدور المكاتب الاستشارية للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الكائنة على المستوى القومى والمحلى. (٢٢)

## دثالثاً: مبررات الدعوة إلى إنشاء جامعة خاصة فى مصر:

حرصت الاتجاهات المؤيدة لإنشاء جامعة أهلية بمصروفات على إبراز الحجج والمبررات والأهداف الإيجابية التى تؤكد على أهمية إنشائها فى مصر وضرورتها وتتلخص حجج المدافعين عن إنشاء هذه الجامعة فيما يلى: (٢٣)

١. تقديم تعليم جامعى جيد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وحاجة المجتمع إلى تخصصات علمية جديدة غير متوافرة فى الجامعات الحالية، فالجامعة المقترحة ستركز على مجالات حديثة، غير متوافرة تماماً غير موجودة بالجامعات الحكومية، وتعتمد على تكنولوجيا حديثة، ولذلك فهم يؤكدون على أن الجامعة المقترحة ضرورة لأنها ستلبى احتياجات المجتمع من تخصصات يحتاج إليها ولا توفرها الجامعات الحالية، فهى جامعة للمستقبل وللمتميزين ذهنياً وعلمياً وليس للفاشلين، بتجاوز سلبيات الجامعات الحكومية ومواكبة التطور فى العلوم

الحديثة، وللسؤال هل الجامعات الحالية غير قادرة على القيام بذلك إذا ما تم تطورها؟

٢. إن الجامعة المقترحة سوف تحفز الجامعات الحكومية على الارتقاء بأدائها أمام المنافسة، كما أنها سوف تدفع الجميع إلى الإبداع والتجديد وتحسين الأداء، وسوف تجتهد الجامعات الحكومية لتجذب أبناءها من أساتذة وطلاب إليها، كما أن إنشاء هذه الجامعة لن يؤثر بالسلب على وضع الأساتذة بالجامعات الحكومية لأنه نتيجة لتحجيم أعداد الطلاب بالجامعات ولأن فرص العمل ليست بالقدر الكافى لامتصاص الخريجين، حيث يوجد أكثر من ٢٥% من الأساتذة بالجامعات المصرية معارين إلى الجامعات العربية وحينما تنشأ هذه الجامعة فإن الأستاذ سيفضل العودة فى مصر دون أن يمثل ذلك عبئاً على الجامعات الحكومية.

٣. استيعاب أبناء الدول العربية للراغبين فى الدراسة الجامعية خارج بلادهم، حيث يرى أصحاب هذا لتصور أن أبناء الدول العربية كانوا يقبلون فى الماضى على الجامعات المصرية، ولكن الإقبال تراجع فى السنوات الأخيرة على ضوء تدهور مستوى التعليم فى الجامعات المصرية، ومن ثم يتعين إعادة استيعابهم والحصول منهم على عائد مالى كبير بدلاً من تركه يتجه إلى الجامعات الأوروبية.

٤. استيعاب أبناء القادرين الراغبين فى الحصول على تعليم جيد، أو أصحاب المجاميع الضعيفة فى الثانوية العامة الذين يتجهون للتعليم فى جامعات بعض الدول الأوروبية دون ان تكون هناك ضمانات لنجاحهم وهذا الأمر يمكن أن يؤدى إلى:

- توفير كم كبير من العملات الصعبة الباهظة التى تنفق لاستكمال الطلبة لتعليمهم فى الجامعات الأوروبية والاستفادة من هذه العملات فى الإنفاق على التعليم داخل مصر مع عدم تحمل الدولة أعباء مالية. فقد أشار وزير التخطيط إلى أن قضية الجامعة الأهلية قضية اقتصادية فى المقام الأول، فلدينا سنوياً ما لا يقل عن عشرة آلاف طالباً مصرى قادرين على التعليم فى الخارج ويدفعون مصاريف - بخلاف تكاليف المعيشة - تصل إلى مائة مليون دولار هذا المبلغ مستنزف من الاقتصاد المصرى.

- منع التمزق الاجتماعي والأسرى الذى يمكن أن يصيب الأسرة المصرية نتيجة لسفر أحد أبنائها خارج البلاد لفترة طويلة، بالإضافة إلى ما يتعرض له الطالب مخاطر، خاصة وأن المتبع فى الدول الأوروبية أن ولى الأمر يخلى مسئوليته بالكامل عن أبنائه ليختاروا مستقبلهم بأنفسهم بل فى كثير من الأحوال يترك الأبناء منزل الوالدين للسكن المستقل، ويكون حراً فى كل تصرفاته، بل القانون يحميه بعدم

تدخل ولى الأمر فى تصرفاتهم الخاصة بالإضافة إلى اختلاط هؤلاء الأبناء بشباب يعيش فى استقلالية تامة لهم عاداتهم الغربية التى تختلف عن عادتنا وتقاليدنا الشرقية، بعيدة عن الجو الأسرى والرابطة الأسرية والقيم التى يعيش الشباب المصرى والعربى فى ظلها.

- إن المتقدمين للالتحاق بالجامعة الأهلية سيخلون أماكن للآخرين بالجامعات المجانية وأنهم سيتخصصون فى مجالات غير نمطية، خاصة إذا كان النظام الذى يتبع للالتحاق بالجامعة غير مستند للقدرة المالية وحدها، بل ستوضع مواصفات أخرى محدده لمستوى الملتحقين والخريجين، خاصة وأن هناك حاجة إلى مزيد من التعليم الجامعى فى مصر، لا تنقضها تلك البطالة الحالية للخريجين، فهذه البطالة ليست مظهراً لتخمة تعليمية نعانيها، بقدر ما هى مظهر لمصاعب تواجه حركة التنمية؛ فقد كانت نسبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى إلى جملة السكان ١,٥٩% عام ١٩٨٦، فإذا بها تنخفض لتصبح ١,٥٢% عام ١٩٩٠، وهذه نسبة تقل كثيراً عن النسب المتعارف عليها فى كثير من دول العالم، وبعد أن كان عدد المقيدين إلى الشريحة السكانية من (١٨-٢٣) حوالى ١٥,١% عام ١٩٨٥/٨٤ إذ بهذه النسبة تصل إلى ١١,٦٤% عام ١٩٩٠/١٩٨٩ فى الوقت الذى تصل فيه المعدلات العالمية إلى ما يزيد عن ٢٠%.

- إن إنشاء الجامعة الخاصة يتمشى مع الاتجاه إلى الخصخصة وضرورة مساهمة القطاع الخاص مساهمة فعالة فى التنمية والتعليم، وترجمة لواقع قائم هو عدم مجانية التعليم بالنظر إلى التكلفة غير المباشرة التى يتحملها الطالب فى الجامعات الحكومية، ومن قبل فى المرحلة قبل الجامعية، فالدروس الخصوصية أصبحت جامعة داخل الجامعة مما أفسد الذمم وادخل التمييز على أساس القدرة المالية كما أن المعاهد والمدارس الخاصة واقع معاش سواء معلن أو خفى... (الجامعة الأمريكية - جامعة بيروت - المعاهد الفنية الخاصة) وعلينا أن نقننه أو نرشده.

## رابعاً: مبررات الاعتراض على إنشاء جامعة خاصة فى مصر:

تنطلق الآراء الرافضة لإنشاء جامعة خاصة فى مصر من منطلقات ومبررات عديدة من أهمها:[٢٤]

١. أن فكرة إنشاء جامعة خاصة تتعارض مع المبادئ التى اقرها الدستور عام ١٩٧١،، خاصة المادة (١٨) التى تنص على أن التعليم حق تكفلة الدولة وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله، والمادة (٢٠) التى تنص على أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة.

٢. إن التعليم الخاص بكافة صوره وأشكاله ومستوياته، يفرض تكافؤ الفرص، ويكرس التفاوت الاجتماعى والثقافى داخل بنية المجتمع ويشكل خطراً على فكرة الولاء والانتماء للوطن فمن المسلم به أن تحقيق السلام الاجتماعى بين أفراد المجتمع يتوقف بدرجة كبيرة على شعور أفراده بأنهم متساوين أمام الفرص المتاحة فى المجتمع، وأن التمييز يتم على الأقل بالنسبة للخدمات الأساسية، لأعلى أساس من الامكانيات المادية، ولكن على أسس أخرى مقبولة من الكافة، فمن واجب الدولة إزاء مواطنيها أن توفر لهم الخدمات الأساسية ومن بينها بطبيعة الحال التعليم، فكما يحق للدولة أن تفرض على مواطنيها قيود وواجبات يفرضها تحقيق الصالح العالم، ويقع على عاتقها كذلك الالتزام بتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، فإذا شعر المواطن أن الدولة التى ينتمى إليها تسهر على حمايته وتوفر له احتياجاته الأساسية من صحة وتعليم، وأن منافسته مع بقية مواطنيه فى سبيل الحصول على تلك الخدمات، لا تكون على أسس مادية ولكن على أسس أخرى مقبولة اجتماعياً من كافة الأطراف، إذ شعر الفرد بذلك نما لديه شعور داخلى بحب وطنه وولائه له وبذلك فإن إنشاء جامعة خاصة بمصروفات - لا يكون الالتحاق بها على أساس الامكانيات والملكات الذهنية والنفسية، ولكن على أساس المقدرة

المالية - يعبر عن تخل الدولة عن واجبها إزاء مواطنيها، ويتضمن إخلال بمفهوم الولاء والانتماء.

٣. إن الجامعة المقترحة يمكن أن تشكل خطراً يهدد الجامعات المصرية الحالية يتمثل ذلك فى جانبين، فالإغراءات المالية التى سيتم تقديمها لأعضاء هيئة التدريس ستجعلهم يتركون جامعاتهم الحالية كل الوقت أو بعضه للعمل فى جامعة الأغنياء والموسرين، وتلك خسارة كبيرة ومن ناحية أخرى فإن خريجى هذه الجامعات لن يجدوا لهم فرصة فى سوق العمل، فضلاً عن استبعادهم ابتداء من سوق العمل الحر بالنص فى إعلانات التوظيف يفضل خريجوا الجامعات الاهلية وهو أمر نلاحظه فى إعلانات التوظيف حالياً يفضل خريجوا الجامعة الأمريكية وعدم توفير فرص عمل لهؤلاء الخريجين يفقد الشهادة الجامعية قيمتها الفعلية فالجامعات الحالية إذا بقيت على ما هى عليه بينما تحررت الجامعة الأهلية من الروتين وتوفر لها دعم مادى مميز يفوق بمراحل الدعم الهزيل الذى يتوافر للجامعات الحالية، فإن هذه الجامعات ستصبح بلا مناص جامعات الفقراء، وسوف تزداد عزلتها عن الارتباط بمؤسسات الإنتاج، وسوف تفقد فى النهاية وضعها بالتدرج كجامعة معترف بها عالمياً، ويصبح خريجوها من الدرجة الثانية يتجاهله المجتمع الإنتاجى فى الداخل، وتزدريهم أسواق الإنتاج فى الخارج.

٤. أن الحكومات العربية لن تمول الجامعة الأهلية فى مصر لإلحاق أبنائها بها، وإنما سوف تنشيء جامعات خاصة فى بلادهم وقد أقامت بعض الحكومات العربية على بناء جامعات خاصة بها.

٥. إن اقتراح إنشاء جامعة جديدة خاصة بمصروفات يتضمن اعترافاً صريحاً بأن الجامعات القائمة لا تؤدى دورها، وما دام هذا الاعتراف بالقصور قد أعلن، فلابد أن نبحث أسبابه ونستقصى مظاهر الضعف فيها، ونحاول التغلب عليها فالنهوض بالتعليم الجامعى فى مصر لن يكون بتصحيح أوضاع جامعاتنا الحالية واتخاذ خطوات جذرية للإصلاح مهما كانت قاسية، وإذا كان المطالبون بإنشاء جامعة أهلية لديهم أموال ويرغبون فى تطوير التعليم، فليتقدموا بأموالهم للجامعات الحالية ويدعموها بدلاً من إنشاء جامعة خاصة.

٦. أن التعليم الجامعى (الجامعة الأهلية) لا يصلح أن يكون مجالاً لمشروع استثمارى بمعنى أنه لا يتصور أن يستثمر المال بهدف تحقيق عائد فى مجال التعليم الجامعى لعدة أسباب من بينها:

- أن مبدأ الاستثمار أو المشاركة برأس المال لا يصلح فى التعليم، خاصة رأس المال الأجنبى، لأن التعليم مسألة قومية عامة، وأنا حينما

أركب مواصلة خاصة أو أعالج فى مستشفى خاص، فأنا أنشد الراحة لنفسى، ولكن عندما أتعلم فأنا أتعلم من أجل المجتمع.

- إن الاستثمار فى مجال التعليم الجامعى مكلف جداً، ومن ثم لا يتصور أن يحقق عائداً مناسباً، فهناك شك كبير فى تحقيق فكرة الاستثمار من وراء إنشاء جامعة خاصة، فمثل هذه الجامعة إذا افترضنا احتياجها إلى مائة مليون مثلاً - وهو أقل ما يمكن تصوره لمجرد البداية - والتحق بها ألف من الطلاب، ودفع كل منهم عشرة آلاف من الجنيهات، وهو أقصى ما يمكن تصوره فمعنى ذلك أن المجموع هو عشرة ملايين، بينما إيداع مبلغ المائة مليون بالبنك يدر ثمانية عشر مليوناً على الأقل فى العام، هذا دون أن ندخل فى الاعتبار المصروفات السنوية التى لابد أن تصل إلى مئات الألوف من الجنيهات.

- أنه لا يمكن قياس الجامعة المقترحة على بعض المؤسسات العلمية الغربية التى قام بإنشائها مجموعة من الأفراد فعلاوة على اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات الغربية عن المجتمع المصرى، فإن تلك المؤسسات تتلقى غالباً عوناً مالياً من الدولة، ومن الشركات المالية الكبرى، ناهيك عن أنها تستفيد فى الأغلب الأعم من عائد مادى مستمر ناتج عن رصد بعض الأوقاف وهو أمر لا يمكن

تصوره منذ إلغاء نظام الوقف في مصر، كذلك لا يمكن القياس على الجامعة الأمريكية في مصر، فلهذه الجامعة ظروفها التي يستحيل أن تتوافر للجامعة المقترحة، فمصروفات الطالب تبلغ ما لا يقل عن خمسة عشر ألفاً من الجنيهات وهو المبلغ الذي سيصعب على الجامعة المقترحة أن تطالب به طلابها، وإلا فسوف تتحقق دعوى المعارضين بأنها جامعة للأغنياء، حيث متوسط دخل الفرد السنوي في مصر لا يزيد عن ٦٠٠ دولار، فضلاً عن ذلك فهذه الجامعة تتلقى إعانات ضخمة من الحكومة الأمريكية آخرها مبلغ يصل إلى خمسين مليون جنيه مصري وهو الأمر الذي يصعب حدوثه في مصر، وإلا لصاح كثيرون أليست جامعات الدولة أولى، وهي تعاني من قصور في التمويل، يضاف إلى هذا كم كبير من التبرعات عن طريق لجنة من شخصيات مرموقة تستطيع بحكم موقعها أن تسترد هذا الكم الكبير، لا من مصر وحدها بل من مواقع عربية، ومع كل هذا لا تكسب الجامعة.

٧. إن إنشاء جامعة علمية ذات تخصصات فريدة، وحديثة تحتاج إلى مبالغ مالية طائلة للإنشاء والتجهيز والمعامل، وغيرها وإذا كان قد تم الإعلان عن تبرعات لا تتجاوز ٢٥ مليون جنيه، فإنه من المشكوك فيه توافر الإمكانات الحقيقية والمطلوبة لهذه الجامعة، إذ ستبقى مشكلة التمويل إحدى العقبات التي تقف أمام إنشاء تلك الجامعة.

٨. إن الجامعة الأهلية ستكون جامعة للأغنياء وأصحاب المجاميع المنخفضة، لأن أصحاب المجاميع المرتفعة سيكون أمامهم فرص الالتحاق بالجامعات الحكومية بدون دفع مصاريف تربو على ٢٥ ألف جنيه مبدئياً، وهذا المبلغ لا يقدر على دفعه سوى فئة قليلة جداً من فئات الشعب المصرى المحدود الدخل.

٩. أن الجامعة الاهلية ستكون إحدى الحلقات التبعية والتخريب والإفساد فى المجتمع المصرى، وإنها ستجلب أساتذة أجانب منهم يهود وأمريكان ينتشرون فى بلادنا بحجة القيام بأبحاث مشبوهة.

١٠. أن فكرة الجامعة الاهلية لاغبار عليها، ولكن أية فكرة يجب أن ننظر لمحتواها، وظروف الأخذ بها، ونضع فى الاعتبار ظروف المجتمع المصرى الذى لا يوجد به توزيع عادل للثروة، وإن الذى يملك المال فيه لا يملكه عن طريق العرق والجهد، ولكن بعض الأثرياء سلكوا طرقاً غير شرعية لجمع المال، وبالتالى نحن بموافقتنا على الجامعة الاهلية نعطى فرصة لهؤلاء الطفيليين أن يأخذوا أكثر من غيرهم.

١١. إن إنشاء هذه الجامعة لا يعبر عن ضرورة تربوية أو عملية بقدر تعبيرها عن رغبة فى التمايز الاجتماعى والمعرفى، وخلق نتوءات فى جسد التعليم المصرى، وإتاحة الفرصة لأبنائهم لكى يحصلوا على ما يرغبون فيه بأموالهم فقط، وليس بقدراتهم وامكاناتهم العلمية

والمعرفية أى أن هناك جماعات أو فئات ، ترى أنها ما دامت تملك الثروة المادية فلا يجب أن يحول عائق فنى أو تربوى دون تعليم أبنائها تعليماً جامعياً.

## خامساً: إمكانية الاستفادة من الآراء المؤيدة والمعارضة فى تطوير مشروع الجامعة المقترح:

فى ضوء ما تم عرضه من آراء مؤيدة ومعارضة لفكرة إنشاء جامعة خاصة بمصر يمكن تقديم بعض الملاحظات والمحاذير التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار قبل تنفيذ المشروع والتى من أهمها:

١. أن الجامعة المقترحة يجب أن يتوافر لها تخصصات مميزة ومجالات غير مألوفة وتعكس مطالب سوق العمل الجديدة حتى تستطيع أن تجتذب إليها نوعية جيدة من الطلاب، ولا تكون قاصرة على الفاشلين وحكراً على القادرين فقط كما أن توافر هذه التخصصات سوف يزيد من إقبال طلاب الدول العربية عليها.

٢. ألا يبدأ العمل بهذه الجامعة قبل توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لها، فالجامعة ليس مجرد إقامة مبانى بحيث ينظر إلى ما يوجد بمدينة السادات على أنه يوفر القاعدة الاساسية إنما هى بالإضافة إلى ذلك تجهيزات وتنظيمات، وأهم من هذا وذاك قوى بشرية من أعضاء وهيئة التدريس وفنيين وإداريين ويجب أن

يكون لنا فى نشأة الجامعات الإقليمية أو المعاهد العالية الخاصة خير عبرة.

٣. تخصيص عدد من المنح المجانية تعطى للطلاب الفقراء المتفوقين بما يمكن أن يسهم فى تطوير وتحسين نوع الطلاب الملتحقين بالجامعة.

٤. ألا تكون معايير التحاق الطالب بالجامعة الخاصة قاصرة على مقدار ما يدفع من مال أو تبرعات. وإنما يضاف إلى المصروفات التى تحددها الجامعة المستوى العلمى للطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة، وأن تحترم الجامعة تكافؤ الفرص بين الطلاب المتقدمين لها والقادرين على دفع المصروفات.

٥. تطبيق بعض معايير الأداء الجامعى التى اتفقت عليها الدراسات العربية والأجنبية على الجامعة المقترحة حتى نضمن أنها سوف تقدم تعليم جيد يخدم الطلاب والمجتمع، ولا تكون مؤسسة لبيع الشهادات لغير القادرين عليها والقادرين مادياً.

٦. أن الدولة يجب أن تشرف على الجامعة المقترحة، وإلا يتعارض هذا الإشراف مع استقلالها، بمعنى أن نطلق طاقاتها وطاقات أساتذتها وطلابها فى إطار قيم ومبادئ وقوانين المجتمع فالجامعة المقترحة يجب أن ترتبط بحاجة المجتمع وحاجة التنمية.

٧. ألا يسمح لرأس المال الأجنبى فى التدخل كعنصر أساسى لتمويل الجامعة المقترحة.

٨. يجب الاستفادة من آراء الجامعات الحكومية وأعضاء هيئة التدريس بها فى تحديد ملامح الجامعة المقترحة وتخصصاتها.

# المراجع


١. **نجوى حسين خليل:** الجدل الفكرى فى الصحافة المصرية إزاء فكرة إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر - المجلة الاجتماعية القومية المجلد (٢٦) - العدد الأول - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة - يناير ١٩٨٩، ص٣٣-٣٤.

٢. **حسان محمد حسان:** بحوث الكلفة والمنفعة فى التعليم الجامعى - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٠.

٣. **لبيب السباعى:** جامعة أهلية فى مصر، من يملكها من يدافع عنها من يعارضها - الأهرام الاقتصادي - عدد ١٩٩٢/٩/٢١، ص ٥٧.

٤. **إبراهيم محمد إبراهيم:** التعليم العالى عن بعد - مبرراته - نماذجه - بحوث مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى "آفاق مستقبلية" - المجلد الأول - كلية التربية جامعة عين شمس بالاشتراك مع رابطة التربية الحديثة - يوليو ١٩٩٠، ص ٢٥٣.

٥. **نجوى حسين خليل:** مرجع سابق، ص٣٤.

٦. **شبل بدران:** الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى - بحوث مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى "آفاق مستقبلية" المجلد الأول - مرجع سابق ص١١٨.

٧. **سامية حسن إبراهيم:** الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور (١٩٠٨-١٩٢٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٥، ص٧.

٨. **المرجع السابق:** ص٩.

٩. **سعيد إسماعيل على:** قضايا التعليم فى عهد الاحتلال - عالم الكتب القاهرة - ١٩٧٤، ص٢٧٥.

١٠. **عمرو هاشم ربيع:** الجامعة الأهلية، فكرة سابقة لأوانها - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٣/٩. ص٣٦.

**انظر أيضا:** ملخص لدراسة عمرو هاشم ربيع "الجامعة الأهلية وإصلاح التعليم فى الأهرام الاقتصادى عدد ١٩٩٠/٢/٥ ص١٨، الأهرام الاقتصادى: عدد ١٩٩٢/١/٦ ص٦٤.

١١. **عمرو هاشم ربيع:** مرجع سابق ص٣٧

١٢. **المرجع السابق:** ص ٣٧.

١٣. **لبيب السباعي**: جامعة أهلية فى مصر من كمال الدين حسين إلى أحمد فتحى سرور - الأهرام الاقتصادي - عدد ١٩٩٢/١/٢٧. ص ٦٠.

١٤. **لبيب السباعي**: جامعة أهلية فى مصر - لمن؟ الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٧/٢٧، ص٦٠.

١٥. شبل بدران:مرجع سابق ص ٩٦-٩٧.

١٦. **المرجع السابق**: ص ٦٠.

١٧. **المرجع السابق**: ص ٦٠.

١٨. **جريدة الأهرام**: عدد ١٩٩٢/٧/٢٠، ص٧.

١٩. **سعيد إسماعيل على**: محاذير وملاحظات - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٢/٢٤، ص٣٤.

٢٠. **محسن خضر**: ملايين الجنيهات للمتخلفين أم للمتفوقين - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٢/٢٤، ص٣٧.

٢١. **الأهرام الاقتصادى**: عدد ١٩٩٢/١/٦، ص٦٤.

٢٢. تم استخلاص هذه المبررات من عدة مقالات منها:

- **محمد شعلان**: التعليم الآن خاص وأهلي جداً - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٣/٢، ص ٣٤.
- **سعيد اسماعيل على**: محاذير وملاحظات - مرجع سابق ص٣٤.
- **فـايز حسـان**: الجامعـة الأهليـة اختـراع لسـد حاجـة - الأهـرام الاقتصادى -عدد ١٩٩٢/٣/٢٣، ص٣٦.
- لبيب السباعى: جامعة أهلية فى مصر لمن؟ مرجع سابق. ص ٦١.
- محمود السيد الخضرى: لابد من دور للقطاع الخاص فى التعليم - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٣/٢، ص٣٥.

٢٣. تم استخلاص الآراء الرافضة من عدة مقالات منها:

- **عبد العظيم عبد السلام الفرجانى**: هل يكون التعليم ضمن المشروعات الاستثمارية - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٣/١٦، ص٣٤.

٢٤. **محمد أحمد مصطفى حماد**:جامعة جديدة... وتشكو كثرة الخريجين - المرجع السابق، ص٣٥.

- **عبد المنعم درويش:** الجامعة الاهلية والانتماء للوطن، محاذير تطوير سياسة التعليم لخدمة فئة اجتماعية معينة - المرجع السابق، ص٣٧.

- **صلاح جلال:** الجامعة الأهلية - جريدة الأهرام - عدد ١٩٩٢/٥/٧، ص٨.

- **سعيد إسماعيل على:** محاذير وملاحظات - مرجع سابق، ص٣٥.

- **لبيب السباعى:** مرجع سابق، ص٣١.

- **جريدة الشعب:** لا للجامعة المشبوهة، كبار خبراء التعليم يرفضون ما يسمى بالجامعة الأهلية عدد ١٤ يناير ٩٢، ص٨.

- **شبل بدران:** الجامعة الأهلية بين تكافؤ الفرص وإصلاح التعليم - مجلة الهلال - عدد أغسطس ١٩٩٢ ص٤٩.

- **عزيز محمد عبد العليم:** الجامعة الأهلية هل هى جامعة لأبناء الطبقة الجديدة؟- الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٣/٢٣ ص٣٤-٣٥.

- **صبحى على سعيد:** تطوير الجامعات القائمة أولى بالرعاية - الاهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٣/٢٣، ص٣٧.

- أحمد شوقى: هل يحتاج المجتمع هذه الجامعة - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٢/٢٤، ص٣٦.
- محسن خضر: ملايين الجنيهات للمتخلفين أم المتفوقين - المرجع السابق - ص٣٧.
- أشرف سعد الدين صبرى: الجامعة الأهلية هل هى تعبير عن أزمة الجامعات المصرية - الأهرام الاقتصادى - عدد ٣٠ مارس ١٩٩٢ - ص٣٧.
- رجب البنا: قبل الجامعة الأهلية هل يمكن انقاذ الجامعات القائمة - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٤/١٣، ص٣٦.

## ملحق رقم (١)

## الجريدة الرسمية - العدد ٣١ (تابع) فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٩٢

## قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٢٢

## بشأن إنشاء الجامعات الخاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه:

### المادة الأولى

يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة رأسمالها مملوكة للمصريين، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم موافقة مجلس الوزراء.

## المادة الثانية

تهدف الجامعة إلى الاسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة.

## المادة الثالثة

يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة، ويمثلها رئيسها أمام الغير وتتكون من أقسام أو كليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية.

ويبين القرار الصادر بإنشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها وبصفة خاصة:

أ) تكوين الجامعة.

ب) تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبثقة عنها واختصاصاتها ونظم العمل بها.

ج) بيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة والشروط العامة للحصول عليها.

د) شروط قبول الطلاب الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها وكذلك القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين..

### المادة الرابعة

تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعات المصرية، وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية.

### المادة الخامسة

تدير الجامعة أموالها بنفسها، وتحدد مصروفاتها الدراسية وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التى تحقق أغراضها، سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها، بما يتفق ومصالح البلاد، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل فى الحدود المقررة فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

### المادة السادسة

يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل على النحو الذى تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة، نخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة.

ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين.

**المادة السابعة**

يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصرياً.

**المادة الثامنة**

يضع مجلس الأمناء، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة وتيسير أعمالها وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافى الفائض الناتج من نشاط الجامعة طبقاً لميزانيتها السنوية.

**المادة التاسعة**

يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بما يأتى:

١. تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية.

٢. تحديد قواعد اختيار العمداء والوكلاء ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية.

ويعين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج ويجب موافقة وزير التعليم على تعيين أو تجديد تعيين المرشحين من غير المصريين لشغل الوظائف القيادية ووظائف هيئة التدريس.

**المادة العاشرة**

يعين وزير التعليم مستشاراً للجامعة يكون ممثلاً له لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد التشاور مع مجلس الأمناء ويكون عضواً بمجلس الجامعة.

**المادة الحادية عشر**

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها (صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ المحرم سنة ١٤١٣هـ الموافق ٢٢ يولية سنة ١٩٩٢م).

**حسنى مبارك**

# الفصل الثالث

# التعليم الجامعى الخاص

## "تجربة مصر"

- مقدمة.
-أهمية للموضوع .
- تحليل الوضع الراهن .
- سلبيات وإيجابيات التعليم الجامعى الخاص فى مصر.
- التحديات التى تواجه التعليم العالى الخاص.
- السياسات العامه المقترحة لتطوير التعليم الجامعى الخاص.
- متطلبات النجاح.
- المراجع

# التعليم الجامعى الخاص

## تجربة مصر

### مقدمة:

يُعتبر التعليم الجامعي الخاص من أكثر التوجهات الاستراتيجية وأكثرها نمواً على مشارف القرن الحادى والعشرين، بسبب الطلب المتزايد غير المسبوق على الالتحاق بالتعليم العالى، مع إعادة أولويات الحكومات ومراجعة سياستها فى تخصيص الموارد، إضافة إلى ارتباط التعليم الجامعى الخاص بظاهرة خصخصة المؤسسات العامة فى بعض الدول.

وتُعد الجامعات الخاصة جزء حيوى فى منظومة التعليم العالى فى العالم المُعاصر، والذى يقوم فى أساسه على التمويل الأهلى غير الحكومى والإدارة الجامعية التى تتمتع بقدر أوسع من الصلاحيات لإدارة هذه الجامعات، حيث تعتمد مصادر تمويل هذه الجامعات الخاصة على الرسوم الدراسية التى يسددها الطلاب الملتحقين والتبرعات التلقائية، والهبات التى

يقدمها الأفراد القادرون، لتدعيم عملية التعليم العالى الخاص، وكذا المؤسسات المجتمعية المساهمة فى هذا الشأن، إضافة إلى قيام هذه الجامعات بتنمية مواردها وأموالها الذاتية عبر آليات استثمارية معينه للإنفاق على أنشطتها التعليمية والبحثية والمجتمعية فى الحاضر والمستقبل.(١)

كما أن الجامعات الخاصة..، وإن كانت لا تعتمد فى تمويلها على الميزانيات الحكومية، إلا أن هذا الوضع التمويلى المستقل لها لا يمنع من إشراف الدولة على الجامعات الخاصة الموجودة بها على الأقل من الناحية التشريعية، خاصة فيما يتعلق بمنح التراخيص والموافقات على بدء الإنشاء ومزاولة النشاط طبقاً لمعايير حددها المشروع فى القوانين المنظمة والتى لا تسمح ببدء النشاط قبل استكمال المقومات المادية والفنية اللازمة لبدء واستمرار الجامعة، وكذلك اعتماد الشهادات التى تمنحها هذه الجامعات على اعتبار أن هذه الجامعات الخاصة رغم استقلالها المالى والإدارى تُمثل جزءاً لا يتجزأ من منظومة التعليم العالى، وتهدف إلى المساهمة فى دفع مسيرة التنمية البشرية والمجتمعية فى مختلف قطاعات الأعمال والإنتاج والخدمات فى المجتمعات المعاصرة(٢)، وبالتالى فالجامعات الخاصة طبقاً للقانون (١٠١) لسنة ١٩٩٢(3)لا تهدف أساساً إلى تحقيق الربح من خلال الاستثمار فى التعليم العالى، ولكنها تهدف إلى تقديم خدمات علمية وتعليمية وبحثيه متميزة للطلاب الملتحقين بها

ومؤسسات المجتمع المحيط فى تخصصات نوعيه حديثه يحتاجها سوق العمل ومؤسسات الأعمال المختلفة، وقد تكون مكملة لدور ومسئولية الجامعات الحكومية فى ضوء ضغوط إنفاقاتها التمويلية المحدودة فى مجالات التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع. [4]

## ١ـ أهمية الموضوع:

ا- أن التعليم هو المحور الأساسى والأمن القومى لمصر بمعناه الشامل فى الاقتصاد والسياسة وفى دورنا الحضارى الذى بدأناه قبل غيرنا من الأمم، وعلينا مواصلته لاستقرارنا الداخلى ونمونا ورخائنا، وهو طريقنا للمنافسة فى أسواق الداخل والخارج.

ب- إن التعليم الجامعى الخاص يُسهم فى توسيع الفرصة الاجتماعية للالتحاق بالتعليم الجامعى، فالطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى الحكومى يفوق المعروض منه، ولذلك فالتعليم الجامعى الخاص يتقدم لتلبية الطلب غير المُوفى به فرغم التوسعات المتسارعة فى التعليم الجامعى فإن معدلات نمو التعليم الجامعى فى مصر مازالت منخفضة مقارنة بالمعدلات فى الدول المتقدمة حيث بلغت فى مصر (١٦٧٤) طالباً لكل مائة ألف من السكان فى حين أنها فى المملكة المتحدة (٣١٢٦) واليابان (٣١٣٩) واسرائيل (٣٥٩٨) وكندا (٦٩٤٨) وأمريكا (٥٣٩٥). [5]

جـ - التعليم الجامعى الخاص يساعد فى الحصول على مصادر تمويل إضافية - الأمر الذى يُسهم فى التخفيف من العبء المالى المتزايد الذى ترزح تحته الحكومة والاستفادة من رأس المال الخاص واستثماره فى إنشاء تعليم خاص بمستوى جيد، ويتيح الفرصة أمام الجامعات الحكومية لإستخدام مواردها البشرية والمالية استخداما أمثل بما يُحقق تحسين وتطوير جودة التعليم الجامعى الحكومى.

د- تقديم تعليم جامعى يختلف فى نوعيته ومضمونه عن التعليم الجامعى الحكومى من خلال تقديم تخصصات أكاديمية تلائم آليات وقوى السوق، مع الاهتمام بالجانب التطبيقى والتدريب، والاستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة. (6)

هـ- التعليم الجامعى الخاص يمكن أن يكون نمطاً غير تقليدى فى أساليب وطرق العمل الإدارى الأكاديمى، نمط يُبنى على بنى وأساليب جديدة يحتاج إليها نظام التعليم الجامعى الحكومى لتنمية مساره وتقدمه. (7)

و- يُعد التعليم الجامعى الخاص شكلاً أو نمطاً من أنماط المشاركة الشعبية فى التعليم والتى لا تقف أهميتها عند اعتبارها - فقط - حاجة من حاجات الإنسان الأساسية، ولا لكونها حق من حقوق

الإنسان ومبدأ ديمقراطياً، ولا لكونها أداة للتنمية الفعالة ومبدأ هام من مبادئها، بل لكونها أيضا ضرورة تربوية تفرضها طبيعة التربية وطبيعة الظروف المحيطة بالنظم التعليمية. (8)

## ٢-تحليل الوضع الراهن:

### • الجذور:

أن التتبع التاريخى لنشأة التعليم الجامعى فى مصر الحديثة يوضح أن الجامعة المصرية نشأت نشأه وطنية وأهلية عام (١٩٠٨) بمبادرة الأهالى وجهودهم وبفضل تبرعات المصريين خاصة الأثرياء الذين لم يبخلوا بأموالهم على هذا المشروع العظيم، وكان بإمكانهم إرسال أبنائهم للخارج لتلقى علومهم فى جامعات أوروبا، وبذا يكونوا قد أدوا خدمة إلى مختلف طوائف الشعب. (9)

وعندما فكرت وزارة المعارف فى إنشاء جامعة أميرية ألفت لجنة خاصة لهذا المشروع فى ٢٠ مارس ١٩١٧(10)، وبحثت كيفية إدماج المدارس العالية التابعة لوزارة المعارف مع الجامعة الأهلية، وقد تحولت الجامعة الأهلية إلى حكومية عام ١٩٢٥(11) وسُميت جامعة فؤاد الأول، وأشرفت الحكومة المصرية عليها ودعمتها ولكنها ظلت بمصروفات بعد

قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بسنوات إلى أن طبقت الدولة مجانية التعليم فى بداية الستينات فأصبح التعليم الجامعى مجانياً.(12)

أما فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات فلم يطرحها أحد إلا فى عقد الخمسينات من هذا القرن، وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، منذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات حتى تم صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة( 13)

## الوضع الراهن للتعليم الجامعى الخاص فى مصر(14)

يبلغ عدد الجامعات الحكومية فى مصر(١٧) جامعة بالاضافة الى عدة فروع كبيرة لها وتضم هذه الجامعات وفروعها ما يزيد عن ( ١،٥) مليون طالب هذه الجامعات وفروعها لازالت عاجز ة عن استيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعى.

ففى إطار حرص الدولة على التوسع فى التعليم الجامعى والعالى فقد شجعت على إقامة الجامعات الخاصة، لكى تكون رافدا إضافيا لمؤسسات التعليم الجامعى الحكومى، حيث توفر فرصا للطلاب الالتحاق إما بالجامعات أو المؤسسات التابعة للدولة أو الجامعات الخاصة مما يخلق نوعا من التنافس المطلوب من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمى، إضافة إلى تخفيف العبء على المؤسسات الحكومية، وإتاحة فرص متزايدة

للتعليم الجامعى والعالى داخل الوطن للراغبين فيه مقابل مصروفات دراسية بدلا من سفرهم خارج الوطن.

وقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م بإنشاء الجامعات الخاصة متضمنا مجموعة من الضمانات التى تكفل حسن قيام هذه الجامعات بمسئوليتها، لعل من مقدمتها أن يكون إنشاء الجامعة بأغلبية أموال مملوكة لمصريين، وليس من بين أغراضها تحقيق ربح، كما نص هذا القانون على أن تهدف الجامعة الخاصة إلى الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى، كما نص على أن تكون بالجامعات الخاصة تخصصات فريدة من نوعها وتكون إضافة لما هو قائم فى التعليم الجامعى الحكومى.

وقد كانت البداية العملية لتنفيذ أحكام هذا القانون فى شهر يولية ١٩٩٦م حيث صدرت أربعة قرارات جمهورية بإنشاء أربع جامعات خاصة وهى جامعة ٦ أكتوبر، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جامعة مصر الدولية.

وفور صدور القرارات الجمهورية بدأت الدراسة بهذه الجامعات اعتبارا من العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦م فى نوعيات مختلفة من الكليات، وتشجيعا لهذه الجامعات على القيام بدورها على النحو المنشود، ووفقا للقرارات التى أصدرها المجلس الأعلى للجامعات فى وقت لاحق، قام نوع من التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة تم بمقتضاه السماح

بالندب الجزئى لأعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية، فضلا عن الندب الكامل، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية فى أعمال الإمتحانات والتصحيح.

ثم تبع ذلك إنشاء الجامعة الفرنسية فى مصر، والجامعة الألمانية بالقاهرة، وجامعة الأهرام الكندية، والجامعة البريطانية فى مصر، والجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، وجامعة سيناء.

والجدول ( ١ ) التالى يوضح أسماء الجامعات الخاصة المصرية والقرارات الجمهورية الخاصة بإنشائها:

جدول (١)

يوضح أسماء الجامعات الخاصة المصرية والقرارات الجمهورية الخاصة بإنشائها

| م | اسم الجامعة | قرار الإنشاء |
|---|---|---|
| ١ | جامعة ٦ أكتوبر | رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ |
| ٢ | جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب | رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٦ |
| ٣ | جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا | رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٩٦ |
| ٤ | جامعة مصر الدولية | رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦ |
| ٥ | الجامعة الفرنسية فى مصر | رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٢ |
| ٦ | الجامعة الألمانية بالقاهرة | رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٢ |
| ٧ | جامعة الأهرام الكندية | رقم ٣٩٣ لسنة ٢٠٠٤ |
| ٨ | الجامعة البريطانية فى مصر | رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٤ |
| ٩ | الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات | رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٠٤ |
| ١٠ | جامعة سيناء | رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥ |

يلاحظ من الجدول (١) السابق أن بداية إنشاء الجامعات الخاصة كانت بأربع جامعات دفعة واحدة فى عام واحد وبقرارات متتابعة، ثم بعد ذلك بست سنوات تم إنشاء اثنتين، ثم بعد عامين تم إنشاء ثلاث جامعات أخرى، وهذا قد يشير إلى أن تجربة الجامعات الخاصة فى مصر لقيت رواجا، وأنها **مجالا خصبا** للاستثمار مما دفع بعض المستثمرين للالتفات إليها، ويلاحظ أيضا أن عدد الجامعات الخاصة وصل إلى ١٠ جامعات

فى خلال ١٠ سنوات وهذا مؤشر على سرعة نمو هذه الجامعات وتنامى أعدادها فى المستقبل القريب، وفى هذا الصدد أظهرت نتائج إحدى الدراسات أنه من المتوقع أن ينمو التعليم الخاص بجميع مراحله وأشكاله نموا كبيرا فى المنطقة العربية خلال السنوات المقبلة.

## الحجم مقارنة بالجامعات الحكومية:

تشير الإحصاءات إلى انخفاض أعداد المقيدين فى الجامعات الخاصة فى مقابل المقيدين فى الجامعات الحكومية والجدول ( ٢ ) التالى يوضح أعداد الطلاب المقيدين فى الجامعات الحكومية والخاصة خلال الأعوام الجامعية ٩٨/٩٧م، ٢٠٠١/٢٠٠٠م، ٢٠٠٥/٢٠٠٤م، مقتصرا على الجامعات الخاصة الأربع الأقدم حيث إن باقى الجامعات الخاصة لم تبدأ الدراسة حتى العام الجامعى ٢٠٠٥/٢٠٠٤م سوى الجامعة الفرنسية والجامعة الألمانية حيث بدأتا عام ٢٠٠٣م ولا توجد إحصاءات متوفرة عن عدد الطلاب المقيدين بهما.

جدول ( ٢ )

**يوضح أعداد الطلاب المقيدين فى الجامعات الحكومية والخاصة خلال ثلاثة أعوام متفرقة**

| م | العام الجامعى / الجامعات | أعداد الطلاب المقيدين فى الجامعات الحكومية والخاصة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٩٨/٩٧م | | ٢٠٠١/٢٠٠٠م | | ٢٠٠٥/٢٠٠٤م | |
| | | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ |
| ١ | الحكومية | ١٠٣٢٢١٣ | ٩٩,٧ | ١٢٠٤٨٤٥ | ٩٨,٦ | ١٣٣٢٥٧٤ | ٩٧,٥ |
| ٢ | الخاصة | ٣٢٠١ | ٠,٣ | ١٦٧٣٨ | ١,٤ | ٣٤١٨٨ | ٢,٥ |

<u>المصدر:</u>

- وزارة التعليم العالى: <u>الإحصاء السنوي التعليم العالى الخاص</u>، المجلد ، للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٧م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ١١، ١٥، ٢١.

- ــــــ : <u>الإحصاء السنوي للجامعات المصرية</u>، المجلد الأول، للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٧م، مركز المعلومات والتوثيق، ص ١.

- ــــــ: <u>الإحصاء السنوي التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٠م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٤، ٧، ١٠، ٢٥.

- ــــــ: <u>الإحصاء السنوي للجامعات المصرية</u>، المجلد الأول، للعام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٠م، مركز المعلومات والتوثيق، ص ١.

- ــــــ: <u>الإحصاء السنوي التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٧، ١٢، ٢٠، ٤١.

- ــــــ: <u>الإحصاء السنوي للجامعات المصرية</u>، المجلد الأول، للعام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤، مركز المعلومات والتوثيق، ص ٢٠.

ويتضح من الجدول (٢) السابق أن حجم التعليم الجامعى الخاص بمصر لا يزال ضئيلا مقارنة بحجم التعليم الجامعى الحكومى وقد يرجع

ذلك إلى حداثة نشأته، وارتفاع رسومه الدراسية، ووجود عدد من كلياته لم تعادل شهادتها من المجلس الأعلى للجامعات بعد، إضافة إلى أن الجامعات الخاصة تقع فى أماكن متطرفة ويصعب الوصول إليها فى حين أن الجامعات الحكومية موزعة على جميع أنحاء الجمهورية.

## تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة:

أصبح عدد الكليات التابعة للجامعات الخاصة حتى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م هو ٥٧ كلية، والجدول ( ٣ ) التالى يوضح تطور أعداد الكليات بكل جامعة:

جدول ( ٣ )

يوضح تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة

| م | اسم الجامعة | تطور أعداد الكليات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٧/٩٦ | ١٩٩٩/٩٨ | ٩٩/ ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ | ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ |
| ١ | جامعة ٦ أكتوبر | ٧ | ١١ | ١٤ | ١٤ | ١٤ |
| ٢ | جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب | ٣ | ٣ | ٤ | ٤ | ٤ |
| ٣ | جامعة مصر للعلوم التكنولوجيا | ٦ | ٨ | ٨ | ٨ | ٩ |
| ٤ | جامعة مصر الدولية | ٥ | ٥ | ٥ | ٦ | ٧ |
| ٥ | الجامعة الفرنسية | - | - | - | - | - |
| ٦ | الجامعة الألمانية | - | - | - | - | - |
| ٧ | جامعة الأهرام الكندية | - | - | - | - | - |
| ٨ | الجامعة البريطانية | - | - | - | - | - |
| ٩ | الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات | - | - | - | - | - |
| ١٠ | جامعة سيناء | - | - | - | - | - |
| | المجموع | ٢١ | ٢٧ | ٣١ | ٣٢ | ٣٤ |

المصدر: - وزارة التعليم العالى: **الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص**، المجلد الخامس، للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٧م، مركز المعلومات والتوثيق.

- ــــــــــ: **الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص**، المجلدات الثالثة، للأعوام الدراسية منذ العام ١٩٩٩/١٩٩٨م حتى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م، مركز المعلومات والتوثيق.

- المواقع المشار إليها ص ٦٣.

اما عن جامعة سيناء فى الجدول (٣) السابق فلقد صدر بشأنها قرار الإنشاء فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٥م على أن تتكون من ١٥ كلية، وسوف تبدأ الدراسة فى عدد ٥ كليات كمرحلة أولى وذلك فى العام الدراسى ٢٠٠٧/٢٠٠٦م.

ويتضح من هذا الجدول تنامى أعداد الكليات بصورة تدريجية حيث إن جميع هذه الجامعات تستكمل عدد كلياتها الثابت فى قرار إنشاء كل منها على مراحل ويلاحظ أن جامعة ٦ أكتوبر بدأت بأكبر عدد من الكليات مقارنة بالجامعات الأخرى (٧ كليات) بالإضافة إلى أن عدد كلياتها تزايد بسرعة حيث وصل إلى ١٤ كلية فى خلال ثلاثة أعوام، وقد يرجع ذلك إلى أنها منذ إنشائها وهى معدة لإستيعاب هذا الكم من الكليات الثابت فى قرار إنشائها. بالإضافة إلى أنها قد تكون نجحت فى توفير الكليات التى تلقى إقبالا من الطلاب.

وسوف يقتصر الحديث على الأربع جامعات الأقدم وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها:

١- مرور عشر سنوات على إنشائها وتخريجها لعدة دفعات وبالتالى تكون التجربة مكتملة والمعلومات والبيانات عنها متاحة إلى حد ما.

٢- أنها تضم عددا أكبر من الطلاب.

٣- أنها تضم عددا أكبر من الكليات المتنوعة.

٤- الجامعات الست الباقية مازالت فى طور الإنشاء كما أن البيانات والمعلومات عنها لازالت قليلة وغير كاملة.

٥- أن معرفة واقع هذه الجامعات قد يعطي منبئات عن باقي الجامعات الخاصة خاصة أن قرارات إنشاء هذه الجامعات جاءت اعتمادا على نفس القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢م.

ويمكن الحديث عن واقع الجامعات الخاصة الأربع الأقدم فى مصر وفق عدة محاور ولعل من أهم هذه المحاور ما يلى:

## أولا/ فيما يتعلق بالطلاب:

### شروط القبول:

تقبل الجامعات الخاصة فى مصر الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها حيث حدد القرار الجمهورى ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢م فى مادتيه ١٧، ١٨ أنه يشترط لقبول الطلاب بمرحلة الليسانس أو البكالوريوس بالجامعة الخاصة الحصول

على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، مع الإلتزام بالحد الأدنى للقبول فى الجامعة الذى ينص عليه قرار إنشائها -وهو ٥٥٪ وذلك وفقا للقرارات الجمهورية ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦م الخاصة بالجامعات الأربع- والحد الأدنى للقبول بالكليات النظرية والعملية الذى يقرره سنويا مجلس الجامعات الخاصة فى ضوء نتيجة الثانوية العامة وما يعادلها والأماكن المتاحة، وذلك فضلا عن شروط القبول التى يضعها

مجلس الجامعة. ويكون تحديد المجلس لأعداد المقبولين بكل جامعة فى حدود طاقة إستيعاب الكليات والأقسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية، وفي حدود الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة.

غير أن أحد الباحثين وضع تصورا مقترحا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعى الخاص فى ضوء شروط القبول به وأكد على أن تتفق شروط القبول بالتعليم الجامعى الحكومى مع شروط القبول بالتعليم الجامعى الخاص، وخاصة فى معيار نسبة النجاح للإلتحاق بالكليات المختلفة. وفى ضوء هذا التصور يكون التحاق الطلاب بالجامعات الخاصة طلبا لخدمة تعليمية جيدة من قبيل قلة الكثافة الطلابية ووفرة الإمكانيات مقارنة بالجامعات الحكومية. وتقترح إحدى الدراسات أن يكون القبول بالجامعات الخاصة وفق مجموعة من الأسس من أهمها ألا يقتصر قبول الطلاب على مجموع الدرجات بالثانوية العامة، بل يجب أن يجتاز الطلاب اختبارات تجريها كليات الجامعة للتعرف على ميول وقدرات الطلاب، وهو الأمر الذى أكد عليه أيضا عينة من عمداء بعض الكليات فى دراسة أخرى.

## عوامل الالتحاق:

تتعدد أسباب وعوامل التحاق الطلاب بالجامعات الخاصة غير أن أهم هذه العوامل يتمثل فى مجموع درجات الطلاب فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ففى دراسة عن عوامل التحاق الطلاب بالجامعات الخاصة فى مصر تبين أن مجموع الطلاب فى الثانوية العامة يعد أهم العوامل التعليمية لالتحاقهم بالتعليم الجامعى الخاص.

ويبدو أن هذا هو العامل الرئيس لالتحاق الطلاب بالجامعات الخاصة ليس فى مصر فحسب وإنما فى سائر الدول العربية أيضا، ففى دراسة أخرى لمعرفة العوامل المؤثرة فى التحاق الطلاب الأردنيين بالجامعات الخاصة تبين أن سبب التحاقهم بالجامعات الخاصة هو عدم قبولهم بالجامعات الحكومية، وأن أصحاب المعدلات العالية المقبولين فى الجامعة الخاصة كانوا يفضلون الإلتحاق بالجامعات الحكومية، لكنهم لم يقبلوا فى التخصصات التى يرغبون فى دراستها، مما اضطرهم لدخول الجامعات الخاصة فى التخصصات التى تتلائم مع رغباتهم.

وحقيقة الأمر أن العامل الأساسى لالتحاق الطلاب بالجامعات الخاصة فى مصر هو عدم وجود أماكن لهم فى الجامعات الحكومية فى التخصصات التى يرغبون فى دراستها وذلك نظرا لزيادة أعداد الطلاب

الراغبين في التعليم الجامعي زيادة تفوق استيعاب الجامعات الحكومية، فعلى سبيل المثال فإن من أسباب إلتحاق أغلب الطلاب بكليات الصيدلة فى الجامعات الخاصة فى مصر رغبتهم هم أو ذووهم فى الالتحاق بنفس مهنة الأب أو الأم أو الأخ أو الأخت وامتلاك أو إدارة الصيدليات الخاصة بذويهم. وذلك أيضا لأن قانون مهنة الصيدلة يفرض على من يمتلك أو يدير صيدلية أن يكون حاملا لشهادة العلوم الصيدلية. ولما لم يتمكنوا من الالتحاق بكليات الصيدلة فى الجامعات الحكومية نظرا لعدم حصولهم على المجموع المطلوب لذا كانت الجامعات الخاصة هى السبيل لتحقيق رغباتهم. هذا بالإضافة إلى احتياج سوق العمل بالداخل والخارج الى حاملى شهادات الدرجة الجامعية الأولى فى العلوم الصيدلية بقطع النظر عن تقديرهم فى هذه الشهادة. ولعل هذه الأسباب هى التى حثت كل الجامعات الخاصة فى مصر على إنشاء كليات للصيدلة. والطلاب وأولياء أمورهم فى سبيل ذلك يفاضلون بين الجامعات الخاصة من حيث السمعة ومعادلة شهادتها من المجلس الأعلى للجامعات والتكلفة والموقع ومنهم من ينتقل من جامعة خاصة بعد التحاقه بها إلى جامعة خاصة أخرى لهذه الأسباب غالبا. وهذا يتفق مع ما وجدته إحدى الدراسات من أن الأبعاد التى تحكم اختيار الطلاب للجامعة التى يرغبون الالتحاق بها تتمثل فى التكلفة، والحجم، والموقع، والسمعة الاكاديمية، وحاجة سوق العمل

لخريجيها، وكذلك توافر المساعدات المالية والأنشطة الاجتماعية التى تقدمها الجامعة بالاضافة إلى رغبة الآباء.

وبالنظر إلى التقارير عن الجامعات الخاصة والإحصاءات يتبين أن هناك تزايدا فى نمو أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الخاصة من عام إلى آخر والجدول (٤) الأتى يوضح تطور أعداد الطلاب المستجدين بالجامعات الخاصة خلال السنوات من ١٩٩٧/٩٦م حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤م:

جدول ( ٤ )

يوضح تطور أعداد الطلاب المستجدين بالجامعات الخاصة خلال السنوات من ٩٦/١٩٩٧م حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م

| م | إسم الجامعة | أعداد الطلاب المستجدين موزعة حسب الأعوام الدراسية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٧/ ١٩٩٨ | ١٩٩٨/ ١٩٩٩ | ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ | ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ | ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ | ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ | ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ |
| | | مستجد | مستجد | مستجد | مستجد | مستجد | مستجد | مستجد | مستجد |
| | ٦ أكتوبر | ٧١٠ | ١٨٤٥ | ٢٠٥٧ | ٤٥٧١ | ٤٢٣٢ | ٤٢٧٧ | ٢٢٧١ | ٢٧٣٩ |
| ١ | أكتوبر للعلوم | ١١٦ | ١٩٥ | ٢٨٣ | ٣٢٣ | ٤٥٦ | ٤٩٩ | ٧٣٧ | ١١٥٢ |
| ٢ | الحديثة والآداب | ٥٥٢ | ٩٨٥ | ١٧٢٢ | ٢٤٣٢ | ٢٦٥٢ | ٢٦٦٩ | ٣٢٠١ | ١٩٢٤ |
| ٣ | مصر للعلوم | ١٦٤ | ١٠٧ | ٣٦٢ | ٦٠٠ | ٦٢٩ | ٧٥٢ | ٨٣٩ | ١٠٢٤ |
| ٤ | والتكنولوجيا | | | | | | | | |
| | مصر الدولية | | | | | | | | |
| | المجموع | ١٥٤٢ | ٣١٣٢ | ٤٤٢٤ | ٧٩٢٦ | ٧٩٦٩ | ٨١٩٧ | ٧٠٤٨ | ٦٨٣٩ |

المصدر:

- وزارة التعليم العالى: <u>الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الخامس، للعام الدراسى ١٩٩٧/١٩٩٨م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ١١، ١٤، ١٩.
- ــــــــــــ: <u>الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٩م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ٩، ١٤، ١٨.
- ــــــــــــ: <u>الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٩/٢٠٠٠م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٢، ٦، ٩، ١٧.
- ــــــــــــ: <u>الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٢، ٦، ٩، ١٩.
- ــــــــــــ: <u>الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٢م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٣، ٧، ١١، ١٧.
- ــــــــــــ: <u>الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٣، ٧، ١٢، ٢٢.
- ــــــــــــ: <u>الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص</u>، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٢، ٧، ١٢، ١٩.

ــــــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ١١، ١٨، ٢٦.

يتضح من الجدول (٤) السابق التزايد الملحوظ والمستمر فى أعداد الطلاب المستجدين بالجامعات الخاصة الأربع، مما يدل على إقبال الطلاب على هذه الجامعات، وقد يرجع ذلك إلى أن هناك أعدادا كبيرة من الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالجامعة ولا يجدون أماكن لهم فى الجامعات الحكومية فى التخصصات التى يرغبون فى دراستها نظرا لتزايد أعداد الطلاب الراغبين فى التعليم الجامعى مع عدم تزايد الجامعات الحكومية، فيضطرون إلى الالتحاق بهذه الجامعات الخاصة. ويلاحظ من الجدول أيضا أن جامعتى ٦ أكتوبر ومصر للعلوم والتكنولوجيا قد انخفض عدد الطلاب الجدد بها بشكل ملحوظ فى العامين الأخيرين وقد يرجع ذلك إلى صدور القرارين الوزاريين ٢٠٧٧، ٢٠٧٨ بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣م بوقف قبول طلاب جدد بكلية الصيدلة بجامعتى ٦ أكتوبر ومصر للعلوم والتكنولوجيا اعتبارا من العام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م لمخالفات تتعلق بقبول الطلاب. وذلك استنادا إلى المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ حيث تنص على أنه "إذا خالفت الجامعة الخاصة أحكام القانون أو هذه اللائحة أو قرار إنشائها أو نظمها أو قرارات المجلس يكون للمجلس – بعد إنذار الجامعة ومنحها مهلة لتلافى أسباب المخالفة – اقتراح إيقاف القبول بالجامعة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا

المتخصصة أو وحداتها البحثية على حسب الأحوال ويكون للوزير المختص – بناء على هذا الاقتراح – إصدار قرار الإيقاف، ويترتب على هذا القرار عدم قبول طلاب جدد بالصف الدراسى الأول من العام الجامعى اللاحق لصدوره".

## تطور أعداد الطلاب المقيدين وفق متغير النوع:

وكما جاءت أعداد الطلاب المستجدين فى الجامعات الخاصة فى تزايد مطرد انعكس هذا على أعداد المقيدين فى هذه الجامعات، فتشير الإحصاءات عن أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة فى مصر إلى تزايد أعدادهم من الطلاب والطالبات كما هو موضح بالجدول (٥) الأتى:

جدول ( ٥ )

يوضح أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة وفق متغير النوع خلال الأعوام من ٩٨/٩٧م حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤م

| م | إسم الجامعة | أعداد الطلاب المقيدين وفق متغير النوع موزعة حسب الأعوام الدراسية | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٨/١٩٩٧ | | ١٩٩٩/١٩٩٨ | | ٢٠٠٠/١٩٩٩ | | ٢٠٠١/٢٠٠٠ | | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | |
| | | طالب | طالبة | طالب | طالبة | طالب | طالبة | طالب | طالبة | طالب | طالبة |
| | ٦ أكتوبر | ١٢٤٢ | ٤٦٠ | ٢٤٩ | ١٠٧٢ | ٤٩٥٣ | ١٩٢٨ | ٦٤٦٢ | ٢٢٣٧ | ٩٥٨٤ | ٤٣٧ |
| ١ | أكتوبر للعلوم والآداب | ١٩٠ | ١٠٠ | ٩ | ١٨٧ | ٤٢٢ | ٢٥٤ | ٥٥٣ | ٣٧٤ | ٧٤٥ | ٦ |
| ٢ | مصر للعلوم والتكنولوجيا | ٦٦٤ | ٢٩٧ | ٢٧٦ | ٥٥٠ | ٢٧٥٩ | ٩٦١ | ٤٢٩٦ | ١٦٢٧ | ٥٦٩٥ | ٥٣٥ |
| ٣ | مصر الدولية | ١٢٤ | ١٢٤ | ١٣٥ | ١٧١ | ٣٢٠ | ٣٥٧ | ٥٧٥ | ٦١٤ | ٨٥٧ | ٢٢٨ |
| ٤ | | | | ٨ | | | | | | | ٣ |
| | | | | ١٦١ | | | | | | | ٨٧١ |
| | المجموع | ٢٢٢٠ | ٩٨١ | ٤٢٩٤ | ١٩٨٠ | ٨٤٥٤ | ٣٥٠٠ | ١١٨٨٦ | ٤٨٥٢ | ١٦٨٨١ | ٨٠٦٥ |

المصدر:

- وزارة التعليم العالى: **الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص**، المجلد الخامس، للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٧م، مكتب الوزير، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ١١، ١٥، ٢١.
- ـــــــــــــ: **الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص**، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٩/١٩٩٨م، مكتب الوزير، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ١٠، ١٥، ٢١.
- ـــــــــــــ: **الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص**، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٠/١٩٩٩م، مكتب الوزير، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٣، ٧، ١٠، ٢٤.
- ـــــــــــــ: **الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص**، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٠م، مكتب الوزير، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٤، ٧، ١٠، ٢٥.
- ـــــــــــــ: **الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص**، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠١م، مكتب الوزير، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٤، ٨، ١٢، ١٩.

- ـــــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعـــام الدراســـى ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، مكتب الوزير، مركز المعلومات والتوثيق، صـــفحات ٤، ٨، ١٤، ٣١.

- ـــــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعـــام الدراســـى ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، مكتب الوزير، مركز المعلومات والتوثيق، صـــفحات ٣، ٨، ١٤، ٣٨.

- ـــــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعـــام الدراســـى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، مكتب الوزير، مركز المعلومات والتوثيق، صـــفحات ٧، ١٢، ٢٠، ٤١.

يتضح من الجدول (٥) السابق تنامى أعداد المقيدين بالجامعات الخاصة من الطلاب والطالبات بصورة واضحة وقد يرجع ذلك إلى الضغط الطلابى المتزايد على التعليم الجامعى حيث تؤكد إحدى الدراسات على أن من أهم أسباب تزايد عدد مؤسسات التعليم الخاص وتضاعف عدد طلابها يرجع إلى الطلب الاجتماعى المتزايد شعبيا على التعليم بكافة مراحله وضعف قدرات الدولة على تمويل التعليم. ويلاحظ فى هذا الجدول أن عدد الطالبات أقل من عدد الطلاب وقد يرجع ذلك إلى أن الطالبات قادرات على تحقيق رغباتهن فى التعليم الجامعى الحكومى حيث كانت نسبة الطالبات المقيدات بالجامعات الحكومية المصرية ٥٢٪ وكانت نسبة المستجدات ٥٣,٩٪ وذلك فى العام الجامعى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، والخريجات ٥٣,٨٪ فى العام الجامعى ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، وهذا يشير إلى أن هناك اهتمام بتعليم الإناث فى مصر وهو ما يؤكده تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م، هذا إلى جانب اهتمام الإناث أنفسهن بالتعليم الجامعى.

## نسبة الطلاب الوافدين:

كان من ضمن أسباب إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر انتفاع أعداد كبيرة من أبناء الدول العربية الراغبين فى الدراسة الجامعية خارج بلادهم بالدراسة فى هذه الجامعات، ولذا قام الباحث بالنظر إلى أعداد الطلاب الوافدين من الوطن العربى للدراسة بالجامعات الخاصة المصرية ليتبين تزايد الأعداد سنويا وهذا ما يوضحه الجدول ( ٦ ) التالى:

## جدول ( ٦ )

## يوضح أعداد الطلاب الوافدين المقيدون بالجامعات الخاصة موزعة حسب الأعوام الدراسية من ٩٧/٩٨ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥

| م | إسم الجامعة | أعداد الطلاب الوافدين المقيدين موزعة حسب الأعوام الدراسية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٧/١٩٩٨ | | ١٩٩٨/١٩٩٩ | | ١٩٩٩/٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠/٢٠٠١ | |
| | | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| ١ | ٦ أكتوبر | ١٠٧ | ٦,٣ | ٨٥١ | ٢٣,٨ | ٢١٨٠ | ٣١,٧ | •٢٦٣٣ | ٣٠,٣ |
| ٢ | أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب | – | – | – | – | ٥٢ | ٧,٧ | ٧٩ | ٨,٥ |
| ٣ | مصر للعلوم والتكنولوجيا | ١٧٢ | ١٧,٩ | ٤٥٠ | ٢٣,٦ | ١١٦٧ | ٣١,٤ | ١٨٣١ | ٣٠,٩ |
| ٤ | مصر الدولية | ٢٥ | ١٠,١ | ٣١ | ٩,٣ | ٥٢ | ٧,٧ | ٨٠ | ٦,٧ |
| | المجموع | ٣٠٤ | ٩,٥ | ١٣٣٢ | ٢١,٢ | ٣٤٥١ | ٢٨,٩ | •٤٦٢٣ | ٢٧,٦ |

المصدر:

- وزارة التعليم العالى: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص ، المجلد الخامس، للعام الدراسى ١٩٩٧/١٩٩٨م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ١١، ١٥، ٢١.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٩، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ١٠، ١٥، ٢١.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٩/٢٠٠٠، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٣، ٧، ١٠، ٢٤.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٤، ٧، ١٠، ٢٥.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٢، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٤، ٨، ١٢، ١٩.

- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٤، ٨، ١٤، ٣١.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٣، ٨، ١٤، ٣٨.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٧، ١٢، ٢٠، ٤١.

* هذا البيان ينقصه أعداد الطلاب فى ثلاث كليات وهى العلوم الاجتماعية، اللغات والترجمة، الإعلام وذلك لعدم توافر البيانات عنها فى هذا العام.

ومن الجدول (٦) السابق يتبين أن التحاق الطلاب الوافدين كان منذ بداية إنشاء هذه الجامعات مما يدل على مدى احتياجهم إليها وهذا يتضح من سرعة التحاقهم بها دون الانتظار للتأكد من نتائجها، إضافة إلى تزايد أعدادهم عاما بعد عام، كما يلاحظ من الجدول أن أعداد الطلاب الوافدين بجامعة ٦ أكتوبر أعلى من باقى الجامعات الثلاث ويليها جامعة مصر للعلوم التكنولوجيا، وقد يرجع ذلك إلى أن إنشاء موقع على الانترنت جاء فى مرحلة مبكرة بالنسبة لجامعتى ٦أكتوبر ومصر للعلوم والتكنولوجيا كما أنه مدعما باللغة العربية وبه كل ما يتعلق عن الجامعة من نظام الدراسة والتخصصات والمصروفات والخدمات وغيرها، إضافة إلى أن هاتين الجامعتين أكثر عددا من حيث الكليات مقارنة بالجامعتين الأخرتين، ويلاحظ أن نسبة الوافدين فى جامعة مصر الدولية فى تناقص

مستمر رغم أن العدد فى تزايد ويرجع ذلك إلى أن التزايد فى أعداد الوافدين لا يضاهى الزيادة فى الطلاب المصريين.

## تطور أعداد الخريجين:

شهد العام الجامعى ١٩٩٩/٢٠٠٠م تخرج أول دفعة من الخريجين فى الجامعات الخاصة وذلك نظرا لأن بداية الدراسة بالجامعات الخاصة الأربع كانت منذ العام الجامعى ١٩٩٦/١٩٩٧ م. والجدول ( ٧ ) التالى يوضح أعداد الخريجين فى الجامعات الخاصة عينة الدراسة:

**جدول ( ٧ )**

**يوضح تطور أعداد الخريجين بالجامعات الأربع**

| م | إسم الجامعة | أعداد الخريجين حسب الأعوام الجامعية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م | ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م | ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م | ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م | ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م |
| ١ | ٦ أكتوبر | ٢٣٦ | ٥٥٩ | ٨٢٤ | ١٨٣٣ | ٢٠٣٠ |
| ٢ | أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب | - | ٥٥ | ١٠٣ | ١٥٩ | ١٠٣ |
| ٣ | مصر للعلوم والتكنولوجيا | - | ٢٧ | ١٠١ | ٦٣٢ | ١٠٤٩ |
| ٤ | مصر الدولية | ٣٦ | ٥٨ | ١١٠ | ١٠٨ | ٢٤٨ |
| | المجموع | ٢٧٢ | ٦٩٩ | ١١٣٨ | ٢٧٣٢ | ٣٤٣٠ |

المصدر:

- وزارة التعليم العالى: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م، مركز المعلومات والتوثيق، ص ٢٧.
- ـــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٢، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ١٠، ١٤، ٢٠.
- ـــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ٩، ١٥، ٣٢.
- ـــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ٩، ١٥، ٣٩.

-: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٨، ١٣، ٢١.

ويلاحظ من الجدول (٧) أن أعداد الخريجين تتزايد عام بعد عام وهو تطور طبيعى لتزايد أعداد الملتحقين بالجامعات الخاصة.

## ثانيا/ فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس:

### ١- شروط التعيين:

حدد القرار رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة شروط التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فيها، يجب أن يتوافر فيمن يعين الشروط الآتية:

أن يكون محمود السيرة حسن السمعة، الايكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، مالم يكن قد رد إليه اعتباره، أن يكون عضو هيئة التدريس حاصلا على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة، أو أن يكون حاصلا من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمى معترف به فى مصر والخارج على درجة علمية معادلة لدرجة الدكتوراة التى تمنحها الجامعات الحكومية، وأن تكون له فى جميع الأحوال وفى غير وظيفة

مدرس- مدة خبرة فى التدريس الجامعى و أبحاث علمية تتناسب مع الوظيفة التى يعين فيها.

وهو ما كانت قد أكدت عليه أيضا المجالس القومية المتخصصة فى وضعها فى الأسس والمعايير الواجب توافرها لإنشاء الجامعات الخاصة، وذلك بأن تتألف هيئة التدريس من أعضاء تتوافر فيهم شروط تعيين هيئات التدريس فى الجامعات أو المعاهد العليا المعمول بها (الدكتوراة أو ما يعادلها فى مجال التخصص)، على أن يكون التركيز على المتخصصين فى التقنيات والتخصصات الحديثة والمتابعين للتطورات العلمية الحديثة.

وواقع الجامعات الخاصة يشير إلى اعتمادها على أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية عن طريق الانتداب part time غالبا، والإعارة full time أحيانا، هذا بالاضافة إلى نسبة قليلة من المعينين permanent ، ويتم تعيين المعيدين فى الجامعات الخاصة عن طريق عمل مقابلة شخصية لأوائل خريجى هذه الجامعات والاختيار من بينهم بقطع النظر عن الترتيب.

## ٢- شروط الترقية:

حدد القرار ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه سابقا، "أن تكون ترقية أعضاء هيئة التدريس المعينين بصفة دائمة بالجامعة الخاصة إلى وظيفة أستاذ مساعد وأستاذ عن طريق اللجان العلمية الدائمة التابعة للمجلس الأعلى للجامعات".

ويشير واقع الجامعات الخاصة إلى أنه لا توجد دراسات عليا فى الجامعات الخاصة ويقوم المعيدين والمدرسين المساعدين فيها بالتسجيل لدرجتى الماجستير والدكتوراه فى الجامعات الحكومية مع وجود ممثل للكلية ضمن هيئة الإشراف.

## ٣- تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ودرجاتهم العلمية:

يشير واقع الجامعات الخاصة إلى اعتمادها على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية سواء بالإعارة أو بالإنتداب، ولم تقم بإعداد الكوادر الخاصة بها من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم قبل إنشائها.

حيث تستعين الجامعات الخاصة بنخبة من الأساتذة والأعضاء بالجامعات الحكومية، خاصة الأساتذة المتفرغين منهم.

والجدولان ( ٨ )، (٩) التاليان يوضحان تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى الجامعات الخاصة موزعون حسب درجاتهم العلمية خلال السنوات منذ الإنشاء عام ٩٦/ ١٩٩٧م حتى العام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م.

## جدول ( ٨ )

## يوضح تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة الأربع منذ إنشائها عام ٩٦/ ١٩٩٧م حتى العام الدراسى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م

| م | اسم الجامعة | تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس( معين ومعار ومنتدب ) حسب الأعوام الدراسية وحسب درجاتهم العلمية | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٨/١٩٩٧ | | | ١٩٩٩/١٩٩٨ | | | ٢٠٠٠/١٩٩٩ | | | ٢٠٠١/٢٠٠٠ | | | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | | |
| | | أ | أم | م | أ | أم | م | أ | أم | م | أ | أم | م | أ | أم | م |
| ١ | ٦ أكتوبر | ٢٨ | ٦ | ١٠ | ٢٠ | ٨ | ١٩ | ٢٠ | ٦ | ٢٦ | ٢٤ | ١٠ | ٤٠ | ٣٤ | ٢٢ | ٥٤ |
| ٢ | أكتوبر للعلوم | ١٨ | ١٤ | ٢١ | ١٠ | ١٩ | ٠ | ١٦ | ٤١ | ٨ | ٦ | ٨ | ٧ | ٣٤ | ٢٧ | ٣٨ |
| ٣ | مصر للعلوم | ٤٦ | ١٦ | ٣٤ | ٣٦ | ١٠ | ٢٦ | ٣٢ | ٩ | ٢١ | ٣١ | ٤٩ | ١٩ | ٣٢ | ٤٤ | ٤٧ |
| ٤ | مصر الدولية | ٢٥ | ١٨ | ٣٣ | ١١ | ٥ | ٢٢ | ٣٧ | ١٩ | ٤٦ | ٤٣ | ٢٣ | ٤٠ | ٤٤ | ٣٥ | ٥٧ |
| | المجموع | ١١٧ | ٥٤ | ٩٨ | ٧٧ | ٤٢ | ٧٣ | ١٠٥ | ٧٥ | ١٠١ | ١٠٤ | ٩٠ | ١٠٦ | ١٤٤ | ١٢٨ | ١٩٦ |

المصدر: - وزارة التعليم العالى: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص ، المجلد الخامس، للعام الدراسى ١٩٩٧/١٩٩٨م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٩، ١٢، ١٦، ٢٢. أ= أستاذ ، أم= أستاذ مساعد ، م= مدرس

- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٩، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٧، ١١، ١٦، ٢٢.
- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٩/٢٠٠٠، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٤، ٨، ١١، ٢٥.
- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ٨، ١١، ٢٦.
- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٢، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ٩، ١٣، ٢١.
- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ١٠، ١٦، ٣٦.
- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ١٠، ١٦، ٤١.
- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٩، ١٤، ١٥، ٢٢، ٤٢، ٤٣.

## جدول ( ٩ )

**يوضح تطور أعداد معاونى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة الأربع منذ إنشائها عام ٩٦/ ١٩٩٧م حتى العام الدراسى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م**

| م | اسم الجامعة | تطور أعداد معاونى أعضاء هيئة التدريس حسب الأعوام الدراسية وحسب درجاتهم العلمية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٨/١٩٩٧ | | ١٩٩٩/١٩٩٨ | | ٢٠٠٠/١٩٩٩ | | ٢٠٠١/٢٠٠٠ | |
| | | م.م | م | م.م | م | م.م | م | م.م | م |
| ١ | ٦ أكتوبر | ١٩ | ٥٩ | ١٩ | ٥٩ | ٢٠ | ٥٧ | ٣٦ | ٧٥ |
| ٢ | أكتوبر للعلوم | ٩ | ١٢ | ١٣ | ١٩ | ٢٦ | ٢١ | ٢١ | ٤٥ |
| ٣ | مصر للعلوم | ٩ | ٩ | ٢٣ | ٣٨ | ١٣ | ٦٧ | ٣٤ | ٨٩ |
| ٤ | مصر الدولية | ٣ | ٨ | ٢ | ٥ | ٩ | ٢٦ | ١٣ | ٤٢ |
| | المجموع | ٤٠ | ٨٨ | ٥٧ | ١٢١ | ٦٨ | ١٧١ | ١٠٤ | ٢٥١ |

المصدر: - وزارة التعليم العالى: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الخامس، للعام الدراسى ١٩٩٧/١٩٩٨م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٩، ١٢، ١٦، ٢٢. م.م= مدرس مساعد ، م= معيد

- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٩، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٧، ١١، ١٦، ٢٢.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ١٩٩٩/٢٠٠٠، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٤، ٨، ١١، ٢٥.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٥، ٨، ١١، ٢٦.
- ــــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٢، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ٩، ١٣، ٢١.

- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ١٠، ١٦، ٣٦.
- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٦، ١٠، ١٦، ٤١.
- ـــــــــــــ: الإحصاء السنوى التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث، للعام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، مركز المعلومات والتوثيق، صفحات ٩، ١٤، ١٥، ٢٢، ٤٢، ٤٣.

ويتضح من الجدول (٨) السابق أن عدد الأساتذة مرتفع مقارنة بعدد المدرسين ولا سيما فى السنوات الأولى وقد يرجع ذلك إلى حرص هذه الجامعات على الإستعانة بالأساتذة فى بداية العمل بهذه الجامعات لتبدأ بداية مشجعة لجذب الطلاب للإلتحاق بها عن طريق السمعة الحسنة لاعتمادها على الكفاءات من الأساتذة القدامى. حيث إن هذه الجامعات تعتمد إعتمادا كليا على المصروفات التى يدفعها الطلاب فى تمويلها.

ويتضح من جدول (٩) السابق أن أعداد الهيئة المعاونة من معيدين ومدرسين مساعدين فى تزايد وقد يرجع ذلك إلى زيادة الطلب على أعضاء الهيئة المعاونة لأن معظم الكليات فى الجامعات الخاصة كليات عملية وتتطلب تطبيقات عملية لمجموعات صغيرة من الطلاب، هذا فضلا عن تزايد أعداد الطلاب المقيدين كما هو موضح فى جدول (٥).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس المنتدبين بهذه الجامعات تمثل نسبة كبيرة مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس المعينين والمعارين بها.

وقد حدد القرار رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ أنه يجب أن يكون عدد أعضاء هيئة التدريس مناسبا لأعداد الطلاب بالجامعة الخاصة وفقا للقواعد المتعارف عليها فى هذا الخصوص، وألا يقل عدد المعينين بصفة دائمة عند إنشاء الجامعة عن ثلث الأعضاء يزداد تدريجيا بما يتناسب مع تطورنشاط الجامعة الخاصة.

ويشير واقع الجامعات الخاصة أن النسبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب غير متفقة مع القواعد المتعارف عليها خاصة فى كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وربما هذا ما دفع رؤساء النقابات المهنية المعنية بالتوجه بالشكوى إلى وزير التعليم العالى، حيث بلغت النسبة ١: ٣٤٣ بكلية الصيدلة جامعة ٦ أكتوبر، ١: ٢٤٨ بكلية الصيدلة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، هذا بالرغم من توصية لجنة قطاع العلوم الصيدلية بأن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ١: ٢٥، ولذا صدر القرارين الوزاريين ٢٠٧٧، ٢٠٧٨ بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ بوقف قبول طلاب جدد بكلية الصيدلة بجامعتى ٦ أكتوبر ومصر للعلوم والتكنولوجيا اعتبارا من العام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤.

وعن تدريب أعضاء هيئة التدريس تشير إحدى الدراسات إلى قلة الاهتمام بتقديم برامج للتنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم. وقد يرجع ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس فى غالبيتهم منتدبين من الجامعات الحكومية ويحصلون على هذه التدريبات فى جامعاتهم الأصلية، كما أن أعضاء الهيئة المعاونة المعينين فى الجامعات الخاصة يلتحقون بالجامعات الحكومية لنيل درجتى الماجستير والدكتوراه لعدم وجود دراسات عليا فى الجامعات الخاصة حتى الآن، وبالتالى يحصلون على الدورات اللازمة لذلك.

## ثالثا/ فيما يتعلق بالإدارة:

### ١- شروط التعيين للقيادات الجامعية:

حدد القرار ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة الشروط الواجب توافرها لشغل الوظائف القيادية بالجامعات الخاصة وكانت أول هذه الشروط أنه لايجوز أن يتولى رئاسة أو عضوية مجلس الأمناء، أو وظائف رؤساء الجامعات الخاصة ونوابهم وعمداء الكليات ووكلائها ورؤساء الأقسام من يشغل إحدى هذه الوظائف فى الجامعات الحكومية، كما يجب أن يتوافر فيمن يعين أن يكون محمود السيرة حسن السمعة، ألا يكون قد سبق الحكم عليه

بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون متمتعا بالجنسية المصرية بالنسبة لرئيس الجامعة، وأن يكون قد سبق له شغل وظيفة أستاذ بإحدى الجامعات بالنسبة لوظائف رئيس الجامعة ونوابه، ورؤساء وعمداء ووكلاء الكليات، والأقسام، والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة الوزير المختص، ولا يجوز إبعاده عن منصبه قبل إكتمال هذه المدة إلا بعد موافقة الوزير المختص.

## ٢- الهيكل الإدارى للجامعات الخاصة:

### أ- مجلس الأمناء Board of Trustees:

نص القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة فى مادته السادسة على أن "يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل على النحو الذى تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة، ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين".

- **اختصاصات مجلس الأمناء:**

وقد حدد هذا القانون أيضا إختصاصات هذا المجلس فى نص المادتين المادة (٧) والمادة(٨) كالآتى:

" يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصريا"

لوحظ أن اسلوب تعيين رؤساء الجامعات ومعايير الإختيار أو الإستبدال غير واضحة أو معلنة، فقد تم تغييررؤساء بعض هذه الجامعات بشكل متكرر رغم أن الإستمرارية فى المرحلة الأولى تعد هامة وضرورية لضمان نجاحها.

"كما يضع مجلس الأمناء، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة، اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها، وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافى الفائض الناتج من نشاط الجامعة طبقا لميزانيتها السنوية".

وطبقا لهذا القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ فإن المهام الأساسية فى إدارة شئون الجامعة الخاصة قد خولت لمجلس الأمناء لهذه الجامعة الذى يتكون من جماعة المؤسسين وغيرهم، وأغفل هذا القانون تحديد نسبة

تشكيل هذا المجلس من بين جماعة المؤسسين بحيث يخول للمصريين النصيب الأكبر فى إدارة الجامعة باعتبارهم أصحاب التمويل الأكبر بنص المادة الأولى من هذا القانون، وذلك لأنه قد تتشكل جماعة المؤسسين للجامعة من جنسيات مختلفة تضم مصريين وعرب وأجانب.

ويوجد تداخل بين رأس المال والإدارة داخل الجامعات الخاصة يحد من حرية قيادات الجامعة الأكاديميين والإداريين فى إتخاذ القرار حيث تتحكم الملكية فى كل ما يتم داخل الجامعة إداريا وفنيا، ويتم الرجوع إلى المالك أو من يمثله قبل إتخاذ أى قرار.

كل ذلك يؤكد على مدى النفوذ والصلاحيات التي يتمتع بها جماعة المؤسسين فى حرية وإدارة شئون هذه الجامعات بالطريقة التى تضمن لهم سرعة استثمار أموالهم، وتثير هذه الصلاحيات كثير من الشكوك فى طبيعة العلاقات الداخلية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ومجلس الجامعة، حيث إن السلطة الحقيقية داخل الجامعة تقع فى أيدى مجلس الأمناء.

## ب- مجلس الجامعة:

## جـ- مجلس الكلية أو وحدة البحوث:

حددت المادة ٧ من قرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بأن يكون لكل كلية أو وحدة بحوث، عميد، ووكيل، ومجلس يشكل برئاسة العميد، وعضوية الوكيل، وأقدم خمسة أساتذة. ويجوز أن يضم المجلس أعضاء لايزيد عددهم على أربعة من الشخصيات العامة ذوى الخبرة فى شئون التعليم يعينهم مجلس الأمناء.

**- اختصاصات مجلس الكلية أو وحدة البحوث:**

كما حدد قرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ اختصاصات مجلس الكلية أو وحدة البحوث كالآتى:

١- تسيير الشئون العلمية والبحثية والإدارية فى الكلية أو وحدة البحوث.

٢- إقرار المحتوى العلمى لمقررات الدراسة فى الكلية أو وحدة البحوث.

٣- تحديد مواعيد الإمتحانات، ووضع جداولها، وتوزيع أعمالها، وتشكيل لجانها، وتحديد واجبات الممتحنين، وإقرار مداولات لجان الإمتحان ونتائج الإمتحانات.

٤- إقتراح تعيين أعضاء هيئات التدريس، وندبهم.

٥- إقتراح نظم المحاضرات، والبحوث، والتمرينات العملية، ونظم الإمتحانات وتشكيل لجانها.

٦- إقتراح منح الدرجات والشهادات العلمية.

٧- الترشيح للبعثات، والأجازات الدراسية، والإيفاد على المنح الأجنبية.

٨- قيد الطلاب للدراساث العليا، وتسجيل رسائل الماجستير والكتوراه، وتعيين لجان الحكم على الرسائل، وإلغاء القيد والتسجيل.

٩- دراسة وإبداء الرأى فى المسائل الأخرى التى يحيلها إليه مجلس الجامعة.

## رابعا/ فيما يتعلق بالمناهج:

### ١- نظام الدراسة :

تتبع جامعة ٦ أكتوبر نظام الفصلين الدراسيين وهو النظام الأكثر شيوعا فى الجامعات الحكومية. بينما تتبع باقى الجامعات الخاصة نظام الساعات المكتسبة المعتمدة.

ويتميز نظام الساعات المعتمدة بعدة خصائص لعل من أبرزها المرونة وتنوع الإختيارات أمام الطلاب لإختيار المواد الدراسية التى تناسب ميولهم بالإضافة إلى المواد الإجبارية اللازمة لتخصصاتهم، وهذا يتيح للطلاب الفرصة لتحمل المسئولية والممارسة الفعلية للديمقراطية ومشاركة الطلاب فى إتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج الدراسى فضلا عن مراعاته لقدرات الطلاب والفروق الفردية بينهم حيث يختلف العبء الدراسى من طالب لآخر، فيمكن للطالب المتفوق أن يتحمل عبئا دراسيا كبيرا ويتخرج فى فترة أقل من زملائه، ويتحمل الطالب غير المتفوق عبئا دراسيا أقل نسبيا، وهذا يمكنه من فرص نجاح أكبر والتخرج فى مدة أطول، كما يزيد هذا النظام من التفاعل العلمى والثقافى والإجتماعى بين الطالب وعضو هيئة التدريس من خلال اللقاءات المنتظمة بين الطالب والمرشد الأكاديمى.

وواقع الأمر أن دور المرشد الأكاديمى فى الجامعات الخاصة ينحصر فى التوقيع على اختيارات الطلاب فقط وهذا ما أقره بعض الطلاب عينة الدراسة من أنهم لا يعرفون من أدوار المرشد الأكاديمى سوى اعتماده لطلباتهم وذلك عن طريق التوقيع عليها فقط، وفى وقت محدد حتى لا يتعرضون للغرامة.

## ٢- لغة الدراسة:

اللغة الإنجليزية هى لغة الدراسة فى جميع الجامعات الخاصة فيماعدا شعبة اللغة العربية بكليتى الإدارة والإعلام بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وكذلك بعض الكليات فى جامعة ٦ أكتوبر. والجدول (١٠) التالى يوضح اللغة المستخدمة فى الدراسة فى الجامعات الخاصة عينة الدراسة:

جدول ( ١٠ )

يوضح اللغة المستخدمة فى الدراسة فى الجامعات الخاصة

| م | اسم الجامعة | لغة الدراسة |
|---|---|---|
| ١ | ٦ أكتوبر | العربية / الإنجليزية |
| ٢ | أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب | الإنجليزية |
| ٣ | مصر للعلوم والتكنولوجيا | الإنجليزية |
| ٤ | مصر الدولية | الإنجليزية |

المصدر: مواقع الجامعات الخاصة الأربع على الشبكة الإلكترونية

ويتضح من الجدول (١٠) أن لغة الدراسة فى الأربع جامعات هى الإنجليزية وقد يرجع ذلك إلى:

١- طبيعة التخصصات التى تقدمها كليات هذه الجامعات تتطلب الدراسة باللغة الإنجليزية.

٢- أن هذه الجامعات تحاول أن تميز أبنائها من الطلاب بإتقان اللغة الإنجليزية حتى تفتح أمامهم فرص أوسع للعمل خاصة وأن اللغة الإنجليزية أصبحت شرطا فى كثير من الوظائف.

٣- أن اللغة الإنجليزية هى لغة العلم فى الوقت الراهن كما أنها أيضا اللغة التى تعين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمتطورة. ولكن اللافت للنظر أن استخدام الطلاب، وكثير من أعضاء هيئة التدريس،

بل والعاملين، للغة الإنجليزية داخل هذه الجامعات ليس على نحو سليم حيث إنها مزيج بين الإنجليزية والعربية بصورة تخل باللغتين وبالتالى لا هم يتقنون الإنجليزية السليمة ولا العربية الفصيحة. وهذا من شأنه أن يؤدى إلى احتمال توهين مقومات الثقافة المشتركة وتوحى بأفضلية كل ما هو أجنبى مع احتمالية تنمية عدم الإنتماء للوطن والجنوح للثقافة الأجنبية.

وفى هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى أن من أهم سلبيات استثمار القطاع الخاص فى المجال التربوى أنه يهتم فى عدد من مؤسساته بتعليم اللغة الأجنبية على حساب اللغة العربية.

وواقع الجامعات الخاصة يشير إلى أن هناك ثلاث مقررات (متطلبات جامعة) يدرسها كل الطلاب بغض النظر عن تخصصاتهم وهى اللغة العربية واللغة الإنجليزية والحاسب الآلى، غير أن الطلاب غير راضيين عن وجود هذه المقررات لاعتقادهم أن هذا ضياع للوقت والمال، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المقررات تقدم بطريقة لا تشعر الطلاب بمدى أهميتها أو الجدوى من دراستها.

## ٢- البرامج الدراسية:

تقدم الجامعات الخاصة برامج متنوعة منها ما يندرج تحت التخصصات العملية كالطب والجراحة والصيدلة والعلاج الطبيعى والعلوم التطبيقية والهندسة والمعلومات و...... ومنها ما يندرج تحت التخصصات النظرية كاللغات والإدارة والعلوم الإجتماعية والجدول (١١) التالى يوضح الجامعات الخاصة والكليات التابعة لها وتاريخ إنشائها والتخصصات التى تقدمها ومدة الدراسة بكل تخصص:

**جدول ( ١١ )**

يوضح الجامعات الخاصة والكليات التابعة لها وتاريخ إنشائها والتخصصات التى تقدمها ومدة الدراسة بكل تخصص

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ٦ أكتوبر | ١- نظم المعلومات وعلوم الحاسب | ١٩٩٦ | | ٤ سنوات |
| | | ٢- الصيدلة | | | ٥ سنوات |
| | | ٣- الإعلام | | - الصحافة<br>- الإذاعة والتليفزيون<br>- العلاقات العامة والإعلان | ٤ سنوات |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٤- الطب والجراحة | | | ٦ سنوات |
| | | ٥- الاقتصاد والادارة (عربى- انجليزى) | | - العلوم السياسية<br>- محاسبة<br>- إدارة أعمال<br>- الاقتصاد | ٤ سنوات |
| | | ٦- العلاج الطبيعى | | | ٤ سنوات |
| | | ٧- الهندسة | | - هندسة البناء والتعمير<br>- هندسة الحاسوب<br>- هندسة Mechatronics.<br>- الهندسة الصناعية<br>- الهندسة الكهربائية في إحدى الأقسام التالية:<br>• الإلكترونيات والإتصالات الكهربائية<br>* الطاقة الكهربائية والمكائن<br>- الهندسة المعمارية | ٥ سنوات |
| | | ٨- طب الأسنان | ١٩٩٨ | | ٥ سنوات |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٩- العلوم الطبية | | - تكنولوجيا الأجهزة الطبية<br>- تكنولوجيا المختبرات الطبية<br>- تكنولوجيا الأشعة والتصوير الطبي<br>- التمريض | ٤ سنوات + سنة امتياز للتمريض |
| | | ١٠- العلوم الاجتماعية | | - العلوم السياسية<br>- علم النفس<br>- المكتبات والمعلومات<br>- علوم المسرح | ٤ سنوات |
| | | ١١- اللغات والترجمة | | - اللغة الانجليزية<br>- اللغة الفرنسية<br>- اللغة الألمانية<br>- اللغة الأسبانية | ٤ سنوات |
| | | ١٢- الفنون التطبيقية | ١٩٩٩ | - الإعلان<br>- التصميم الداخلى والأثاث<br>- التصوير والسينما والتليفزيون | ٥ سنوات |
| | | ١٣- السياحة والفنادق | | - الإدارة الفندقية<br>- الدراسات السياحية<br>- الإرشاد السياحى | ٤ سنوات |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٤- التربية | | - اللغة العربية والدراسات الإسلامية<br>- اللغة الفرنسية<br>- اللغة الألمانية<br>- اللغة الإنجليزية<br>- الرياضيات<br>- البيولوجى (علوم الحياة، التاريخ الطبيعى )<br>- الحاسب آلى<br>- الطفولة | ٤ سنوات |
| ٢ | أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب | ١- علوم الادارة | ١٩٩٦ | - المحاسبة<br>- الإقتصاد<br>- الإدارة والأنظمة<br>- العمل التسويقي والدولي | ١٦٧-٢٠٢ ساعة مكتسبة |
| | | ٢- الهندسة | | - هندسة معمارية<br>- هندسة الأنظمة الصناعية<br>- هندسة الإتصالات الكهربائية وأنظمة الإلكترونيات<br>- هندسة أنظمة الحاسوب | ١٦٨ ساعة مكتسبة |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٣- علوم الحاسب | | - علوم الحاسب<br>- هندسة البرامج | ١٤٢ ساعة مكتسبة |
| | | ٤- اتصال جماهيرى (الإعلام) | ١٩٩٩ | - الإعلان<br>- الإذاعة<br>- الصحافة | ١٣٣ ساعة مكتسبة |
| | | ٥- الصيدلة | ٢٠٠٤ | | ١٩٤ ساعة مكتسبة |
| | | ٦- طب الأسنان | | | ٢١٨ ساعة مكتسبة |
| | | ٧- التكنولوجيا الحيوية | | | ١٦٩ ساعة مكتسبة |
| | | ٨- اللغات | | | |
| ٣ | مصر للعلوم والتكنولوجيا | ١- الطب البشرى | ١٩٩٦ | | ٢٤٥ ساعة مكتسبة + سنة الأمتياز |
| | | ٢- طب وجراحة الفم والأسنان | | | ٢١٠ ساعة مكتسبة + سنة الأمتياز |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٣- الصيدلة والتصنيع الدوائي | | | ٢٠٠ ساعة مكتسبة + ٣٠٠ساعة تدريب عملي |
| | | ٤- الهندسة والتكنولوجيا | | - هندسة الحاسبات والبرمجيات<br>- هندسة التشييد<br>- هندسة الصناعة والنظم<br>- هندسة المعمار<br>- الإلكترونيات والاتصالات<br>- الهندسة الطبية والحيوية<br>- هندسة البترول و الاستكشاف<br>- هندسة الميكاترونيك | ٢٠٠ساعة مكتسبة + ٣٠٠ساعة تدريب عملي (٦٠يوم بواقع ٥ ساعات يوميا) |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٥- الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات ( إنجليزي - عربي) | | - المحاسبة (إنجليزي - عربي)<br>- العلوم السياسية (عربي فقط)<br>- إدارة الأعمال (إنجليزي - عربي)<br>-البنوك والتمويل والاستثمار (إنجليزي - عربي)<br>- الاقتصاد (عربي فقط)<br>- نظم المعلومات (إنجليزي فقط)<br>- إدارة المستشفيات | ١٦٥-١٦٨ساعة مكتسبة |
| | | ٦- الإعلام وتكنولوجيا الاتصال (إنجليزي - عربي) | | - الصحافة والنشر<br>- الإذاعة (الراديووالتليفزيون)<br>- العلاقات العامة والإعلان | ١٥٠ ساعة مكتسبة |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٧- اللغات والترجمة | ١٩٩٨ | - اللغة الإنجليزية والترجمة<br>- اللغة الألمانية والترجمة<br>- اللغة الفرنسية والترجمة<br>- اللغة اليابانية والترجمة | ١٥٠ ساعة مكتسبة |
| | | ٨- العلاج الطبيعي | | | ١٩٠ ساعة مكتسبة<br>+<br>سنة الأمتياز |
| | | ٩- تكنولوجيا المعلومات | ٢٠٠١ | - علوم الحاسبات<br>- نظم المعلومات | ١٤٠ساعة مكتسبة |
| | | ١٠- العلوم الطبية التطبيقية | ٢٠٠٦ | | من ١٢٣ الي ١٥٢ ساعة مكتسبة |
| | | ١١- التكنولوجيا الحيوية | ٢٠٠٦ | | ١٦١ ساعة مكتسبة |
| ٤ | مصر الدولية | ١- الصيدلة | ١٩٩٦ | | ١٦٥ ساعة مكتسبة |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢- الألسن | | - اللغة الانجليزية<br>- اللغة الأسبانية<br>- اللغة الفرنسية<br>- اللغة الألمانية | ١٤١ ساعة مكتسبة |
| | | ٣- إدارة الأعمال والتجارة الدولية | | - المحاسبة<br>- الأعمال<br>- الإقتصاد<br>- الموارد المالية<br>- التسويق | ١٤٤ ساعة مكتسبة |
| | | ٤- اتصال جماهيرى (الإعلام) | | - الطباعة والصحافة الإلكترونية<br>- الراديو والتلفزيون<br>- الإتصال التسويقى المتكامل | ١٣٨ ساعة مكتسبة |
| | | ٥- العلوم والفنون الهندسية | ٢٠٠٣ ما عدا هندسة معمارية عام ١٩٩٦ | - هندسة معمارية<br>- هندسة الكترونية واتصالات<br>- هندسة كمبيوتر | ١٨٩ ساعة مكتسبة |
| | | ٦- علوم الحاسب | ٢٠٠٠ | - علوم الحاسب<br>- نظم المعلومات<br>- هندسة البرامج | ١٤٧ ساعة مكتسبة |

| م | الجامعة | الكليات | سنة الإنشاء | التخصصات | مدة الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٧- طب الأسنان | ٢٠٠١ | | ٢٢٦ ساعة مكتسبة |

المصدر: البيانات الموجودة على المواقع الإلكترونية للجامعات الخاصة الأربعة الأقدم:
- جامعة ٦ أكتوبر
http://www.o6u.edu.eg/arabic.htm
- جامعة اكتوبر للعلوم الحديثة والآداب
http://www.msa.eun.eg/fac_intro.htm
- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا
http://www.must.edu/Arabic/AR_colg.HTM
- جامعة مصر الدولية
http://www.miuegypt.edu.eg/FrontEnd/Default.aspx

يلاحظ من الجدول (١١) السابق أن التخصصات العملية أكثر من النظرية وقد يرجع ذلك إلى أن الطلب على الكليات العملية أكثر من الطلب على الكليات النظرية، وهو ما يخالف الجامعات الخاصة فى الدول العربية ففى المغرب يلاحظ غياب معظم التخصصات الصناعية والطبية التى تحتاج إلى تجهيزات ومختبرات ومعدات ذات تكلفة مادية عالية. وفى الأردن والإمارات تغلب سياسة التخصصات النظرية بشكل عام على التخصصات العملية. وهو الحال أيضا فى المملكة السعودية. وهذا يبين أن الجامعات الخاصة تقوم بإنشاء الكليات والتخصصات التى تلقى طلبا عليها من قبل الطلاب بغض النظر عن حاجة سوق العمل، هذا إلى جانب مقدرة صاحب رأس المال حيث إن تكاليف التخصصات العملية أكبر من تكاليف التخصصات النظرية، ولما كان الطلاب هم مصدر التمويل الأساسى إن لم يكن الوحيد لهذه الجامعات لذا فإنه من غير المعقول أن تنشئ هذه الجامعات كليات لا تلقى إقبالا عليها من قبل الطلاب حتى وإن كانت

مطلوبة فى سوق العمل، بيد أن إقبال الطلاب على تخصص معين قد يعد مؤشرا على حاجة سوق العمل لهذا التخصص.

ومن الملاحظ أيضا فى هذا الجدول أن كليات الأربع جامعات هى نفس الكليات والتخصصات فى الجامعات الحكومية وأن كل جامعة حرصت على أن تكون كلية الصيدلة وطب الأسنان والهندسة ضمن كلياتها وقد يرجع ذلك لأن هذه التخصصات تلقى إقبالا من الطلاب وبالتالى فإن عدد الطلاب الراغبين فيها يفوق الأماكن المتاحة لهم فى الجامعات الحكومية، فيتجهون إلى الجامعات الخاصة.

وهذا يتفق مع ما أشار إليه أحد الباحثين من أن الجامعات الخاصة تستحدث تخصصات جديدة ونادرة وذلك من خلال إطلاق مسميات جديدة لتخصصات قديمة ومتوافرة بالجامعات الحكومية حيث إن واقع التخصصات الموجودة بالجامعات الخاصة تتشابه فى المحتوى والمضمون مع التخصصات التى تناظرها بالجامعات الحكومية.

وهو ما تؤكده أيضا إحدى الدراسات التى أجريت على عينة من الطلاب وعينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، وكلية الإعلام وفنون الإتصال بجامعة ٦ أكتوبر، حيث تبين أن من أهم المشكلات التى تواجه التعليم الإعلامى الجامعى الخاص فى مصر أن المقررات والمناهج الإعلامية تقليدية وهى نفس المناهج والمقررات التى

يتم تدريسها فى كليات وأقسام الإعلام فى الجامعات الحكومية. وهذا يشير الى أن هذه الجامعات لم تحقق أحد أهداف إنشاءها وهو "توفير التخصصات العلمية الحديثة".

## خامسا/ فيما يتعلق بالتمويل:

### ١- مصادر التمويل:

يشير واقع الجامعات الخاصة إلى أعتمادها فى التمويل على الرسوم الدراسية التى تتقاضاها من الطلاب، ورسوم الأنشطة الطلابية والإشتراك فى الخدمات التى يدفعها الطلاب، حيث لا توجد مصادر أخرى للتمويل سواء من قبل الحكومة أو من أى جهة أخرى، فلا تتوفر لهذا الجامعات منح أو أوقاف تدر عليها عائد مستمر، كما أنه ليس لها دخل من عائد إستثمارى، أو تأدية خدمات ...الخ، (اللهم) إلا بعض التبرعات والهبات التى قد تحصل عليها، وهذه الهبات قد تكون فى صورة تجهيزات لمعامل وما شابه ذلك، والتبرعات قد تكون فى صورة بعض المنح التى تقدم من بعض أولياء الأمور للمتفوقين وهو ما أشارت إليه إحدى الدراسات وأشارت أيضا إلى أن تمويل إحدى هذه الجامعات يعتمد على ٤٠٪ من المستثمرين المالكين لهذه الجامعة و٦٠ ٪ من مصروفات الطلاب.

وقد حددت المادة الخامسة من القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢م بأن "تدير الجامعة أموالها بنفسها، وتحدد مصروفاتها الدراسية، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التى تحقق أغراضها سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها، بما يتفق ومصالح البلاد، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل، فى الحدود المقررة فى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١"

ويؤخذ على نص هذه المادة أنها ساوت بين التبرع للجامعات الخاصة، والتبرع لأية جمعية خيرية أخرى تقدم خدماتها لجماهير الشعب، وذلك بإعفاء التبرعات والإعانات التى تقدم للجامعات الخاصة من الضرائب، وهذا يتناقض مع روح القانون المنظم للضرائب والذى يسعى إلى تشجيع التبرع إلى الجهات التى تقدم خدماتها لجماهير الشعب العريضة ولاتهدف إلى الربح.

ويختلف الحال فى الجامعات الخاصة فالقانون ينص على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون غالبية الأموال المشاركة فى رأس مالها مملوكة لمصريين" وهذا يسمح لأن يكون ٥١٪ من التمويل مصريا، و٤٩ ٪ من هذا التمويل خارجيا، وهذا التمويل الخارجى سيكون الغرض من استثماره تحقيق الربح، كما أن نص القانون بأن "لا يكون غرضها

الأساسي تحقيق الربح" لايعني أن الربح ليس من ضمن الأغراض وإنما هو ليس بالغرض الأساسي.

واعتماد الجامعات الخاصة على مصروفات الطلاب في التمويل يعتبر من ضمن التحديات التي تواجه الجامعات الخاصة وتهدد بقائها واستمرارها، فلقد اضطرت العديد من الجامعات الخاصة اليابانية التي تعتمد على المصروفات الدراسية في التمويل إلى إغلاق أبوابها نتيجة لانخفاض أعداد الطلاب الملتحقين بها.

## ٢- الرسوم الدراسية:

تشير المطبوعات التي تصدرها الجامعات الخاصة عينة الدراسة من أدلة للطلاب، وأيضا ما تنشره كل جامعة على موقعها على الانترنت إلى أن الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الملتحقين بالجامعات الخاصة تختلف من جامعة إلى أخرى وفي الجامعة الواحدة تختلف بإختلاف الكليات والتخصصات وأيضا الجنسيات، وتتراوح بين ٥٠٠٠ جنيه مصري و ٣٦٥٠٠ جنيه مصري في العام الواحد، بالإضافة إلى الرسوم الإضافية لإستهلاك المعامل والرعاية الصحية داخل الحرم الجامعي والنشاط الطلابي وصندوق الزمالة وغير ذلك من الرسوم الإضافية الإجبارية وتتراوح بين ١٣٠٠جنيه مصري و ١٦٠٠ جنيه

مصرى، وهناك رسوم مقابل خدمات وهى إختيارية مثل السكن الجامعى ويتراوح بين ٩٠٠٠ جنيه مصرى و ١٤٠٠٠ جنيه مصرى والمواصلات (النقل) وتتراوح بين ١٦٠٠ جنيه مصرى و ١٧٠٠ جنيه مصرى. وتدفع هذه المبالغ عموما مجزأة على قسطين غالبا ما يكون القسط الأول منها مرتفعا.

ونظرا لأن مصر من الدول النامية ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل ٥٧٤٢,١ جنيه مصرى طبقا لبيانات عام ٢٠٠٢م وأن هناك ١٣مليون و ١٥٣ ألف شخص يعيشون تحت خط الفقر منهم ٣٨٣٣,٧ ألف فرد فى حالة فقر مدقع طبقا لبيانات عام ٢٠٠٠م، لذا فإن تكاليف الجامعات الخاصة ليست فى متناول الجميع، ولذا فإن الملتحقين بهذه الجامعات غالبا ما ينحدرون من أسر ذات مستوى اقتصادى مرتفع، وهذا الأمر قد يعوق الجامعات الخاصة عن تحقيق أحد أهدافها التى حددها لها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م وهو "الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى"، هذا إضافة إلى ما توصلت إليه إحدى الدراسات أن من أهم سلبيات استثمار القطاع الخاص فى المجال التربوى أنه لا يستطيع الالتحاق بمؤسساته المتميزة إلا أبناء الأسر الميسورة وأن هذا من شأنه أن يعزز الفروق الاجتماعية بين المواطنين. حتى أن طلاب الثانوية العامة عينة إحدى الدراسات يعتقدون أن هذه المصروفات مبالغ فيها، ويرون أنه

من الضرورى أن تتدخل الدولة فى تحديد مصروفات الجامعات الخاصة فى بداية كل عام دراسى.

## ٣- غلبة الطابع التجارى الإستثمارى:

يغلب طابع المؤسسة التجارية الإستثمارية فى بعض الجامعات الخاصة نظرا لأنها لا تفى بمتطلبات الدراسة للطلاب وغالبية المشكلات معهم تتمثل فى مشكلات مادية تتلخص فى عدم تسديدهم للمصروفات الدراسية فى مواعيدها المحددة. ووجد أن من أهم سلبيات استثمار القطاع الخاص فى المجال التربوى هى أن أغلب مؤسساته التعليمية تهتم بجنى الأرباح على حساب العملية التربوية، ومنها أيضا استغلال حاجة البعض إليه وإرهاقهم بدفع رسوم باهظة، وأن القطاع الخاص يفضل الاستثمار فى المشروعات التعليمية الأكثر ربحا بغض النظر عن فوائدها أو أضرارها التربوية. ويرى عبد الله عبد الدايم أن من أخطر النقائص والمشكلات المهمة التى تشكو منها معظم مؤسسات التعليم الجامعى الخاص فى البلدان العربية هى أنه تعليم ربحى، هدفه الأول تحقيق أكبر قدر من الأرباح للقائمين عليه ولو تم ذلك على حساب الجودة، وعلى حساب الرسوم الجامعية الباهظة التى يدفعها أبناء الموسرين غالبا.

ويؤكد واقع الجامعات الخاصة حرصها على تحصيل الأموال من الطلاب بأكثر من طريقة، فعلى سبيل المثال فى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا تضع الجامعة غرامة على التأخير فى سداد المصروفات الدراسية حيث يجب تسديد المصروفات الدراسية قبل بدء الدراسة وفى حالة عدم الإلتزام بذلك يتم سداد مبلغ ٢٥٠ جنيه مصرى غرامة تأخير فى الأسبوع الأول لبدء الدراسة تضاعف عن كل أسبوع بحد أقصى ثلاثة أسابيع كما أن هناك أيضا غرامة للتأخير فى التسجيل حيث يجب على الطالب الإلتزام بالموعد المحدد للتسجيل فى التقويم الجامعى وفى حالة عدم الإلتزام بذلك يتم سداد مبلغ ٢٥٠ جنيه مصرى غرامة تأخير التسجيل حتى لو كان مسددا للمصروفات علما بأن فترة التسجيل هى أسبوع واحد.

كما أن القواعد المالية لتأجيل الطالب للدراسة أو انسحابه من فصل دراسى أو من الجامعة تقضى بعدم أحقية الطالب لأية مصروفات بداية من الأسبوع الثانى من الدراسة، أما خلال الأسبوع الأول فيخصم منه من ١٠٪ إلى ٣٠٪ من المصروفات حسب الحالة، هذا ولا تسترد الرسوم الإضافية، فضلا على أن قيمة طلب الالتحاق ١٠٠ جنيه مصرى ولا تسترد، ورسم طلب الإنسحاب ١٥٠ جنيه مصرى. هذا فضلا على اختلاف الرسوم الدراسية باختلاف جنسيات الطلاب وهو ما ذكره بعض الطلاب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

**تعقيب:**

أظهرت دراسة واقع بعض الجامعات الخاصة فى مصر أنها نشأت لأسباب عديدة أهمها الضغط الطلابى المتزايد على التعليم الجامعى بشكل يفوق الإمكانات المادية والبشرية لدى الجامعات الحكومية، ووضع إقتصادى يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فى التعليم الجامعى. وأن إنشاء هذه الجامعات فى تزايد بصورة ملحوظة حتى وصل إلى ١٠ جامعات خلال عشر سنوات ولكن لايزال حجم التعليم الجامعى الخاص فى مصر ضئيلا مقارنة بالجامعات الحكومية. وأن أعداد الطلاب المقيدين فى هذه الجامعات ذكورا وإناثا فى تزايد ويرجع سبب إلتحاق معظمهم هو عدم حصولهم على أماكن بالجامعات الحكومية فى التخصصات التى يرغبون فى دراستها. كما أن هناك نسبة لابأس بها تتزايد عاما بعد عام من الطلاب الوافدين من الدول العربية وصلت إلى ٣٢,٢٪ من مجموع المقيدين فى العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م، مما يشير إلى أن هذه الجامعات وافقت رغبة طلاب الدول العربية للدراسة فى مصر. وتعتمد الجامعات الخاصة على أعضاء هيئة تدريس معظمهم منتدبين من الجامعات الحكومية وكثيرا منهم أساتذة متفرغون، بالإضافة إلى عدد من أعضاء الهيئة المعاونة المعينين بها والذين يستكملون دراستهم العليا فى الجامعات الحكومية وذلك لعدم وجود دراسات عليا بالجامعات الخاصة مع عدم انفاق هذه الجامعات على

إيفاد أى منهم فى بعثات للحصول على الماجستير أو الدكتوراه من الخارج، ومن هنا يظهر عدم استقلال الجامعات الخاصة عن الجامعات الحكومية، كما يتم ترقيتهم عن طريق اللجان العلمية الدائمة التابعة للمجلس الأعلى للجامعات. ويأتى أعضاء هيئة التدريس المنتدبين إلى الجامعات الخاصة بنفس الكتب التى يدرسونها لطلاب الجامعات الحكومية وطرق التدريس التي اعتادوا عليها مع الأعداد الكبيرة من الطلاب. كما اتضح من دراسة واقع هذه الجامعات أيضا أن النسبة بين عدد أعضاء هيئة التدريس وأعداد الطلاب فى بعض كليات الجامعات الخاصة لا تتفق والقواعد المتعارف عليها من المجلس الأعلى للجامعات. وتتبع هذه الجامعات نظام الساعات المعتمدة باستثناء جامعة ٦ أكتوبر فهى تتبع نظام الفصلين الدراسيين. وتغلب التخصصات العملية على التخصصات النظرية واللغة الإنجليزية على اللغة العربية.

وواقع الجامعات الخاصة يظهر أيضا أنه لاتوجد التخصصات الحديثة التى يجب أن ينفرد بها التعليم الخاص فالتخصصات الموجودة بالجامعات الخاصة تتشابه في المحتوى والمضمون مع التخصصات التى تناظرها فى الجامعات الحكومية وبالتالى فإن الجامعات الخاصة لم تحقق أحد أهم أهدافها التى نص عليها قانون إنشائها وهو توفيرها لتخصصات علمية حديثة، وإعداد خبراء وفنيين فى مجالات شتى حديثة تؤدى إلى رقى المجتمع وتقدمه وتواكب التقدم العلمى.

كما يتبين من واقع الجامعات الخاصة أيضا أن هيكلها الإدارى يتكون من مجلس الأمناء والذى بيده السلطة الحقيقية لإدارة كل شئون الجامعة، ومجلس الجامعة، ومجلس الكلية ولهما اختصاصات مشابهة لما هو موجود بالجامعات الحكومية. أما عن التمويل فإن مصدره الرئيسى هو مصروفات الطلاب الباهظة، ويغلب على هذه الجامعات طابع المؤسسات التجارية الاستثمارية.

## سلبيات وإيجابيات التعليم الجامعى الخاص فى مصر:

إن دراسة واقع التعليم الجامعى الخاص فى مصر توضح مجموعة من الايجابيات والسلبيات نوجزها فيما يلى: (١٥)

### الإيجابيات:

- قيام القطاع الخاص والأهلى بتخفيف العبء عن الدولة، بإنشاء عدد من المؤسسات التعليمية الجامعية، والتى تُشكل جانبا من جوانب التنمية التعليمية فى مصر.
- توفير فرص لحصول بعض الطلاب وأسرهم على نوعيه من التعليم قد تحول بعض الظروف دون الالتحاق به فى التعليم الجامعى الحكومى.

- يتغلب على مشكلة الأعداد الكبيرة التى تعانى منها الجامعات الحكومية، لقبوله أعداد قليلة.
- اشتراك الطلاب وأولياء الأمور (باعتبارهم العملاء أو المستفيدون) فى وضع سياسة تعليم أبناؤهم لتقييم أساتذتهم وزيادة وعيهم بضرورة الحصول على خدمة تعليمية جيدة.
- الاستفادة من مشاركة عدد من أعضاء هيئة التدريس من ذوى الأسماء اللامعة فى الإشراف والتدريس فى هذه الجامعات، وكذلك فى الاختبارات ووضع الامتحانات.
- توفير بعض المنح الدراسية للطلاب المتفوقين.
- سرعة فى التطوير ومرونة فى تطوير البرامج وتكييفها حسب متطلبات سوق العمل.
- المساهمة فى تعمير وإسكان بعض الأماكن الصحراوية بما يمكن أن يُسهم فى إعادة توزيع السكان فى مصر خاصة أن معظم هذه الجامعات قد تم إنشاؤها فى المدن الجديدة.
- عقد اتفاقيات تبادل علمى بين الجامعات الخاصة والعديد من الجامعات فى الدول المتقدمة.

**السلبيات:**

- يوجد تداخل بين رأس المال والإدارة داخل الجامعات الخاصة يحد من حرية قيادات الجامعة الأكاديمية والإداريين فى اتخاذ القرار حيث تتحكم الملكية فى كل ما يتم داخل الجامعة إدارياً وفنياً ويتم الرجوع إلى المالك ومن يليه قبل اتخاذ أى قرار.
- أسلوب تعيين رؤساء الجامعات ومعايير الاختيار أو الاستبدال غير واضحة أو معلنه وقد تم تغيير رؤساء بعض هذه الجامعات بشكل متكرر رغم أهمية الاستمرارية فى المرحلة الأولى.
- لا تتوفر لهذه الجامعات منح أو أوقاف تدر عليها عائد مستمر كغيرها من الجامعات العالمية المماثلة وتعتبر مصاريف الطلبة المورد الرئيسى الذى يمول الإدارة اليومية للجامعة وذلك فى حين يُمثل مصاريف الطلبة فى أغلب جامعات التعليم العالى (٣٠%) من إيراداتها.
- تتوافر للجامعات موارد مالية من رؤوس أموال وقروض من البنوك مع عدم وجود ضمانات تمنع حدوث خلل فى العملية التعليمية فى حالة التعذر فى سداد الالتزامات المالية للجهات المختلفة.

- تعتمد الجامعات الخاصة اعتمادا شبه كامل على الجامعات الحكومية لسد العجز فى أعضاء هيئة التدريس فهى تعتمد على أساتذة مؤقتين وغير دائمين.
- دمج التكنولوجيا فى الإدارة أو الإتصال بين أعضاء هيئة التدريس والكلية أو التعليم مازالت فى مراحلها الأولى، ولا توجد دراسات عليا فى هذه الجامعات.
- ضعف الأنشطة الطلابية والتركيز على الجوانب التحصيليه فقط، وعدم الاهتمام فى غالبية هذه الجامعات بالتأمين الصحى لطلابها أو العاملين بها.
- ارتفاع الرسوم الدراسية مقارنة بمستوى الدخل فى مصر.
- الطابع التجارى لأغلب أشكاله فهو يركز على تقديم مقررات وتخصصات وبرامج دراسية ذات صبغة تجارية فهى رخيصة التكلفة، وذات عائد ربحى عال، فهو يتجنب تقديم التخصصات التى تتطلب استثمارات تجهيزيه وتقنية عالية التكلفة، إضافة إلى المبالغة فى الحديث عن الجودة اعتماداً على الإعلانات الإرشاديه المُبالغ فيها.

- غياب الاهتمام بالبحث العلمى، فهناك إهمالاً للبحث العلمى ومستلزماته.
- بعض الجامعات الخاصة تلتزم بشروط التراخيص الممنوحة له ولا القرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن.

## ٥-التحديات التى تواجه التعليم العالى الخاص:

### ١. مصادر التمويل:

- مساندة التعليم العالى الخاص باعتباره مؤسسه هدفها ليس للربح ـ مؤسسات علميه ـ جمعيات خيريه ـ مؤسسات المجتمع المدنى ـ الإعانات الحكومية ـ الأوقاف ـ المشروعات الخاصة ـ أنشطه اقتصادية تقوم بها المؤسسات التعليمية ـ الإعفاءات الضريبية ـ الرسوم الطلابية.

### ٢. التقدم التكنولوجي:

- التكلفة العالية للتكنولوجيا المتقدمة أحد المعوقات أمام التعليم العالى وكثير من التعارض بين التعليم والعمل من جهة وبين التعليم المرتبط بالشهادة التقليدية والتعليم المستمر من جهة

أخرى، كامن خلف قصورنا عن استغلال التكنولوجيا المتقدمة فى التعليم.

**٣. آليات السوق:**

- التعامل بنجاح مع السوق هو الذى يُميز جامعة عن أخرى، إلا أن السوق مُتقلب ومُتغير بشدة، وقد يفرض آلياته على الجامعة، وبالتالى إما الإنخراط فيه فتفتقد الجامعة هويتها الثقافية وتتعرض إلى اهتزازات شديدة بسبب تقلبات السوق وإما الابتعاد عنه وحينئذ لا تملك الجامعة إلا أن تركز على المناهج الكلاسيكية التقليدية وتعبر عن روح العصر.

**٤. نهاية عصر الوظيفة:**

- التغيرات الحادثة فى السوق و التكنولوجيا جعلت من الوظيفة أو المسار المهنى للشخص Career مسألة متقلبة متغيره هى الأخرى وهذا الوضع يمثل إشكاليه كبيرة أمام التعليم العالى كله العام والخاص، لكنه أصعب بالنسبة للخاص الذى يرتبط مناهجه ومساقاته بالإحتياجات الآن للسوق مدفوعاً بحافز الربح.

**٥. عالمية التعليم العالى:**

- هل يمكن أن تميز خدمات التعليم العالى الخاص المحلى خارج الوطن؟ وهل يقدر على منافسه الجامعات الأجنبية المتعددة الجنسية على أرضه؟ وسواء قبلنا فروعاً لجامعات أجنبية أو برامج أجنبية لجامعات متعددة الجنسية فما هي ملاءمة ومواءمة هذه البرامج للأهداف القومية؟ وفى تأثير ذلك على الثقافة والهوية الوطنية؟

٦. التنافسية بين الجامعات:

- ضرورة فتح الباب أمام تنافسية تحافظ على الزمالة الأكاديمية داخل الجامعة وخارجها بين السادة أعضاء هيئة التدريس.

٧. البحث العلمى:

- البحوث تحتاج إلى تمويل كبير والتمويل يأتى من السوق وفق احتياجاته وآلياته والسوق الذى يدفع، ولا يقبل ولا يدفع إلا للبحوث التطبيقية المرتبطة بمشكلاته - معنى ذلك إن إحتياجات السوق المتغيرة هى التى تشكل طبيعة وتوجيهات وموضوعات البحوث - إلا أن البحوث هى المنوط بها إنتاج المعرفة والمعرفة ليست تطبيقيه فقط فما هو إذن مصير البحوث

الأساسية فى العلوم الإنسانية والطبيعية، ومن المسئول عن تمويلها؟

**٨. الاعتراف الأكاديمى:**

- فالجامعات الخاصة فى حاجة إلى ما يشير إلى امتلاكها لمعايير الجودة المرغوبة والمتفق عليها من الجهات المعنية، حتى تعترف بها تلك الجهات والأفراد

**٩. المسئولية الاجتماعية وتأكد الفرصة المتكافئة:**

- توفير فرص تعليمية للمتميزين غير القادرين.

**١٠. المسئولية الثقافية:**

- لابد للجامعات الخاصة أن تضع الخطط الواضحة والأهداف الاستراتيجية إزاء هذه المسئولية.

## ٦-السياسات العامه المقترحة لتطوير التعليم الجامعى الخاص:

## أ- السياسات المقترحة فيما يتعلق بالترخيص لإنشاء الجامعات الخاصة:

١. ربط الموافقة على الترخيص بإنشاء الجامعات الخاصة بتقديم رؤية استراتيجية للجامعة تخدم إستراتيجية التنمية على المستوى القومى بما يضمن التزام الجامعة بتطوير إمكانياتها وتحديثها، وتكون ضمن معايير التقييم المستمر للجامعة.

٢. يُشترط للموافقة بالترخيص لإنشاء جامعات خاصة أن تكون أهدافها والتخصصات الدراسية وأماكن وجودها متوافقة مع المعايير والأسس التى تضعها الدولة لتحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً على مستوى الدولة.

٣. يتطلب الموافقة على الترخيص بإنشاء الجامعات الخاصة، بجانب وجود رسالة واضحة لها، أن تترجم هذه الرسالة إلى برامج عمل وآليات تنفيذية تكون أحد مجالات إشراف وزارة التعليم العالى، وأحد معايير للتقويم والاعتماد.

٤. اعتبار التعليم المستمر لخريجى الجامعة الخاصة ضمن المهام الأساسية عند الموافقة على إنشائها لتزويد خريجيها باستمرار

بالمعارف الحديثة وتنمية مهارتهم، وأحد المعايير الرئيسية للتقويم والاعتماد.

## ب- السياسات المقترحة فيما يتعلق بقبول الطلاب

يكون قبول الطلاب فى الجامعات الخاصة مرتبطاً بـ:

١- الحد الأدنى المنصوص عليه فى القرار الجمهورى بإنشاء الجامعة.

٢- القدرة الإستيعابيه المقررة لكل كلية.

٣- القدرات الخاصة للطلاب بما يتوافق مع متطلبات الدراسة التى تُحددها كل جامعة.

## ج - السياسات المقترحة فيما يتعلق بتمويل الجامعات الخاصة:

١. تيسير مساهمة المؤسسات والشركات العامة والخاصة فى تحمل أعباء إنشاء وإدارة المعاهد والجامعات الخاصة، بما يوفر مقومات استقرارها وربط مُخرجاتها بالإحتياجات الحقيقية لتلك المؤسسات والشركات.

٢. التأكيد على ضمان عدم تأثير مخاطر الائتمان التى قد يحصل عليها مؤسسو الجامعات الخاصة، على استمرار المؤسسة التعليمية فى أداء وظيفتها التعليمية بما يضمن عدم المساس بحقوق الطالب.

٣. تحديد الرسوم الدراسية للجامعات الخاصة وفق ما يرد بدراسات الجدوى لهذه الجامعات عند إنشائها واعتمادها، مع المراجعة الدورية لتلك الرسوم على حضور ما تستحدثه الجامعة لتحسين جودة العملية التعليمية، مع ربط ذلك بنتائج التقويم والاعتماد لتلك الجامعات.

**د- السياسات المقترحة لإدارة التعليم الخاص:**

١. فصل الملكية عن الإدارة وتوسيع قاعدة الملكية لأسهم الجامعات الخاصة.

٢. إن يخضع نظام إدارة الجامعات الخاصة (تشكيل المجالس وإعمالها) لنفس الأسس والقواعد التى تنظم إدارة الجامعات الحكومية.

٣. تخضع الجهات الخاصة فى سياستها التعليمية لإشراف وزارة التعليم العالى بنفس آلية إشراف الوزارة على الجامعات الحكومية.

٤. تتم عملية إختيار القيادات بالجامعات الخاصة من خلال الإعلان عن شغل الوظائف القياديه فى وسائل الإعلان، و الاختيار وفق معايير مهنية محددة ومُعلنة تضمن موضوعية الاختيار.

٥. تبنى سياسة التركيز على التخصص وإعطاء الأولويه لإنشاء الجامعات الخاصة المتخصصه.

٦. إنشاء هيئة ضمان الجودة فى التعليم العالى وقبل الجامعى والتى يُناط بها مثلما يحدُث فى كل دول العالم المتقدم تقييم أداء مؤسسات التعليم العام والخاص فى إطار معايير مُتفق عليها عالمياً وبشكل دورى ومُتكرر بما يضمن وضع المؤسسات التعليمية تحت منظار المجتمع بشكل علمىَ ودائم.

٧. إنشاء مراكز وكليات للدراسات العليا يختص كل مركز أو كلية منها بمجال تخصص معين يرتبط بطبيعة إمكانات الدراسة لكل جامعة، وطبيعة المنطقة التى يوجد فيها وتصبح مركز للتميز والتفوق الرفيع Centers of Excellence كما هو الحال فى معهد ماستشو ستش للتكنولوجيا M.I.T بالولايات المتحدة الامريكية، تتوافر فيها أحدث الإمكانات والتجهيزات التعليمية والبحثية نظير رسوم يدفعها الطلاب مع توفير بعض المنح للطلاب المتفوقين غير القادرين بما يسهم فى إعداد كوادر علمية داخل الوطن ويفسح المجال لمزيد من الدراسات

البينيـة Interdiscibinary أو المتجـاورة Trans Discibinary والعرضية Cross Disciblinary.

د) السياسات المقترحة فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية فى التعليم الخاص:

١. تشجيع مؤسسات المجتمع المدنى ( الجمعيات الأهليه - الأحزاب - النقابات - الأندية ... وغيرها ) على استثمار بعض أموالها فى مجال إنشاء جامعات للدراسات الطبية والدوائية، وتشترك نقابة المهندسين فى إنشاء جامعة للدراسات الهندسية .... وهكذا.

٢. دعوة جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين بالمدن الجديدة إلى إنشاء كليات ومعاهد خاصة تتفق وطبيعة ونوعية العمالة المطلوبة فى هذه المدن حيث تعكس التخصصات بتلك الكليات والمعاهد طبيعة الأنشطة والأعمال بتلك المدن بما يُسهم فى توفير تعليم تكنولوجى يتفق ومتطلبات سوق العمل بتلك المدن.

٣. التوسع فى مؤسسات التعليم العالى التعاونى Cooperative Higher Education فهذه المؤسسات تُسهم فى زيادة مساهمة المؤسسات الإنتاجية لتحقيق أهداف النظام التعليمى، والمساهمة فى كلفته المالية بالإضافة إلى زيادة الربط بين التعليم والعمل

المنتج، وتوسيع فرص التعليم العالى أمام فئات جديدة من المجتمع، ويمكن أن يتم هذا التوسع من خلال تشجيع مؤسسات الإنتاج ذاتها على إنشاء معاهد وكليات التعليم العالى، تشرف عليها إشرافاً كاملاً من النواحى المالية والإدارية، وفى نفس الوقت تتعاون مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى تسيير النواحى الأكاديمية والفنية.

٤. تدعيم الشراكة المجتمعية فى الجامعات الخاصة من خلال تقييم ما يحصل عليه المجتمع من خدمات الجامعة، واعتباره أحد المعايير الرئيسية للتقويم والاعتماد، وان يكون للقطاعات المستفيدة من خدمات الجامعة دور فى عملية التقويم والاعتماد.

٥. أن يكون لأولياء الأمور دور حقيقى فعال فى تنفيذ السياسة التعليمية للجامعة وتقويم أدائها من خلال تمثيلهم فى مجلس إدارة الجامعة.

٦. تهيئة المناخ لتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره فى التنمية من خلال تلبية إحتياجات المجتمع من التعليم الجامعى والتوسع التدريجى فى هذا الدور للجامعات الخاصة.

## هـ) السياسات المقترحة فيما يتعلق بعلاقة الجامعات الخاصة بالجامعات الحكومية:

١. التعامل مع التعليم الجامعى تأسيساً على فرضية وجود ارتباط عضوى بين دور وجود التعليم الجامعى فى كلاً من الجامعات الحكومية والخاصة، بما يقتضى إتباع سياسة التطوير المتوازى للجانبين معاً بما يُحقق تقارب مستوى الجودة وتقليل الفروق بينهما فى ذهن المستفيدين، ومن ثم إدراكهم لتكافؤ الفرص والمُفاضلة بينهما على أسس رشيدة.

٢. التعامل مع الجامعات الخاصة على اعتبار أنها كيانات مُكملة وفى نفس الوقت منافسه للجامعات الحكومية فى منظومة التعليم الجامعى.

٣. وضع السياسات التى تسمح للجامعات الحكومية بالمساهمة فى إنشاء جامعات أهلية غير هادفة للربح بالمُشاركة مع الدولة والمجتمع المدنى.

٤. الإستفادة من الإمكانات المادية والبشرية المتاحة ببعض كليات الجامعات الحكومية فى تقديم بعض الخدمات التعليمية مقابل رسوم يدفعها الطلاب وأولياء أمورهم فبعض الكليات بالجامعة تتوافر بها

إمكانات تفوق بكثير عدد الطلاب الملتحقين بها مثل كليات الزراعة والعلوم ...... وغيرها.

٥. توحيد أسس ومعايير وصلاحيات متابعة وتقويم العملية التعليمية فى التعليم الجامعى فى كافة مؤسساته وفق آلية تُحقق جودة الخدمة التعليمية.

## ٧-متطلبات النجاح:

إن نجاح التعليم الجامعى الخاص فى مصر يتطلب مجموعه من المقومات تتمثل فى الآتى:

١. توعية أفراد المجتمع بأهمية التعليم بصفه عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة وضرورته باعتباره يتعلق بمصير مجتمعهم ومستقبلهم، فإذا استقر وجدان المواطنين وفى ضميرهم أن التعليم يُشكل مستقبل هذا الوطن وأن الاستثمار فيه هو فى صالح الاستقرار والسلام الاجتماعى وأن الدولة تضعه فى قمة أولويتها، فإنهم سيقبلون على المشاركة الجادة فى نفقاته وخططه.

٢. ضرورة وجود تنسيق وتكامل بين الجهود الشعبية والتطوعية والجهود الحكومية الرسمية بحيث تتحرك الجهود الحكومية والشعبية بشكل متكامل لخدمة قضايا التعليم وحل مشكلاته مع حسن استغلال

الموارد المتاحة وتتبع صور الهدر فيها وتقليلها، فالدعوة للمشاركة الشعبية فى التعليم - من خلال إنشاء الجامعات الخاصة لا تعنى التقليل من دور الحكومة أو مسئوليتها تجاه التعليم، لكنها دعوة للمساهمة فى دعم وتنمية جهود المؤسسات الحكومية التعليمية، حتى تحقق أهدافها وتعالج مشكلاتها، فدور المشاركة دور تدعيمى وتكميلى لدور الحكومة، ولابد من وجود تناسق وتكامل بينهما.

٣. ضرورة إشعار المواطن بمردود مشاركته وإسهاماته سواء فى الحاضر أو المستقبل بالنسبة له ولأبنائه وأحفاده، حتى يطمئن بأن ما قدمه لم يذهب هباءاً أو استغل فى غير أغراضه أو استفاد منه من لا يستحق أو كان فى غير حاجه، فمن الصعب أن تطلب من فرد ما التفانى والمشاركة فى ازدهار المجتمع إذا كان محروماً بالمقابل من التمتع العادل فى ثمار هذه الازدهار وعوائده، فلا يمكن لأحد أن يتوقع أن تكون هناك مشاركة فعلية وجادة فى مجال التعليم مالم يشعر المشاركون أو المطالبون بالمشاركة، ويتأكدون بأن مشاركتهم سيكون لها عائد عليهم وعلى أبنائهم فى المستقبل.[١٦]

٤. أن تتضمن مؤسسات التعليم العالى الخاص تخصصات مميزة ومجالات غير مألوفة وتعكس مطالب سوق العمل الجديدة حتى

تستطيع أن تجتذب إليها نوعية جيدة من الطلاب، كما أن توافر هذه التخصصات سوف يزيد من إقبال طلاب الدول العربية عليها.

٥. إلا يبدأ العمل بتلك المؤسسات قبل توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لها فالجامعة ليس لها مجرد إقامة مبانى بحيث ينظر إلى ما يوجد بمدينة السادات - مثلاً - على انه يوفر القاعدة الأساسية لإنشاء جامعة إنما هى بالإضافة إلى ذلك تجهيزات وتنظيمات، وأهم من هذا وذاك قوى بشرية من أعضاء وهيئة التدريس وفنيين وإداريين ويجب أن يكون لنا فى نشأة الجامعات الإقليميه، المعاهد العالية الخاصة خير عبرة.

٦. تخصيص عدد من المنح المجانية تعطى للطلاب المتفوقين.

٧. آلا تكون معايير التحاق الطالب بتلك المؤسسات قاصرة على مقدار ما يُدفع من مال أو تبرعات، وإنما يُضاف إلى المصروفات التى تحددها الجامعة المستوى العلمى للطلاب المتقدمين للإلتحاق بالجامعة، وأن تُحترم الجامعة تكافؤ الفرص بين الطلاب المتقدمين لها والقادرين على دفع المصروفات.

٨. تطبيق بعض معايير الأداء الجامعى التى اتفقت عليها الدراسات العربية والأجنبية على مؤسسات التعليم الخاص حتى نضمن أنها

سوف تقدم تعليم جيد يخدم الطلاب والمجتمع، ولا تكون مؤسسة لبيع الشهادات للقادرين ماديا.

٩. إن الدولة يجب أن تشرف على مؤسسات التعليم الخاص، وألا يتعارض هذا الإشراف مع استقلالها - بمعنى ان نطلق طاقاتها وطاقات أساتذتها وطلابها فى إطار قيم ومبادئ وقوانين المجتمع - فالجامعات الخاصة يجب أن ترتبط بحاجة المجتمع وحاجة التنمية.(١٧)

١٠. التزام مؤسسات التعليم الجامعى الخاص باللوائح والقوانين المنظمة لتلك المؤسسات.

# المراجــع

1.جابر محمود طلبة: التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل – مكتبة الإيمان – المنصورة – ١٩٩٩، ص١١٧.

2.المرجع السابق: ض١١٧.

3.جمهوريـة مصـر العربيـة: قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة- وزارة التعليم العالى- القاهرة- ١٩٩٢. المادة الأولى.

4.المرجع السابق: ص١١٧.

5.حسان محمد حسان: مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى - مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر - جامعة الأمارات العربية المتحدة - ال؟؟؟ ديسمبر ١٩٩٨، ص١٩.

6.حسن حسين البيلاوى: خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين التحديات والاستجابات - ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التروبوى الثانى "خصخصة التعليم العالى والجامعى" - المجلد الأول - مسقط - سلطنة عمان - أكتوبر ٢٠٠٠، ص١١٩.

7.المرجع السابق: ص١١٩.

8.جمال على الدهشان: المشاركة الشعبية فى التعليم - دراسات المؤتمر السنوى الثانى "إدارة التعليم فى الوطن العربى" - الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالإشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس يناير ١٩٩٤.

9.سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور (١٩٠٨-١٩٢٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٥، ص٧-٩.

10.سعيد إسماعيل على: قضايا التعليم فى عهد الاحتلال - عالم الكتب القاهرة - ١٩٧٤، ص٢٧٥.

11.عمرو هاشم ربيع: الجامعة الأهلية، فكرة سابقة لأوانها - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٩٩٢/٣/٩. ص٣٦.

12. المرجع السابق.

13.جمال على الدهشان: إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض - مجلة البحوث النفسية والتربوية - السنة الثامنة - العدد الخامس - كلية التربية - جامعة المنوفية - ١٩٩٢

14.معظم البيا نات الخاصة بالوضع الراهن للتعليم الجامعى الخاص فى مصر تم الحصول عليها بصورة أساسية من دراسة ياسر ميمون عباس أحمد: دراسة تقويمية لبعض الجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء معايير الجودة- رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية التربية جامعة المنوفية-٢٠٠٦.

**15.أنظر في ذلك:**

- **حسين بشير محمود:** حول الجامعات الخاصة في مصر (الواقع - المأمول) المؤتمر السنوى الحادى عشر (العربي الثالث) لمركز تطوير التعليم الجامعي - جامعة عين شمس - ديسمبر ٢٠٠٤.
- **حسن حسين البيلاوى:** خصخصة التعليم العالى في القرن الحادى والعشرين التحديات والاستجابات - عمان - مرجع سابق.
- **فرغلى عبد الحميد، جمال السيسى:** عوامل التحاق الطلاب بالجامعات الخاصة - مجلة البحوث النفسية والتربوية - السنة (١٤) العدد الثالث - كلية التربية - جامعة المنوفية - ٢٠٠٤.
- **جمال على الدهشان:** إنشاء جامعة خاصة في مصر بين التأييد والرفض - مرجع سابق.
- **محروس بن أحمد غبان:** خصخصة التعليم العالى في المملكة المغربية الواقع والدروس المستفادة - المجلة العربية للتربية - المجلد ٢٢ - العدد الأول - المنظمة العربية للتربية والثقافة تونس - يونيه - ٢٠٠٢.

**16.جمال على الدهشان:** المشاركة الشعبية في التعليم: مرجع سابق. ص١٢٠.

17.جمال على الدهشان: إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض - مرجع سابق.

# الفصل الرابع

## التعليم العالى الخاص

### "تجربة المغرب"

- الجذور والنشأة والتطور.
- السمات العامة للتعليم العالى الخاص فى المغرب.
- مشكلات التعليم العالى الخاص فى المغرب.
- سلبيات وإيجابيات التعليم العالى الخاص فى المغرب.
- مقترحات تطوير التعليم العالى الخاص فى المغرب.
- المراجـع.

## التعليم العالى الخاص فى المغرب

على الرغم من أن الظروف التى أدت إلى الأخذ بخيار إفساح المجال للتعليم العالى الخاص فى الدول العربية، تكاد تكون واحدة، إلا أن أوضاع التعليم الخاص قد تختلف من مجتمع عربى إلى آخر، الأمر الذى يتطلب ضرورة تناول تجارب دول أخرى فى هذا المجال بالإضافة إلى مصر، وتعد المملكة المغربية من ضمن الدول العربية التى تخلت عن سياستها التقليدية فى حصر التعليم العالى والجامعى بمؤسساته الرسمية، بافتتاح الجامعات والمعاهد العليا الخاصة والتوسع فيها وهو ما سوف نتناوله فى الصفحات التالية حيث تم عرض هذه التجربة من خلال تناول النقاط التالية:

- الجذور والنشأة والنمو.
- السمات العامة للتعليم العالى الخاص.
- مشكلات التعليم العالى الخاص بالمغرب.
- سلبيات وإيجابيات التعليم العالى الخاص بالمغرب.
- مقترحات تطوير التعليم العالى الخاص بالمغرب.

## أولا: الجذور التاريخية ونشأة التعليم العالى الخاص بالمغرب:

إن المتتبع لتاريخ التربية والتعليم فى المغرب، يتضح له أن الجذور التاريخية للتعليم العالى فى المغرب كانت بدايته أهلية، فجامعة القرويين (التى كانت أنشطتها التعليمية تنصب بالأساس على الدين والشريعة واللغة العربية) والتى كان التعليم العالى منحصرا فيها، تم إنشاؤها من ريع وقف امرأة مؤمنة محسنة هى فاطمة الفهرية وكان يدير شؤونها فى تلك الفترة العلماء تحت إشراف قاضى مدينة فاس، وكانت إدارة الأحباس (الأوقاف) مكلفة بمكافأة العلماء وبصيانة مرافق الجامعة، وكانت الدروس بها تخضع لنظام غير مكتوب.[١]

أما النشأة الحديثة للتعليم العالى الخاص فى المغرب فتعود لعام ١٩٨٤ الذى شهد افتتاح أول مؤسسة للتعليم العالى الخاص بالدار البيضاء، ومنذ ذلك الحين شهد هذا القطاع نموا مطردا، خاصة فى ظل التحولات التى شهدتها المغرب فى بداية عقد الثمانينات، فقد عاش المغرب خلال تلك الفترة وضعا اقتصاديا صعبا، وذلك بسبب نتائج الجفاف القاسية خلال سنوات ١٩٨١-١٩٨٣، وارتفاع أسعار البترول وسعر الدولار، وزيادة نفقات الدفاع على الأقاليم الصحراوية المسترجعة، وكنتيجة مباشرة لهذه العوامل ارتفع حجم الدين الخارجى للمغرب، ودخل فى

متاهات جدولة الديون، وشروط صندوق النقد الدولى، ومنها التخفيض من نفقات الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها التعليم، [٢] وفى ضوء ذلك الوضع المتأزم اقتصاديا واجتماعيا اكتسب التوجه نحو الخصخصة فى مختلف القطاعات أهمية عالية، وحظى بمؤازرة الحكومة وتشجيعها بهدف تمكين الدولة من تخفيف أعباء الميزانية العامة.

ولعل مما عجل بظهور مؤسسات التعليم العالى الخاص، وساهم فى سرعة نموها، الاكتظاظ الشديد الذى تعانى منه الجامعات الحكومية مما انعكس سلبا على كفايتها الداخلية، وعدم قدرتها على التأقلم مع معطيات العصر، مما جعل شريحة كبيرة من خريجيها يفتقدون المؤهلات المطلوبة لسوق العمل، خاصة بعد تشبع مؤسسات القطاع العام من الجامعيين، مع ملاحظة أن هذا القطاع هو الموظف الأكبر للخريجين، وبالتالى أقفلت فرص العمل أمام عدد كبير من خريجى هذه الجامعات، خاصة فى المجالات الجديدة للمقاولات والقطاعات المنتجة، وأدى هذا إلى فتح أول مؤسسة للتعليم العالى الخاص فى ميادين محدودة كانت مطلوبة فى السوق، وهى المقاولات والمحاسبة، وتلتها مؤسسات أخرى على نفس النمط، وهو ما يشير إلى أن المنظور الميسر للتعليم العالى بالمغرب هو المنظور التجارى. [٣]

## ثانيا: السمات العامة للتعليم العالى الخاص بالمغرب:

يتسم قطاع التعليم العالى الخاص بعدد من السمات العامة أهمها:

(١) الزيادة المطردة فى عدد مؤسساته وطلابه: شهد التعليم العالى الخاص بالمغرب نموا يكاد يكون مطردا سواء من حيث عدد مؤسساته أو عدد الطلبة المسجلين به. ويوضح الجدول التالى تلك الزيادة خلال الفترة من عام ١٩٨٤ (وهو العام الذى افتتحت خلاله أول مؤسسة للتعليم العالى الخاص) حتى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.(٤)

| العام | عدد المؤسسات | عدد الطلاب |
|---|---|---|
| ١٩٨٤/١٩٨٥ | ١ | ٦٩ |
| ١٩٨٩/١٩٩٠ | - | ٢٧٤٦ |
| ١٩٩٤/١٩٩٥ | ٥٠ | ٧٧٢٦ |
| ١٩٩٩/٢٠٠٠ | ٩٢ | ١٠١٤٦ |

(٢) اعتماده فى التمويل على الرسوم الدراسية: يعتمد تمويل مؤسسات التعليم العالى الخاص فى المغرب اعتمادا كليا على ما تتقاضاه من مصاريف ورسوم دراسية من الطلبة، فهى لا تتلقى أى إعانة مادية من قبل الحكومة، أو تبرعات أو هبات من القطاع الخاص، كما أن معظمها إن لم يكن كلها ليس له دخل من أوقاف تدر عائد استثمارى

أو بيع خدماته أو نحو ذلك، فهى تمثل على هذا النحو شكلا من أشكال "الخصخصة المتشددة" غير المرغوب فيها على حد وصف تيلاك Tilak عند تصنيف مؤسسات التعليم العالى الخاص.(٥)

(٣) معظم مؤسساته ذات صبغة ربحية: إن معظم مؤسسات التعليم العالى الخاص بالمغرب تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الربح (النفع) لأصحابها، فالمالكون لهذه المؤسسات ليسوا جهات أو مؤسسات خيرية هدفها تحقيق النفع العام، وأن ما يحصلون عليه من أرباح لا يوظف في خدمة المؤسسة وتطويرها.

(٤) معظمها مؤسسات غير جامعية: معظم مؤسسات التعليم العالى الخاص في المغرب ليست كليات جامعية أو جامعات خاصة، بإستثناء جامعة الأخوان التي هي شبه خاصة، فمؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب مدارس أو معاهد عليا، ولعل السبب في ذلك القيود التي يضعها القانون للقطاع الخاص والمتعلقة بإنشاء كليات أو جامعات، هذا من ناحية، ولنجاح هذه المدارس والمعاهد العليا في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل من جهة أخرى.

## ثالثاً: مشكلات التعليم العالي الخاص بالمغرب:

علي الرغم من سرعة نمو وإنتشار مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب، فإنه يعاني من مشكلات ونواحي قصور عديدة أهمها:

١- صغر حجمه: فعلي الرغم من تطور التعليم العالي الخاص بالمغرب في مؤسساته وطلابه فإن حجمه مازال ضئيلاً مقارنة بالتعليم العالي الحكومي، حيث تمثل نسبة الملتحقين به ٣,٢٥% من العدد الإجمالي للملتحقين بمؤسسات التعليم العالي خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ (٦).

٢- إرتفاع رسومه الدراسية: نظراً لاعتماد التعليم العالي الخاص في تمويله علي الرسوم الدراسية وارتفاع تكلفة التعليم العالي خاصة التطبيقي منه، وحرص القائمون عليه على تحقيق الربح والمنفعة، يعاني ذلك التعليم من ارتفاع رسومه الدراسية، حيث تتراوح الرسوم الدراسية المطلوبة من المسجلين مابين ١٢ إلى ٣٥ ألف درهم سنوياً، حسب المؤسسات والتخصصات، إضافة إلى رسوم التسجيل التي تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ درهم. وهي تكاليف ورسوم ليست في متناول الجميع. خاصة في دولة نامية تصنف من دول الدخل المتوسط أو الأدنى (٧)

٣- مأوى اضطراري للراسبين ومطرودى التعليم العالي العام: انطلاقاً من أن الجامعات الحكومية بالمغرب لا تسمح للطالب الذي يتكرر

رسوبه أكثر من مرتين متتاليتين بالبقاء في التعليم الجامعي، فإن مؤسسات التعليم العالي الخاص تفتح أبوابها لمثل هذه الفئة، فثلث الطلبة المستجدين في تلك المؤسسات قد استنفذوا حظوظهم في متابعة تعليمهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومي (العام)، ولذلك يصفه البعض بأنه ملجأ وملاذ للراسبين. (٨)

٤- قلة الأساتذة الدائمين: تعتمد معظم مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب على أساتذة مؤقتين تستعين بهم المؤسسات من الخارج على الأخص من الجامعات ٨٠% تقريباً، ومن قطاعات الإنتاج والتشغيل ٢٠%، وهذا يقلل من فرص الاحتكاك والريادة الطلابية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. (٩)

٥- الطابع التجاري لأغلب أشكاله: الدارس لواقع مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب، يلاحظ أن العدد الأكبر من تلك المؤسسات يركز على تقديم مقررات وتخصصات وبرامج دراسية ذات صبغة تجارية، فهي رخيصة التكلفة، وذات عائد ربحي عال في نفس الوقت، وهي تتجنب في الغالب تقديم التخصصات التي تتطلب استثمارات تجهيزيه وتقنية عالية التكلفة ماديا، ولذلك نجدها تركز علي ميادين تدبير المقاولات والأعمال والمحاسبة والتجارة، التي تستدعي استثمارات تجهيزية قليلة التكلفة ماديا (١٠)

٦- التكتل الجغرافي: معظم مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب موجود في عدد محدد من المدن،فمؤسسات التعليم العالي الخاص تتركز بشكل واضح في مدينة الدار البيضاء (العاصمة التجارية) إذ يوجد بها أكثر ٤٠% من هذه المؤسسات، ومدينة الرباط تضم ربع إجمالي عدد تلك المؤسسات أي أن هاتين المدينتين تتأثران بنحو ثلثي مجموع المؤسسات، وفق إحصاءات عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ (١١)

٧- اقتصاد الدراسة في هذه المؤسسات على تخصصات معينة، وعدم مراعاة التوازن بين التخصصات المعروضة: أن معظم التخصصات المتاحة في مؤسسات التعليم العالي الخاص تركز علي ميادين التجارة وإدارة الأعمال والمقاولات والمحاسبة والتقنيات البنكية والتأمين ونحوها، بالإضافة إلى تركيز محدود في مجال المعلوماتية والإلكترونيات والتحليلات البيولوجية، وفي المقابل يلاحظ غياب معظم التخصصات الصناعية والطبية، التي تحتاج تجهيزات ومختبرات ومعدات ذات تكلفة مادية عالية (١٢)

٨- غياب الإهتمام بالبحث العلمي: الدارس لواقع تلك المؤسسات يلاحظ أن هناك قصوراً بل وإهمالاً للبحث العلمي ومستلزماته، فلا يوجد أساتذة دائمين لإعداد كوادر بحثية ومدارس علمية، ولا توجد بعثات علمية. ولا توجد معامل ومزارع لإجراء البحوث العلمية وإعداد

الكوادر من خلالها، وذلك بسبب إرتفاع التكلفة الرأسمالية اللازمة لذلك، إضافة إلى أن لهذه المشكلة بعد عالمي خاصة على مستوى مؤسسات التعليم العالي بالدول النامية.

## رابعاً: سلبيات وإيجابيات التعليم العالي الخاص بالمغرب:

أشارت نتائج دراسة ميدانية أجريت بهدف الوقوف على ابرز إيجابيات التعليم العالي الخاص بالمغرب وسلبياته، من خلال آراء (٥٢) فرداً، ثم اختيارهم بطريقة عمدية (قصدية) من بين مسئولي وزارة التعليم العالي، و(٣٧) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المغربية. إن أهم إيجابيات التعليم العالى الخاص تمثلت فيما يلى::

- يغطي تخصصات جديدة ومتنوعة لا توجد في التعليم العالي العام.
- سرعة التطوير ومرونة تطبيق البرامج وتكيفها حسب متطلبات سوق العمل
- ملاءمة مخرجاته لسوق العمل (يوفر عملاً للخرجين).
- التدريب جزء مهم في التكوين بمؤسساته.
- المساهمة في تخفيف العبء عن الدولة.

- استعمال وسائل تكنولوجية حديثة وتوفير التجهيزات اللازمة.
- المساهمة في خلق جو من التنافس مع مؤسسات التعليم الحكومي.
- يحقق رغبة الطالب، الذي لم يقبل في التعليم الحكومي، في اختيار التخصص الذي يرغبه.
- تقديم تعليم جيد فى ظل الأعداد القليلة.

كما أشارت النتائج إلى أن أبرز سلبيات التعليم العالى الخاص مرتبة تنازليا، كانت على النحو التالى:

- ارتفاع الرسوم الدراسية.
- عدم الاعتراف بالشهادة الممنوحة من طرفه.
- قلة الأساتذة الدائمين.
- افتقاره إلى الإعفاءات الضريبية من قبل الدولة.
- تركيزه على الربح والمنفعة.
- لجوءه إلى الإعلانات الإرشادية المبالغ فيها.
- تمركزه فى مناطق جغرافية معينة (مدن محدودة).

- استقطابه لنسب ضئيلة جدا من الطلبة مقارنة مع التعليم الحكومى.
- السياسة التربوية لتلك المؤسسات لا تعرف الاستقرار الدائم.
- تركيزه على التخصصات غير المكلفة ماديا.
- تنقصه المصداقية فى أكثر الحالات.
- تقديمه لتخصصات مماثلة لبعضها البعض.
- بعض مؤسساته لا تحترم العمل بشروط التراخيص الممنوحة له ولا المذكرات الوزارية.
- افتقاره إلى هيكلية داخلية واضحة وسليمة.

## خامسا: مقترحات تطوير التعليم العالى الخاص بالمغرب:

فى ضوء ما تم عرضه عن واقع التعليم العالى الخاص بالمغرب، وإيجابياته وسلبيات، يمكن تقديم المقترحات التالية لتطوير ذلك التعليم:

١ - **الحد من الربحية:** إن من سلبيات مؤسسات التعليم العالى الخاص نزعتها إلى الربحية، ولذا ينبغى الحد من إقامة هذا النمط من المؤسسات، وتشجيع قيام المؤسسات غير الربحية. ولقد أدت مخاطر وسلبيات الربحية على مؤسسات التعليم العالى الخاص، إلى جعل

العديد من دول العالم المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، تتردد فى إفساح المجال لمثل هذا النوع من التعليم العالى، أو إكسابه الصفة الشرعية والنظامية، لأن قيم السوق (الربحية) تتعارض إلى حد ما مع القيم والتقاليد الأكاديمية للتعليم العالى. ومما لا شك فيه أن حافز الربح لا يكون أساسا لتعليم عال راق.

٢- **ضرورة دعم الدولة للتعليم العالى الخاص:** إن افتقار التعليم العالى الخاص بالمغرب للدعم المادى والمعنوى اللازم من قبل الدولة، كان وراء تفاقم العديد من سلبياته، وخلف الكثير من مشكلاته، وأنه لا سبيل لنهوض حدى لهذا الشكل من التعليم فى ظل غياب هذا الدعم، ولعل تجارب بعض الدول الرائدة أو الناجحة فى مجال التعليم العالى الخاص، كالولايات المتحدة والهند، تؤكد حقيقة الاستنتاج السابق، حيث يصعب أن تظهر مؤسسات التعليم العالى الخاص بصورة متميزة دون دعم واسع من الدولة.

٣- **توفير حد أدنى من أعضاء هيئة التدريس الدائمين:** فالتعليم العالى الخاص يعتمد بشكل شبه تام على أساتذة غير دائمين (منتدبين - متعاونين) وهو أمر يهدد استمرارية البرامج، ودخول هذه المؤسسات فيما بينها فى تنافس ضار على استقطاب هؤلاء الأساتذة، وهو ما

يتطلب ضرورة اشتراط وجود حد أدنى من الأعضاء الدائمين، ويستحسن أن يكون هناك حد عام أى على مستوى المؤسسة ككل، وحد خاص أى على مستوى التخصصات والمسارات العلمية داخل كل مؤسسة.

٤- **وضع معايير أو سقوف عليا للرسوم الدراسية:** هذه المعايير يتم تحديدها وفق مستوى الدخل القومى والفردى، والتكلفة الفعلية لتقديم الخدمة التعليمية... وغيرها من الأمور التى توضح هذه المعايير وتحدد سقوف عليا للرسوم الدراسية من خلال الدولة أو الوزارة المعنية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تدخل الدولة فى وضع معايير أو تحديد سقوف عليا للرسوم الدراسية، لن يكتب له النجاح المأمول، إذا لم تبادر الدولة نفسها بتقديم يد العون والمساعدة، وعلى الأخص المادية والعينية منها، لهذه المؤسسات، لأن هذا التدخل إذا لم يقترن بمساعدة الدولة فإنه سيؤدى حتما إلى نتائج سلبية على نمو هذا الشكل من التعليم وعلى انتشاره.

٥- **الحد من التكتل الجغرافى:** فسوء التوزيع الجغرافى لمؤسسات التعليم العالى الخاص، واقتصار انتشاره على عدد محدود من المدن فى القطر، له تأثير سلبى على تكافؤ الفرص التعليمية بين تلك المدن

والمناطق الأخرى، إضافة إلى المشكلات الأخرى المصاحبة لمثل هذا التكتل.

والواقع أن معالجة مثل هذا الوضع لم تتم بصورة جيدة، ما لم تتضافر جهود مجتمعية عديدة لتحقيق ذلك، فالتعليم العالى الخاص، وعلى الأخص الربحى منه، مرتبط بالعرض والطلب. حيث من الصعب أن ترغم مستثمرا على أن يستثمر فى مدينة عائد استثماره فيها محدود، فى الوقت الذى يمكن له الاستثمار فى أخرى عائده منها مرتفع، ما لم تكن هناك من الحوافز والتشجيعات الأخرى التى تغطى فرق العائد، وهذا الأمر لا يتحقق عادة إلا بتدخل قوى من قبل الدولة من خلال منح المستثمر فى مثل تلك المدن أو المناطق امتيازات تفضيلية مجدية بشكل قروض أو منح (مادية أو عينية) أو عطاءات ضريبية أو جمركية ونحوها، وأن يصاحب ذلك أيضا دعم وتشجيع من المجتمعات المحلية نفسها.

**٦- اعتماد مؤسساته والاعتراف بما تمنحه من شهادات من قبل الدولة:**

فمن الضرورى أن تتخذ الدولة التدابير اللازمة لاعتماد مؤسساته والاعتراف بما تمنحه من شهادات، ولعل ذلك يتطلب من تلك المؤسسات احترام القوانين والتشريعات التى تنظم العمل بها، وأن تضع الدولة معايير واضحة ومضبوطة لفتح هذه المؤسسات، وتكثيف الرقابة الحكومية على هذه المؤسسات، وأن يكون لكل مؤسسة لائحة

تحدد حقوق وواجبات المسئولين على المؤسسة وهيئة التدريس والطلبة.

٧- **خلق جسور بين التعليم العالى العام والخاص:** من خلال عقد اتفاقيات شراكة بين مؤسسات التعليم الحكومى والخاص.

٨- **التركيز على التخصصات التى يحتاجها سوق العمل:** يتفق معظم التربويين على أن من المقاييس الأساسية لنجاح التعليم العالى الخاص والتعليم العالى عموما، تتمثل فى مدى قدرته على تلبية المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل، لأن من المنزلقات التى يسهل أن ينجرف إليها التعليم العالى الخاص، لا سيما الربحى منه، استغلال حاجة الأفراد للتعليم العالى لارتباطه بالمكانة والوجاهة الاجتماعية، كما هو حاصل فى الدول العربية، أو استغلال حالة التطلع الإنسانية التى يعيشها ملايين الشباب الذين لا يجدون مكانا يتعلمون فيه، فيقدم لهم نمط من التعليم لا يغنى ولا يسمن بل كل همه إشباع هذه الحاجة، فيتخرجون فيه ولا يجدون فرصة عمل مناسبة، وبالتالى تصبح مخرجات هذا النوع من التعليم عبئا يضاف إلى الأعباء الأخرى القائمة.

٩- **توفير مساحة معقولة من الحرية تمكن تلك المؤسسات من الاستجابة لمتطلبات السوق** فليس معنى خضوع قطاع التعليم العالى الخاص، لوزارة التعليم العالى، ألا نمنحها قدر من الحرية والمرونة فيما تقدمه

من برامج وتخصصات تمكنها من الاستجابة لمتطلبات سوق العمل فكثيرا من الدول العربية تفرض على مؤسسات التعليم العالى الخاص نفس الأنظمة المتبعة فى مؤسسات التعليم العالى الحكومى فيما يتعلق بالحصول على موافقات تفصيلية فيما يخص استحداث البرامج والتخصصات والمناهج أو تغييرها أو تطويرها، رغم معرفة الجميع بأن مثل هذه الأنظمة تتصف بالروتينية والبطء والإعاقة والتعقيد فى كثير من الأحيان.

# المراجع

١ - المكـى المرونـى: الإصـلاح التعليمـى بـالمغرب ١٩٥٦-١٩٩٤. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الخامس - الرباط - ١٩٩٦. ص١٤.

٢ - محمد عابد الجابرى: التعليم فى المغرب العربى: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم فى المغرب وتونس والجزائر - دار النشر المغربية - الدار البيضاء - ١٩٨٩. ص٦١-٦٢ .

٣- الطيب الشكيلى: التعليم العالى الخاص بالمغرب حصيلة وآفاق، فى كتاب الجامعات الخاصة فى البلدان العربية، تحرير على أومليل - منتدى الفكر العربى - عمان - ١٩٩٦. ص٢٨.

٤- محروس بن أحمد غبان: خصخصة التعليم العالى فى المملكة المغربية، الواقع والدروس المستفادة - المجلة العربية للتربية - المجلد ٢٢ - العدد الأول - يونيه ٢٠٠٢ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس - ٢٠٠٢. ص٩٦.

٥- جاندهيالاب. ج. تيلاك. تخصيص التعليم العالى - مستقبليات - المجلد ٢١ العدد ٢ - مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة - ١٩٩١.

٦- **محروس بن أحمد غبان:** مرجع سابق. ص٩٧.

٧- الطيب الشكيلى: مرجع سابق. ص٢٠. البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٧. ص ٢٣٢.

٨- **الطيب الشكيلى:** مرجع سابق. ص١٧

٩-المرجع السابق: ص٢٠.

١٠- **مصطفى محسن:** الخطاب الإصلاحى التربوى بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضارى رؤية سوسيولوجية نقدية - المركز الثقافى العربى - الدار البيضاء - ١٩٩٩. ص٣٩.

١١- **مديرية الشئون القانونية والتعليم العالى الخاص:** بطاقة تقنية حول التعليم العالى الخاص برسم السنة الجامعية ١٩٩٩/٢٠٠٠ - وزارة التعليم العالى - المملكة المغربية - ٢٠٠٠. ص٣.

١٢- **الطيب الشكيلى:** مرجع سابق. ص٢٠.

١٣- **محروس بن على غبان:** مرجع سابق. ص١٠١-١١٠.